

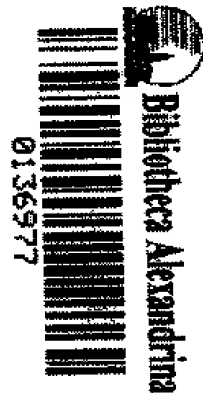


مكتبة الإسكندرية  
كلية الآداب والعلوم الإنسانية

# نصوص ومسائل نحوية وصرفية

الدكتور  
محمّد طفيّ جطل

مديرية مكتبة المطبوعات الجامعية  
١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م





مكتبة جامعة حلب  
كلية الآداب



# نصوص ومسائل نحوية وصرفية

اختارها

الدكتور مصطفى بطل

الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية

مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية  
١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م

طلاب السنة الثالثة  
قسم اللغة العربية



## المقدمة

العرض من اختيار نصوص ومسائل في النحو والصرف لتدريب الطالب على التعامل مع اللغة النحوية والصرفية في مضامينها الأصلية . ليكون قادراً على العودة إليها حينما تعترضه مشكلة نحوية ، أو قضية صرفية ، ولا يجد مبتغاه في الكتب الحديثة التي أعادت أكثر الأفكار القديمة بأساليب تناسب العصر .

ودراسة النصوص والمسائل جزء من مقرر النحو ومسائله في السنة الثالثة من قسم اللغة العربية ، وهو آخر مقرر في النحو والصرف يدرسه الطالب ولعله جاء في مكانه أو زمانه المناسب بعد دراسة للعامل والمعمول ، ومفردات الجملة العربية وإعرابها وروابطها ، وأساليب النحو ومعاني الأدوات ، وبعد اطلاع على تراجم السورين وتاريخ النحو وأصوله ومناهجه . بعد هذا كله لابد من أن يطالع الطالب على نصوص تحاول أن تكون شاهداً على كل الدراسات النظرية التي سبقتها .

وكان الأجدى أن يعود الطالب إلى المصادر نفسها لا إلى نصوص منتقاه منها ليكون التفاعل أصدق ، والتعامل أصدق ، والفائدة أعم وأشمل . ولكن ما نريده شيء والواقع نبي ، آخر .... وما النصوص المختارة إلا مفتاح للطالب ودفع له ، وإغراء ليعود إلى الكتاب نفسه ، يقرأ فيه غير هذه النصوص ، فيجد قضايا أخرى ترفد ثقافته النحوية . وتوسّع أفقه .

وقراءة النصوص النديمة وفهمها ونقدها بذرة طيبة نريد لها أن تنتج مستقبلاً عند من يرغب في تحقيق المخطوطات لاسيما النحوية . فهذه النصوص تجربة صغيرة يقصد منها الإطلاع على أساليب التأليف وطرقه ، ويراد منها معرفة أسس المناقشات التي كانت تدور بين النحويين حول مسألة من المسائل ، وتهدف إلى بيان مناهجهم في الاستنباط

والاحتجاج والتعليل والتأويل ، وهي بعد هذا كله تربط ربطاً وثيقاً بين الأفكار التي كان الطالب قد درسها في النحو وأصوله وتاريخه ورجاله ومدارسه .

ولقد اخترت نصوصاً تخدم الأهداف التي ذكرت ، فالنصوص تشتمل على قضايا نحوية وصرفية ، وخلافية وأصولية ، وهي لنحويين مشهورين أعلام تركوا آثاراً واضحة في النحو والصرف والفلسفة اللغوية وتأصيل الخلاف بين النحويين .

فالنص الأول من الكتاب لسيبويه ، أشهر ما أنتجه الفكر النحوي ، والثاني من كتاب التصريف للمازني وهو الذي خصّ الصرف بكتاب منفرد عن علم النحو والنص الثالث من كتاب المقتضب للمبرد الذي قال عنه ابن جني إنه خاتمة علماء المدرسة البصرية . ثم اخترت نصوصاً من كتاب الخصائص لابن جني ، ومسائل من الإنصاف في مسائل الخلاف .

ودرس بعض النصوص ، فبيّنت أفكارها الأساسية ، ونقدت الفكرة أو الطريقة أو الأسلوب أو الأسس التي اعتمد عليها المؤلف . والقصد من دراسة بعض النصوص أن يطلع الطالب على طريقة الدراسة ، ويحاول أن يدرس النصوص الأخرى ، وأن يقرأ بوعي وعقل مفتوحين بغية الفهم أولاً والنقد ثانياً .

وترجمت لأصحاب النصوص ترجمة قصيرة تُبرز الخطوط الأساسية في مسيرتهم العلمية .

ولو لم يكن الكتاب كتاباً جامعياً ، هدفه التعليم ، وهو محدود بساعات وأيام وأشهر لكان للاختيار مسلك آخر ، وشمول أكبر ، جاء هذا الاختيار محكوماً بكلّ ما ذكرت .

وأخيراً نريد من طلابنا ألا يكتفوا بما في هذا الكتاب من نصوص ، فهو إشارات إلى المصادر الأساسية ، وأحبّ لهم أن يعودوا إليها ، ويطلعوا على هذه النصوص من الكتب نفسها ، وعلى غيرها لتغني تجربتهم ، وتزداد معرفتهم وتقرب منهم هذه الكتب التي يخافها الكثيرون ، فتصبح قريبة منهم ، تألفهم ويألفونها . والهدف الأساس هو خدمة لغتنا العربية أساس وحدتنا وقوميتنا .

مصطفى جطل

## سيبويه

هو عمرو بن عثمان بن قنبر من موالي بني الحارث بن كعب ولقبه سيبويه ، وهو لقب أعجمي يدلُّ على أصله الفارسي ، ولد بقرية من قرى شيراز تسمّى البيضاء ، وفيها أو في شيراز تلقّن دروسه الأولى ، وطمحت نفسه للاستزادة من الثقافة الدينية ، فقصده البصرة ، والتحق بحلقات الفقهاء والمحدثين ، ولزم حلقة حماد بن سلمة بن دينار المحدث المشهور آنذاك ، وحدث أن لفته إلى أنه يلحن في نطقه ببعض الأحاديث النبوية ، فصمّم على التزوّد بأكبر زادٍ من شؤون اللغة والنحو ، وتعلّم على عيسى ابن عمير والأخفش الكبير ، واختصّ بالخليل بن أحمد الفراهيدي ، وأخذ كلَّ ما عنده في الدراسات النحوية والصرفية مستملياً ومدوّناً ، واتبع في ذلك طريقتين : طريقة الاستملاء العادية ، وطريقة الاستفسار والسؤال ، وكان يكتسب كلَّ إجابة وكلَّ شاهد يرويه عن العرب .

ولم تذكر كتب التراجم أنّه رحل إلى البادية في طلب اللغة والسماع عن العرب غير أنّ ما يردّد في كتابه من مثل قوله : « سمعنا بعض العرب ، وسمعنا من العرب وقال قوم من العرب » يدلّ دلالة قاطعة على أنّه رحل إلى يتابع اللغة يستمدّ منها مادةً وعتاداً فصيحاً .

ولما توفيّ الخليل خلفه في حلقة ، وكان من تلاميذه الأخفش الأوسط ، وقطرب وسرعان ما بدأ نجمه يتألق في البصرة والكوفة ، ورحل إلى بغداد طامعاً إلى الشهرة في حاضرة الدولة ، والتقى هناك الكسائي ، وجرت بينهما مناظرة معروفة حول المسألة الزنبورية .

ويظهر أن الإقامة في بغداد لم تنطب لسيبويه فغادرها إلى موطنه غير أن الموت عاجله في شيراز سنة ثمانين ومئة للهجرة .

### هذا باب ما اعتلَّ من أسماء الأفعال المعتلة على اعتبارها (١)

اعلم أنَّ فاعلاً منها مهموز العين . وذلك أنهم يكرهون أن يجيء على الأصل مجيء ما لا يعتلَّ فعَلَّ منه . ولم يصلوا إلى الإسكان مع الألف ، وكرهوا الإسكان والحذف فيه فلبس بغيره . فهمزوا هذه الواو والياء إذ كانتا معتلتين وكانتا بعد الألفات ، كما أبدلوا الهمزة من ياء قضاء وسقاء حيث كانتا معتلتين وكان بعد الألف . وذلك قولهم : خائفٌ وبائعٌ .

ويعتلُّ مفعُولٌ منهما كما اعتلَّ فُعِلَ ، لأن الاسم على فُعِلَ مفعُولٌ ، كما أنَّ الاسم على فَعَلَ فاعِلٌ . فتقول : مَزُورٌ وَمَصْغُوعٌ ، وإنما كان الأصلُ مَزُورُورٌ ، فأسكنوا الواو الأولى كما أسكنوا في يَفْعَلُ وَقَعَلُ ، وحذفت واو مفعُولٍ لأنه لا يلتقي ساكنان .

وتقول في الياء : مَسْبِيعٌ ومَسْبِيبٌ ، أسكنت العين وأذهبت واو مفعُولٍ ، لأنه لا يلتقي ساكنان وجُعِلت الفاء تابعة للياء حين أسكنتها كما جعلتها تابعة في بَيْضٍ ، وكان ذلك أخفَّ عليهم من الواو والضمة فلم يجعلوها تابعة للضمة ، فصار هذا الوجه عندهم ، إذ كان من كلامهم أن يقلبوا الواو ياء ولا يتبعوها الضمة فراراً من الضمة ، والواو إلى الياء لشبهها بالألف ، وذلك قولهم : مَشُوبٌ ومَسْبِيبٌ ، وغارٌ مَنُولٌ ومَتِيلٌ ، ومَلُومٌ مَكِيمٌ ، وفي حُورٍ : حِيرٌ .

وبعض العرب يخرجها على الأصل فيقول : مَخْبُوطٌ ومَسْبُوعٌ ، فشبهوها بصَبُودٍ وَغَيْرِهِ ، حيث كان بعدها حرف ساكن ولم تكن بعد الألف فتَهَمَزَ .

ولا تعلمهم أتمُّوا في الواوات ، لأنَّ الواوات أثقل عليهن من الياءات ، ومنها يفرُّون إلى الياء ، فكرهوا اجتماعهما مع الضمة .

ويَجري مفعَلٌ مجرى يَفْعَلُ فيهما ، فتعتل كما اعتل فعلُهما الذي على مثالها وزيادته في موضع زيادتها ، فيجري مجرى يَفْعَلُ في الاعتلال ، كما قالوا : مَخَافَةٌ ،

«أَجْرُوها مجرى يَخْتَف ويَهَاب . فكذلك اعتلّ هذا ، لأنهم لم يجاوزوا ذلك المثال المعتل ، إلا أنهم وضعوا ميماً مكان ياء ، وذلك قولهم : مَقَامٌ ومَفَالٌ ، ومَثَابَةٌ ومَسَارَةٌ ، فصار دخول الميم كدخول الألف في أَفْعَل ، وكذلك المَعَت والمَعَش .

وكذلك مَفْعَلٌ تجرى مجرى يَفْعَل ، وذلك قولك : المَبْيَض والمَسِير .

وكذلك مَفْعَلَةٌ تجرى مجرى يَفْعَل ، وذلك : المعوّة والمشورة والمثوبة . يدلّك على أنها ليست بمفعولة أنّ المصدر لا يكون مَفْعُولَةً .

وأما مَفْعَلَةٌ من بنات الياء فإنما تجيء على مثال مَفْعَلَةٍ ، لأنك إذا أسكنت الياء جعلت الياء تابعة كما فعلت ذلك في مَفْعُول ، ولا تجعلها بمنزلة فعلت في الفعل ، وإنما جعلناها في فَعِلْتُ يَفْعُلُ تابعة لما قبلها في القياس ، غير مُتَّبِعِيهَا الضمة كما أنّ فَعِلْتُ تَفْعُلُ في الواو ، وإذا سكنت لم تتبعها الكسرة ، وإنما هذا كقولهم : رَمَوْ الرجل في الفعل ، فيتبعون الواو ما قبلها ولا يفعلون ذلك في فَعَل لو كان اسماً ، فَمَعِيشَةٌ يصلح أن تكون مَفْعَلَةٌ ومَفْعِيَةٌ .

وأما مَفْعَلٌ منهما فهو على يَفْعَلُ ، وذلك قولهم : مَقَامٌ ومُبْتَاعٌ ، إذا أردت منهما مثل مُخَدَّع ، وكُسُفَعُطٌ يجري من الواو كَأَفْعَلٌ في الأمر قبل أن يدركه الحذف ، وهو قولك : مَزُورٌ ومَقُولٌ ، يجري مجرى مَفْعَلَةٍ منها ، إلا أنّك تضم الأول ، وذلك قولك : مُبِيعَةٌ .

وقد قال قوم في مَفْعَلَةٍ فجاءوا بها على الأصل ، وذلك قول بعضهم : « إنَّ الفُكاهةَ لَمَقْوَدَةٌ إلى الأذَى » . وهذا ليس بمطرّد ، كما أن أَجْوَدْتُ ليس بمطرّد .

وقد جاء في الاسم مشتقاً للعلامة ، لالمعنى سَوَى ذَا ، على الأصل ، وذلك نحو : مَكْوَرَةٌ ومَزِيدٌ . وإنما جاء هذا كما جاء تَهَلَّلٌ حيث كان اسماً ، وكما قالوا حَيَوَةٌ وشَبَّهوا هذا بِمَوَدَّقٍ ومَوْهَبٍ ، حيث أجروه على الأصل إذ كان مشتقاً للعلامة . وليس هذا بمطرّد في مَزِيدٍ ومَكْوَرَةٍ ، كما أن تَهَلَّلَ وحَيَوَةٌ ليس بمطرّد . وليس مَزِيدٌ ومَكْوَرَةٌ بأشدّ من لزومهم اسْتَحْوَذَ وأَغْبَلَتْ .

وقالوا : مَحْبَبٌ ، حيث كان اسماً ألزموه الأصل كَمَوْرَى .

وَيُسَمُّ أَفْعَلُ اسماً ، وذلك قولك : هو أقول الناس وأبيعُ الناس ، وأقولُ منك وأبيعُ منك . وإنما اتعوا ليفصلوا بينه وبين الفعل المتصرف نحو : أقالَ وأقامَ ، ويُسَمُّ في قولك : ما أقولُه وأبيعه لأنَّ معناه معنى أفعل منك وأفعل الناس ، لأنَّ تفضله على من لم يجاوز أن لترمه قائلٌ ويانع . كما فضلت الأول على غيره وعلى الناس . وهو بعدُ نحو الاسم لا يتصرف تصرّفه ولا يقوى قوّته . فأرادوا أن يفرقوا بين هذا وبين الفعل المتصرف نحو أقالَ وأقامَ ، وكذلك أفعلُ به ، لأنَّ معناه معنى ما أفعله . وذلك قولك : أقولُ به وأبيعُ به .

ويُسمُّ في أفعلٍ ، لأنَّهما اسمان ، فرقوا بينهما وبين أفعلٍ من الفعل ، ولو أردت مثل أصبغٍ من قلت وبعث لأنتمت لتفرق بين الاسم والفعل .

فأما أفعلٌ فنحو : أدورُ ، وأسوقُ ، وأنوبُ ، وبعضُ العرب يهمز لوقوع الضمة في الواو لأنها إذا انضمت خفيت الضمة فيها كما تنفي الكسرة في الياء .

وأما أفعله فنحو : أخونة ، وأسورة (١) ، وأجوزة ، وأحورية (٢) ، وأعينة .

ولا تهمز أفعلٌ من بنات الياء ، لأنَّ الضمة فيها أخفٌ عليهم ، كما أن الياء وبعدها الواو أخفٌ عليهم من الواو . وقد بين ذلك ، وسيبين إن شاء الله ، وذلك نحو : أعينٌ وأنيبُ .

وأما نظير إصبغٍ منهما فإقولُ وإبيعُ وإن أردت مثالاً لثميدٍ قلت إبيعُ وإقولُ ، لئلا يكون كإفعلٍ منهما فعلاً وإفعل قبل أن يدركهما الحذف والسكون للجزم .

---

(١) أسورة بالسين : جمع سوار : حلي المرأة . والأسورة جمع صوار ككتاب وغراب ، وهو القطيع من البقر .

(٢) جمع حوار يشم الحاء وكسرهما ، وهو وليد الناقة من حين يوضع إلى أن يظلم ويفصل ، فإذا فصل من أمه فهو فصيل .

وإن أردت منهما مثال أبْلُثُم قلت أَبْشِيعُ وَأَقُولُ ، لئلا يكونا كأفْعَلُ منهما في الفعل قبل أن يحدف ساكناً عن الأصل . غير أنك إن شئت همزت أفْعَلًا من قُلْتُ كما همزت أدُورًا .

ولم نذكر أفْعِلْ لأنه ليس في الكلام أفْعِلْ اسماً ولا صفة ، وكان الإتمام لازماً لهذا مع ما ذكرنا ، إذ كان يتم في أجودَ ونحوه .

ويتم تَفْعَلُ اسماً وتُفْعَلُ مِنهما ، ليُفرق بينهما وبين تَفْعَلُ وتُفْعَلُ في الفعل ، كما فعلت ذلك في أفْعَلْ وذلك قولك تَقُولُ وتُبَشِّعُ وتَقُولُ وتُبَشِّعُ .

وكذلك إذا أردت مثال تَنْضُبُ تَقُولُ وتُبَشِّعُ لتُفرق بينهما وبين تَفْعَلُ فِعْلًا ، كما أنك إذا أردت مثال تُتَفَعَّلُ وتُرْتَسَّبُ أتممت ، وإذا أردت مثل تنهية (١) ، وترصيبة تُتَمُّ ذلك ، كما أتممت أفْعِلَّةً ، ليُفرق بينه اسماً وفِعْلًا ، وذلك قولك : تَدُولَةٌ وتَبَشِّعَةٌ ، وإن شئت همزت تَفْعَلُ من قلتُ وأفْعَلُ ، كما همزت أفْعَلُ . وإنما قلت تَقُولَةَ وتَبَشِّعَةَ لتُفرق بين هذا وبين تَفْعَلُ ، يدلُّك على أن هذا يجري مجرى ما أوله الهمزة كما ذكرنا قول العرب في تَفْعِيلِهِ من دارَ يدُورُ : تدويرةٌ ، قال الشاعر (٢) :

بَيْتَنَا بَتْدَوِرَةٍ يُضِيءُ وَجُوهَتِنَا دَسَمُ السَّلِيْطِ عَلَى فَتِيلِ ذُبَالٍ (٣)  
وَالْتَتَوْبَةُ تَرِيدُ التَّوْبَةَ .

وإنما منَعْنَا أنْ نذكر هذه الأمثلة فيما أوله ياء ، لأنها ليست في الأسماء والصفة إلا في يَفْعَلُ ، ولم نجر هذه الأسماء مجرى ما جاء على مثال الفعل وأوله ميم ، لأن الأفعال لا تكون زيادتها التي في أوائلها سيمًا ، فمن ثم لم يحتاجوا إلى التفرقة .

(١) التنهية : حيث ينتهي الماء من الوادي .

(٢) ابن مقبل ، ديوانه ص ٢٥٧ .

(٣) التدويرة : مكان مستدير تحيط به جبال . يصف أنه بات مع صاحبه كبيشة في هذا المكان ، منضمين بالسليط المصبوب على الذبال . والسليط : الزيت . والذبال : جمع ذبالة ، وهي الفتيلة التي تسمى . والشاهد في « تدويرة » إذ صحت وأوها ، لما كانت اسماً فرق بينهما وبين الفعل .

وأما تَفَعَّلَ مثل التَّحَفَّلَ فإنه لا يكون فعلاً ، فهو بمنزلة ما جاء على مثال الفعل ، ولا يكون فيعلاً مما أوله الميم . فإذا أردت تَفَعَّلَ منهما فإِنَّكَ تقول تَقُولُ تَقُولُ وتُسَبِّحُ كما فعلت ذلك في مُفَعَّلٍ ، لأنه على مثال الفعل ولا يكون فيعلاً . وكذلك تَفَعَّلَ نحو التَّحَلَّى . يُجَرِّى مجرى أَفَعَّلَ كما أَجَرى تَفَعَّلَ مجرى أَفَعَّلَ ، فأَجري هذا مجرى ما أوله الميم . فالتَفَعَّلَ مثل التَّحَلَّى ، ومثاله منهما تَقِيلُ تَسْبِيحُ .

وانتما تشبه الأسماء بأَفَعَّلَ وإفَعَّلَ ( ليس بينهما إلا إسكان متحرك ونحريك مسكن ) ، وَيُفَرِّقُ بينه وبينهما إذا كانتا مسكتين على الأصل قبل أن يدر كهما الخذف ، لا على ما استعمل في الكلام ، ولا على الأصل قبل الإسكان . ولكنتهما إذا كانتا بمنزلة أَقَامَ وَأَقَالَ ، ليس فيهما إلا إسكان متحرك ونحريك ساكن .

بنات الياء في جميع هذا في الإتمام كينات الواو : في ترك المسألة

لأنه ليس على مثال الفعل فيمثل به ، ولكنه أتم لسكون الواو بعده  
كما يتم التصغير إذا أسكن ما بعده نحو أودع :

وذلك فعل " وفعل " ، نحو : حوّل وعوّل ، وكذلك فَعَّلَا ، نحو قول  
ومفعّل " ، نحو : مَشَوْر ومِقْوَال . وكذلك التَّفْعَال ، نحو التَّقْوَال .  
التَّفْعَال ، نحو التَّقْوَال . وكذلك فَعُول " ، نحو قَوُول وبَيُّوع ، مَحْوُول ،  
شَبُوخ وحَوُول وسَوُوق . وكذلك فَعَال " ، نحو : تَوَار وتَوَارِي وتَوَارِي .  
وكذلك فَعِيل " ، نحو طَوِيل وقَوِيم وسَوِيذ . وكذلك فَعَال " ،  
وفعال " نحو : خِيَان وخِيَار وعِيَان ، ومَقَاعِل " نحو : مَقَال ومَقَالِي .

وبنات الياء في جميع هذا في الإتمام كينات الواو : في ترك المسألة

وطاؤوس " نحو ما ذكرت لك ، وناؤوس " ، وسابور " ، وكذلك أهوناء وابينا  
وأعنياء ، وقد قالوا أعنياء ، وقد قال بعض العرب أبيناء فأسكن الياء وحرك الياء .  
كره الكسرة في الياء كما كرهوا الضمة في الواو في فعل من الواو فأسكنوا نحو نور  
وقول ، فليس هذا بالمعتمد .

فأما الإقامة والاستقامة فإنما اعتلنا كما اعتلت أفعالهما ، لأن لزوم  
الاستيفعال والإفعمال لاستفعل وأنفعّل ، كلزوم يستفعل ويستفعل  
لها ، ولو كانتا تفارقان كما تفارق بنات الثلاثة التي لازيادة فيها مصادرها تمت  
كما تتم فعول " منهما ونحوه .

وأما مفعول " فإنهم حذفوه فيهما وأسكنوه لأنه الاسم من فعل " وهو لازم  
له كلزوم الإفعمال والاستيفعال لأفعالهما ، فمن ثم أجري في الاعتلال مجرى فعله ،  
لأنه الاسم من فعل " ويَفْعَل " ، كما أن الاسم من فعل " وَيَفْعَل " اعتل كما اعتل  
فعله .

فأما ما ذكرنا مما أئتمناه للسكون فليس بالاسم من فُعِلَ وَيُفْعَلُ ، ولا من فَعَلَ وَيَفْعَلُ ، إنما الاسم من هذه الأشياء فاعِلٌ وَمَفْعُولٌ . فإن قلت : قالوا طَوِيلٌ ؟ فإنَّ طَوِيلًا لم يجر على يَطُولُ ولا على الفِعْل . ألا ترى أنك لو أردت الاسم على يتفعل لقلت طائلٌ غداً ، ولو كان جاء عليه لاعتلَّ فإنما هو كفتيلٍ يعني به مَفْعُولٌ ، وقد جاء مَفْعُولٌ على الأصل ، فهذا أجدرُّ أن يلزمه الأصل ، قالوا : مَخْيُوطٌ .

ولا يُستنكر أن نجيء الواو على الأصل . ولو جاءوا بالاسم على الفِعْل لقالوا طائلٌ كما قالوا قائمٌ . ولم يهزوا مَقَاوِلَ وَمَعَايِشَ ، لأنَّهما ليستا بالاسم على الفِعْل فتعلَّتا عليه ، وإنما هو جمع مَقَالَةٍ وَمَعِيشَةٍ ، وأصلهما التحريك ، فجمعتهما على الأصل كأنك جمعت مَعِيشَةً وَمَقُولَةً ، ولم تجعله بمنزلة ما اعتلَّ على فِعْلِهِ ، ولكنه أجري مجرى مِفْعَالٍ .

وسألته عن مِفْعَلٍ لأيِّ شيء أتمَّ ولم يجر مجرى اِفْعَلٍ ؟ فقال : لأنَّ مَفْعَلًا إنما هو من مِفْعَالٍ . ألا ترى أنَّهما في الصفة سواء . تقول : مِطْطَعْنٌ ومِفْطَادٌ ، فتريد في المِفْطَاد من المعنى ما أردت في المِطْطَعْنِ .

وتقول : المِخْصَف والمِفْطَاح ، تريد في المِخْصَف من المعنى ما أردت في المِفْطَاح .

وقد يتوران الشيء الواحد نحو مِفْطَحٍ ومِفْطَاحٍ ، ومِشْجٍ ومِشْجَاحٍ ، ومِقْوَلٍ ومِقْوَالٍ . فإنما أتممت فيما زعم الخليل بها مقصورة من مِفْعَالٍ أبداً ، فمن ثمَّ قالوا مِقْوَلٌ ومِكْيَلٌ . فأما قولهم مَصَائِدٌ فإنه غلطٌ منهم ، وذلك أنَّهم توهَّموا أنَّ مِصْيَبَةً فَعِيلَةٌ وإنما هي مَفْعِيلَةٌ . وقد قالوا : مَصَاوِبٌ .

وسألته : وأز عَجُوزٍ وألفٍ رسالةٍ وباءٍ صَحِيفَةٍ ، لأيِّ شيء هُمِزَتْ في الجمع ، ولم يَنْ بِمَنْزِلَةِ مَعَاوِنَ وَمَعَايِشَ إذا قلت صَحَائِفُ وَرَسَائِلُ وَعَجَائِزُ ؟ فقال : لأنِّي إذا جمعت مَعَاوِينَ ونحوها ، فإنما أجمع ما أصله الحركة ، فهو بمنزلة ما حرَّكتُ كجَدُولٍ . وهذه الحروف لما لم يكن أصلها التحريك وكانت مَبْنِيَّةً

لاندخلها الحركة على حالٍ ، وقد وقعت بعد ألف ، لم تكن أقوى حالاً مما أصله متحرك . وقد تدخله الحركة في مواضع كثيرة وذلك نحو قولك : قالَ وباعَ ، ويغزُو ويرمي ، فهُزمتْ بعد الألف كما يهْمَزُ سِقَاءٌ وقَضَاءٌ ، وكما يهْمَزُ قائلٌ وأصله التحريك ، فهذه الأحرف الميَّنة التي ليس أصلها الحركة أجدرُ أن تغبَر إذا همزت ما أصله الحركة ، فمن ثم خالفت ما حرك وما أصله الحركة في الجمع كجَدُولٍ ومَقَامٍ . فهذه الأسماء بمنزلة ما اعتلَّ على فِعْلُهُ نحو يقولُ ويَسْبِغُ ، ويغزُو ويرمي ، إذا وقعت هذه السواكن بعد ألف .

وقالوا : مُصْبِيَةٌ ومَصَائِبٌ ، فهزوها وشبهوها حيث سكنت بصحيفةٍ وصَحَائِفَ .

وأما فاعِلٌ من عَوِرتُ ، فإذا قالوا فاعِلٌ غَدَاً قالوا : عاوِرٌ غَدَاً . وكذلك صَيِّدَتُ ، لأنها لما حَبِيتُ في عَوِرتُ أُجريتُ مجرى واو شَوَيْتُ ، وأُجريتُ ياء صَيِّدَتُ مجرى ياء حَبِيتُ ، إلاَّ أنَّه لا يدركها الإدغام . وذلك مثل قولك : صَايِدٌ غَدَاً .

ولو كانت تَقُولُ اسماً ، ثم أردت أن تكسّر للجمع لقلت : تَقَاوِلُ ، وكذلك تَبِيعٌ وتَبَايَعٌ ، فلا تهمز ، لأنك إذا جمعت حرفاً والمعتلُّ فيه أصله التحريك فإِنَّمَا هو كعمونةٍ ومَعِيشَةٍ ، ولم تُرِدِ اسماً على الفعل فتُجْريه مجرى الفعل ، ولكنك جمعت اسماً .

ويتمُّ فاعِلٌ كما أُنْثِمتَ ما ليس باسم فِعْلٍ مما ذكرتُ لك ، تقول قائلٌ وبائعٌ .

فإذا قلت فتَوَاعِلٌ من عَوِرتُ وصَيِّدَتُ همزت ، لأنك تقول في شَوَيْتُ شَوَايَا ، ولو قلت : شَوَاوٍ كما ترى قلت عَوَاوِرُ ولم تغيِّر . فلما صارت منه على هذا المثال همزت نظيرها كما نهمز نظير مَطَايَا من غير بنات الياء والواو ، نحو صَحَائِفَ . فلم تكن الواو لتُشْرَكَ في فواعِلَ من عَوِرتُ وقد فُعِلَ بنظيرها ما فُعِلَ بمطَايَا ،

وفيهما من الاستثقال نحو ما في شَوَاوٍ ، لالتقاء الواوين وليس بينهما حاجزٌ حصينٌ ،  
فصارت بمنزلة الواوين يلتقيان ، فقد اجتمع فيها الأمران .

وتجري فَوَاعِيلُ من صَيِّدَتُ مجراها كما انفقا في الحَسَزِ في حال الاعتلال ،  
لأنها تُهَمَزُ هنا كما تَهَمَزُ معتلةٌ . ولأنَّ نظيرها من حَيَّيْتُ بِتَجْرِي مجرى شَوَّيْتُ  
يرافقها كما انفقا في الاعتلال في قُلْتُ وبعثُ .

## هذا باب مجاء في أسماء هذا المعتل على ثلاثة أحرف لازيادة فيه

اعلم أن كل اسم منها كان على ما ذكرت لك ، إن كان يكون مثاله وبنائه فعلاً فهو بمنزلة فعليّه ، يعتل كاعتلاله . فإذا أردت فعلت قلت : دار وناب وساق ، فاعتل كما يعتل في الفعل ، لأنه ذلك البناء وذلك المثال ، فوافقت الفعل كما توافق الفعل في باب يتغزرو ويسرمي .

وربما جاء على الأصل كما يجيء فعل من المضاعف على الأصل إذا كان اسماً ، وذلك قولهم : القود ، والحوكة ، والحوكة والحوكة . فأما الأكثر فالإسكان والاعتلال . وإنما هذا في هذا بمنزلة أجودت واستحوذت .

وكذلك فعل وذلك : خيفت ورجل خاف ، وميلت ورجل مال ، ويوم راح . فزعم الخليل أن هذا فعل حيث قلت فمعلت كقولهم : فترق وهو رجل فترق ، ونترق وهو رجل نترق . وقد جاء على الأصل كما جاء فعل ، قالوا : رجل روع ورجل حول .

وأما فعل فلم يجئوا به على الأصل كراهية للضم في الواو ، ولما عرفوا أنهم يصيرون إليه من الاعتلال من الإسكان أو الهمز ، كما فعلوا ذلك بأدور ونحون .

وأما فعل منها فعلى الأصل ليس فيه إلا ذلك ، لأنه لا يكون فعلاً معتلاً متجري محوري فعله وكان هذا اللازم له إذ كان البناء الذي يكون فيه معتلاً قد يجيء على الأصل على فعله ، نحو : قود وروع . وإنما شبه ما اعتل من الأسماء هنا به إذ كان فعلاً . فأما ما لم يكن معتلاً مثاله فهو على الأصل . وذلك قولهم : رجل نوم ، ورجل سولة ، ولومة ، وعيبة .

وكذلك فعل ، قالوا : حول ، وصير ، وبيع ، وديم .  
وكذلك إن أردت نحو إبل قلت قبول ، وبيع .

فأما فَعُلَّ فإنَّ الواو فيه تَسْكُن لاجتماع الضميتين والواو ، فجعلوا الإسكان فيها نظيراً للهمزة في الواو في أَذْؤُر وقَوَّوُل ، وذلك قولهم : عَوَانٌ وعُونٌ ، ونَوَارٌ ونُورٌ ، وقَوَّوُلٌ وقومٌ قُؤُلٌ . وألزموا هذا الإسكان إذ كانوا يُسْكِنون غير المعتلِّ نحو رُسُلٍ وعَضُدٍ وأشباه ذلك . ولذلك آثروا الإسكان فيها على الهمزة حيث كان مثاليها يسكن للاستتقال . ولم يكن لأَذْؤُرٍ وقَوَّوُلٍ مثالٌ من غير المعتل يسكن فيشبهه به . ويجوز تثقيله في الشعر كما يُضَعِّفون فيه مالا يَضَعِّف في الكلام .

قال الشاعر ، وهو عَدِيٌّ بن زيد (١) :

— وفي الأكُفِّ اللامِعاتِ سُورٌ (٢) —

وأما فَعُلَّ من بنات الياء فبمترلة غير المعتلِّ ، لأنَّ الياء وبعدها الواو أخفَّ عليهم . كما كانت الضمة أخفَّ عليهم فيها ، وذلك نحو غَيُّورٍ وغَيُّرٍ . فإذا قلت فَعُلَّ قلت غَيُّرٌ ودَجَاجٌ بَيُّضٌ . ومن قال رُسُلٌ فخصف قال بَيِّضٌ وغَيِّرٌ كما يندلسان فَعُلَّ من أَبَيِّضٍ ، لأنها تصير فَعُلاً .

(١) ديوانه ص ١٢٧ .

(٢) سور : جمع سوار . وصدر البيست :

« عن مبرقات بالبريسن ونيسو »

أبرقت المرأة : تحسنت وتعرضت . والبرين : جمع برة ، وهو الخلخال أو الخلي . والشاهد فيه تحريك الواو من « سور » بالنغم على الأصل تشبيهاً للمعتل بالصحيح عند الضرورة .

هذا باب تقلب الواو فيه ياء

لاياء قبلها ساكنة ، ولا لسكونيسا وبعدها ساكنة ياء

وذلك قولك : حالت حبالاً . وإنما قلبوها حيث كانت معتلة في العمل ، فأرادوا أن تعتل إذا كانت قبلها كسرة وبعدها حرف يشبه الياء ، فلما كان ذلك فيها من الاعتلال لم يُقَرَّوها ، وكان العمل من وجه واحد أخف عليهم ، وجسروا على ذلك للاعتلال . ومثل ذلك : سَوَّطٌ وسيَّاطٌ ، وثَوَّبٌ وثيابٌ ، ورَوَّضَةٌ ورياضٌ . لما كانت الواو مبيَّنة ساكنة شبهوها بواو يقول ، لأنها ساكنة مثلها ، ولأنها حرف الاعتلال . ألا ترى أن ذلك دعاهم إلى أنهم لا يستقلونها في فعلات ، إذ كان مألوف التحريك يسكن ، وصارت الكسرة بمنزلة ياء قبلها ، وعملت فيه الألف لشبهها بالياء كما عملت ياء يَتَوَجَّلُ في يَتَجَلَّلُ .

وأما ما كان قد قلب في الواحد فإنه لا يثبت في الجمع إذا كان قبله الكسر ، لأنهم قد يكرهون الواو بعد الكسرة حتى يقلبوها فيما قد ثبت في واحد ، فلما كان ذلك من كلامهم ألزموا البديل ما قلب في الواحد ، وذلك قولهم : دِيمَةٌ ودَيْمٌ ، وقامةٌ وقَيْمٌ ، وثارةٌ وتَيْسَرٌ ، ودارٌ ودِيَارٌ . وهذا أجدر أن يكون إذ كانت بعدها ألف . فلما كانت الياء أخف عليهم والعمل من وجه واحد ، جسروا عليه في الجمع إذ كان في الواحد معولاً ، واستثقلت الواو بعد الكسرة كما تُستثقل بعد الياء .

وإذا قلت فِعَلَةٌ فجمعت ما في واحد الواو أثبت الواو . كما قلت فِعَلٌ فَأثبت ذلك ، وذلك قولك : حَوَّلٌ وِعَوَضٌ ، لأن الواحد قد ثبت فيه ، وليس بعدها ألف فتكون كالسِّيَّاط . وذلك قولك : كَوَزٌ وِكْوَزَةٌ ، وِعُودٌ وِعِيوَدَةٌ ، وزَوْجٌ وزِوْجَةٌ . فهذا قبيل آخر .

وقد قالوا ثَوْرَةٌ وثَيْسَرَةٌ ، قلبوها حيث كانت بعد كسرة . واستثقلوا كما استثقلوا أن تثبت في دَيْمٍ . وهذا ليس بمطَّرد . يعني ثَيْسَرَةٌ .

وإذا جمعت قِيلٌ قلت أقوالٌ ، لأنه ليس قبلها ما يستقل معه من كسرة أو ياء .  
ولو جمعت الخيانة والحياكة كما قلت رسالةً ورَسَائِلُ ، لقلت حَوَائِكُ  
وَحَوَائِنُ ، لأن الواو إذا كانت بعد فتحة أخفَّ عليهم وبعد ألف ، فكأنك قلت  
عَاوَدَ ، فتقلبها واواً كما قلبت ميزاناً ومَوَازِينَ ، ولا يكون أسوأ حالاً في الردِّ إلى  
الأصل من ردِّ الساكن إلى الأصل حيث قلب .

ومما أجري مجرى حالت حيالاً ونامَ نياماً : اجْتَنَزْتُ اجْتِنَازاً ، وانْقَدْتُ  
انْقِياداً ، قلبت الواو ياء حيث كانت بين كسرة وألف ، ولم يحذفوا كما حذفوا في  
الإقالة والاستعاذة ، لأنَّ ما قبل هذا المعتل لم يكن ساكناً في الأصل حرَّكَ بحركة ما بعده  
فِيَقْعَلْ ذلك بمصدره . ولكنَّ ما قبله بمنزلة قافٍ قامَ ونونِ نامَ ، فنام وقادَ يجري  
مجراهما . والحرف الذي قبل المعتل فيما ذكرت لك ساكنٌ الأصل ، ومصدره كذلك  
فأجري مجراه .

فأما اسم اختارَ واختيرَ فمعتلٌ كما اعتلَّ اسم قال وقيل ، وكذلك اسم انقادَ  
وانقيدَ ونحوه .

فأما الفعل من جاورَ فتقول فيه بالأصل ، وذلك الجوار والجوار . ومثل  
ذلك عاوَّضَهُ عِوَاناً . وإنما أجريتها على الأصل حيث صحَّتْ في الفعل ولم تعتلَّ  
كما قلت تتجاوزَ ثم قلت التجاورُ ، وكما صحَّ فعَلْتُ وتَفَعَّلْتُ حيث قلت سَوَّغْتُهُ  
تَسْوِغاً وتَقَوَّلَ تَقَوُّلاً .

وأما الفعل من نحو قلتُ مصدراً ، ومن نحو سَوَّطَ جمعاً ، فليس قبل الواو  
فيه كسرة فتقلبها كما تقلبها ساكنة ، فهم يدعونها على الأصل كما يدعون  
أدُوراً ، ويهمزون كما يهمزونه . والوجهان مطردان ، وكذلك فعُولُ . ولم يُسْكَنوا  
فيحذفوا ويصيرَ بمنزلة ما لازيادة فيه نحو فعُلٍ ، وذلك نحو غارتُ غُوراً ،  
وسارتُ سُوراً ، وحَوَّلَ وحَوَّلَ ، وخَوَّرَ وخَوَّرَ ، وساقَ وسَوَّقَ . وكذلك  
قالوا : القَوُولُ ، والمؤوَّةُ ، والنوومُ ، والنوورُ . وقد همزوا كما همزوا : أدُورُ ،  
لاجتماع الواو والضم ، ولأنَّ الضمَّ فيها أخفَى .

ولا يفعلون ذلك بالياء في هذه الأبنية ، لأنها بعدها أخفٌ عليهم ، لخفة الياء وشبهها بالالف ، فكأنها بعد ألف ، ولكنها تُقلِّبُ ياء في فَعَلٌ ، وذلك قولهم : صَيِّمٌ في صَوْمٍ ، وقَبِيصٌ في قَوْمٍ ، وقَبِيلٌ في قَوْلٍ ، ونَيْمٌ في نَوْمٍ . لما كانت الياء أخفٌ عليهم وكانت بعد ضمة ، شبهوها بقولهم : عَصِيٌّ في عَصُوٍّ ، وجُئِيٌّ في جُئُوٍّ ، وعَصِيٌّ في عَصُوٍّ . وقد قالوا أيضاً : صَيِّمٌ ونَيْمٌ ، كما قالوا عَصِيٌّ وعَصِيٌّ . ولم يتقبلوا في زَوَّارٍ وصَوَّامٍ لأنهم شبهوا الواو في صَيِّمٍ بها في عَصُوٍّ إذا كانت لاماً وقبل اللام واو زائدة . وكلما تباعدت من آخر الحرف بعدت شبهتها وقويت وتترك ذلك فيها إذ لم يكن القلب الوجه في فَعَلٍ . ولغة القلب مطردة في فَعَلٍ .

وقالوا : مَشُوبٌ ومَشِيْبٌ ، وحُورٌ وحِيرٌ ، وهذا النحو ، فشبهوه بفَعَلٍ وأجروه بجراه .

وأما طَوِيلٌ وطِيَّالٌ فهو بمنزلة جاورٌ وجِوارٌ ، لأنها حية في الواحد على الأصل .

وأما فَعَلَانٌ فيجري على الأصل وفَعَلَتِي ، نحو : جَوَلَانٌ وحَبَدَانٌ وصَوَّرَتِي وحَبَدَتِي . جعلوه بالزيادة حين لحقته بمنزلة مالا زيادة فيه مما لم يحىء على مثال الفِعْلِ ، نحو الحيول والغيير واللومة . ومع هذا أنهم لم يكونوا ليجيئوا بهما في المعتل الأضعف على الأصل نحو : غَزَوَانٍ ، ونَزَوَانٍ ، ونَفَيَانٍ . ويتركبان في المعتل الأقوى . وكذلك فِعَلَاءٌ ، نحو السَّيرَاءِ . وفُعَلَاءٌ بمنزلة ذلك . قالوا : قُوبَاءٌ وخِيَلَاءٌ ، ففتحت كما قالوا : عُرَوَاءٌ .

وقد قال بعضهم في فَعَلَانٍ وفَعَلَتِي كما قالوا في فَعَلٍ ولا زيادة فيه ، جعلوا الزيادة في آخره بمنزلة الهاء ، وجعلوه معتلاً كاعتلاله ولا زيادة فيه . وذلك قولهم : دارانٌ من دار يدُورٌ ، وحادانٌ من حادَ يحيدُ ، وهامانٌ ، ودالانٌ وهذا ليس بالمطرد كما لا تطرد أشياء كثيرة ذكرناها .

وأما فَعَلَتِي وفَعَلَتِي وهذا النحو فلا تدخله العلة كما لا تدخل فَعَلٌ وفِعَلٌ .

### هذا باب ماقلب فيه الياء واواً

وذلك فُعَلْتِي إذا كانت اسماً . وذلك : الطُّوبَى ، والكُوسَى ، لأنها لا تكون وصفاً بغير ألف ولام ، فأجريت مجرى الأسماء التي لا تكون وصفاً .

وأما إذا كانت وصفاً بغير ألف ولام فإنها بمنزلة فُعَلٍ منها ، يعنى ببيض . وذلك قولهم : امرأةٌ حَيْكَتِي . وبذلك على أنها فُعَلْتِي أنه لا يكون فِعَلْتِي صفة .

ومثل ذلك : « قِسْمَةٌ ضِيْزَى » فإنما فرقوا بين الاسم والصفة في هذا كما فرقوا بين فُعَلْتِي اسماً وبين فُعَلْتِي صفة في بنات الياء التي الياء فيهن لام . وذلك قولهم : شَرَوَى وَتَقَوَى في الأسماء .

وتقول في الصفات : صَدِيّاً وَخَزِيّاً ، فلا تقلب . فكذاك فرقوا بين فُعَلْتِي صفة وفُعَلْتِي اسماً فيها الياء فيه عَيْنٌ، وصارت فُعَلْتِي ههنا نظيرة فُعَلْتِي هناك، ولم يجعلوها نظيرة فُعَلْتِي حيث كانت الياء ثانية ، ولكنهم جعلوا فُعَلْتِي اسماً بمنزلتها ، لأنها إذا ثبتت الضمة في أول حرف قلبت الياء واواً ، والفتحة لا تقلب الياء ، فكبروها أن يقلبوا الثانية إذا كانت ساكنة إلاّ كما قلبوا ياء مَوْقِينَ ، وإلاّ كما قلبوا واو مِيزَانَ وقيل . وليس شيء من هذا يُقَلِّبُ وقبلة الفتحة . وكما قلبوا ياء يَوْقِينَ في الفعل .

فأما فُعَلْتِي فعلى الأصل في الواو والياء ، وذلك قولهم : فَوَّضْنِي ، وَعَيَّنْتِي . وفُعَلْتِي من قُلْتُ على الأصل كما كانت فُعَلْتِي من غَزَوْتُ على الأصل ، فإنما أرادوا أن تحوّل إذا كانت ثانية من علة ، فكان ذلك تعويضاً للواو من كثرة دخول الياء عليها .

هذا باب ماقلب الواو فيسسه ياء

إذا كانت متحركة والياء قبلها ساكنة ، أو كانت ساكنة

والياء بعدها متحركة

سأ

وذلك لأنَّ الياء والواو بمنزلة التي تدألت خارجها لكثرة استعمالهم إِيَّاهما ومَعَرَّهما على ألسنتهم ، فلما كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجزٌ بعد الياء ولا قبلها ، كان العملُ من وجهٍ واحدٍ ورفعُ اللسان من موضعٍ واحدٍ ، أخفَّ عليهم . وكانت الياء الغالبة في القلب لا الواو ، لأنَّها أخفُّ عليهم ، لشبهها بالألف . وذلك قولك في فَيَعِلُ : سَيِّدٌ وصَيِّبٌ ، وإنَّما أصلهما سَيَّودٌ وصَيَّوبٌ .

وكان الخليل يقول : سَيِّدٌ فَيَعِلُ وإنَّ لم يكن فَيَعِلُ في غير المعتل ، لأنَّهم قد يَخْصُونَ المعتلَّ بالبناء لا يَخْصُونَ به غيره من غير المعتلَّ ، ألا تراهم قالوا كَيَّنُونَةُ والقَيِّدُودُ ، لأنَّه الطويل في غير السماء ، وإنَّما هو من قَادَ يَقُودُ . ألا ترى أنَّك تقول جَمَلٌ مُنْقَادٌ وَأَقْنُودٌ ، فأصلهما فَيَعْلُولَةٌ . وليس في غير المعتل فَيَعْلُولٌ مصدرًا . وقالوا : قُضَاةٌ فجاءوا به على فَعْلَةٍ في الجمع ، ولا يكون في غير المعتلَّ للجمع . ولو أرادوا فَيَعْلُ لتركوه مفتوحاً كما قالوا تَيَّحَانٌ وَهَيَّيَّانٌ .

وقد قال غيره : هو فَيَعْلُ ، لأنَّه ليس في غير المعتل فَيَعْلُ . وقالوا : غَيَّرَتِ الحركة لأنَّ الحركة قد تقلب إذا غيَّرَ الاسم . ألا تراهم قالوا بِصَرِيٌّ وقالوا أَمَوِيٌّ ، وقالوا أَخْنَتٌ ، وأصله الفتح . وقالوا دُهِرِيٌّ . فكلُّك غَيَّرُوا حركة فَيَعْلُ .

وقول الخليل أعجبُ إليَّ ، لأنَّه قد جاء في المعتل بناءً لم يجر في غيره ، ولأنَّهم قالوا هَيَّيَّانٌ وَتَيَّحَانٌ فتم يكسروا . وقد قال بعض العرب (١) :

(١) هو رؤبة . ديوانه ١٦٠ .

### مابالُ عَيْنِي كالشَّعْبِ الْعَيْنِ (١)

فإنَّما يُحْمَلُ هذا على الاطراد حيث تركوها مفتوحة فيما ذكرت لك ، ووجدت بناء في المعتل لم يكن في غيره . ولا تحمله على الشاذ الذي لا يطرده ، فقد وجدت سبيلاً إلى أن يكون فَعِيلًا .

وأما قولهم : مَبَيْتٌ وَهَيْتٌ وَلَيْتٌ ، فإنَّهم يحذفون العينَ كما يحذفونَ الهمزة من هائِرٍ ، لاستثاقلم الياءات ؛ كذلك حذفوها في كَيْتُونَةٍ وَقَيْدُودَةٍ وَصَيَّرُورَةٍ ، لما كانوا يحذفونها في العدد الأقل ، ألزموهم الحذف إذا كثر عددهنَّ وبلغن الغاية في العدد ، إلا حرفاً واحداً . وإنَّما أرادوا بهنَّ مثال عَيْضُمُوز .

وإذا أردت فَعِيلٌ من قلتُ قلتُ قَيْلٌ . فلو كان يغيَّر شيء من الحركة باطراد لغيروا الحركة هنا . فهذه تقوية لأنَّ يُحْمَلُ سَيْدٌ على فَيْعِلٍ ، إذ كانت الكسرة مطردة كثيرة . وبنات الياء فيما ذكرت لك وبنات الواو سواء .

ومما قلبوا الواو فيه ياء دَيَّارٌ وَقَيَّامٌ ، وإنَّما كان الحدُّ قَيَّوَامٌ ودَيَّوَارٌ . وقالوا قَيَّوْمٌ ودَيَّوْرٌ ، وإنَّما الأصل قَيَّوُومٌ ودَيَّوُورٌ ، لأنَّهما بنيا على فَيْعَالٍ وفَيْعُولٍ .

وأما فَيْعِيلٌ مثل حَيْدِيَمٍ فبمترلة فَيْعِلٍ ، إلا أنَّك تكسر أولَ حرف فيه .

وأما زَيْلْتُ فَصَعَلْتُ من زَايَلْتُ . وإنَّما زَايَلْتُ بَارَحْتُ ، لأنَّ مَارِلْتُ أَفْعَلٌ مَابَرَحْتُ أَفْعَلٌ ، فإنَّما هي من زِلْتُ ، وزِلْتُ من الياء . ولو كانت زَيْلْتُ فَيْعَلْتُ لقلت في المصدر زَيْلَّةٌ ولم تقل تَزْيِيلًا .

وأما تَحَيَّرْتُ فَتَفَيَّعَلْتُ من حَزْتُ ، والتَّحَيَّرْتُ تَفَيَّعِلٌ .

(١) الشَّعْبُ : المزادة الصغيرة ، أو القرية . والعَيْنُ : الخلق البالية . شبه عينه لسيلان دمعها بالقرب الخلق في سيلان مائهما من بين خرزها ، لبلاها وقدمها .

والشاهد فيه بناء « العين » على فَيْعِلٍ . وهو شاذ في المعتل إذ لم يسمع إلا في هذه الكلمة وكان قياسها « عين » كما قيل سيده وهين ولين ، وهو بناء يختص به المعتل ولا يكرن في الصحيح ، كما اختص الصحيح : بفَيْعِلٍ مفتوحة العين .

وأما صَيُودٌ وطَوِيلٌ وأشباه ذلك فإنما منعهم أن يقلبوا الواو فيهن ياءً لأنَّ الحرف الأول متحرك ، فلم يكن ليكون إدغامٌ إلاَّ بسكون الأول . ألا ترى أنَّ الحرفين إذا تقارب موضعهما فتحركا أو تحرك الأول وسكن الآخر لم يدغموا نحو قولهم : وتَدٌ ووتَدٌ فتَعِلٌ ، ولم يجيزوا ودَّةٌ (١) على هذا فيجعلوه بمنزلة مدَّةٍ لأنَّ الحرفين ليسا من موضع تضعيف ، فهم في الواو والياء أجدرُّ أن لا يفعلوا ذلك .

وإنما أجروا الواو والياء مجرى الحرفين المتقاربين ، وإنما السكون والتحريك في المتقاربين ، فإذا لم يكن الأول ساكناً لم تصل إلى الإدغام ، لأنه لا يسكن حرفان . فكانت الواو والياء أجدرُّ أن لا يفعل بهما ما يفعل بمدَّةٍ ومدَّةٍ ، لبعد ما بين الحرفين . فلما لم يصلوا إلى أن يرفعوا ألسنتهم رفعةً واحدة لم يقلبوا وتركها على الأصل كما ترك المشبه به .

وفتَوَعَلَ من بَعَثُ بَيَّعَ ، تقلب الواو كما قلبتها وهي عين في فَيَعِلُ وفَيَعَلُ من قُلْتُ . وكذلك فَيَعِلُ من يَبْعُثُ وفَتَوَعَلَ ، تقول بَيَّعُ وبَيَّعُ . وعلى هذه الطريقة فأجر هذا النحو .

وسألت الخليل عن سُويِرَ وبُويَسَ مامنعهم من أن يقلبوا الواو ياءً ؟ فقال : لأنَّ هذه الواو ليست بلازمة ولا بأصل ، وإنما صارت للضمه حين قلت فَوَعِلَ . ألا ترى أنك تقول : سائرٌ ويُسَيرُ ، فلا تكون فيهما الواو . وكذلك تُفَوَعِلُ نحو : تُبُويَسَ لأنَّ الواو ليست بلازمة ، وإنما الأصل الألف .

ومثل ذلك قولهم : رُؤْيٌ ورُؤْيَا ونُؤْيٌ ، لم يقلبوها ياءً حيث تركوا الهمزة ، لأنَّ الأصل ليس بالواو ، فهي في سُويِرَ أجدرُّ أن يَدَعُوها ، لأنَّ الواو تفارقها إذا تركت فَوَعِلَ ، وهي في هذه الأشياء لا تفارق إذا تركت الهمزة .

وقال بعضهم : رُيًّا ورُيَّةً ، فجعلها بمنزلة الواو التي ليست يبدل من شيء . ولا يكون في سُويِرَ وتُبُويَسَ ، لأنَّ الواو بدل من الألف ، فأرادوا أن يمدُّوا

(٢) وده بمعنى وده يده .

كما مدّوا الألف . وأن لا يكون فُعِيلَ وتُفُوعِيلَ بمنزلة فُعِلَ وتُفُعِلَ . ألا تراهم قالوا : قُويلَ وتُقُويلَ ، فمدّوا ولم يرفعوا ألسنتهم رفعةً واحدة ، لئلا يكون كفُعِلَ وتُفُعِلَ ، وليكون على حال الألف في المدّ . ولا تُدغمها فتصير بمنزلة حرفين يلتقيان في غير حروف المدّ من موضع واحد الأزل منهما ساكن . فكما ترك الإدغام في الواوين كذلك ترك في سُويرَ وتُبُويِعَ .

ونحو هذه الواو والياء في سُويرَ وتُبُويِعَ واو ديوانٍ ، وذلك لأنّ هذه الياء ليست بلازمة للاسم كلزوم ياء فَيُعَلِّ وفَيُعَالِ وفَيُعِيلِ ونحو ذلك ، وإنّما هي بدلٌ من الواو وكما أبدلت ياء قيراطٍ مكان الراء ، ألا تراهم يقولون دُويّين في التحقير ، ودُواوين في الجمع ، فتذهب الياء . فلما كانت كذلك شبّهت هذه الياء بواو رؤيةٍ وواو بوطير ، فلم يغيّروا الواو كما لم يغيّروا تلك الواو للياء . ولو بنيتها ، يعني ديوان ، على فيعالٍ لأدغمت ، ولكنك جعلتها فيعَالٍ ثم أبدلت كما قلت نَظَنَيتُ . وكذلك قلت قَرَارِيطُ فرددت وحذفت الياء . وهي من بعثت على القياس لو قيل بيّاعٌ بإدغام ، لأنك لانسجو من ياءين .

هذا باب مايكسر عليه الواحد

فما ذكرنا في الباب الذي قبله ونحسوه

اعلم أنك إذا جمعت فتوَعَلًا من قُلْتُ همزت كما همزت فتَوَاعِلَ من عَوِرتُ وصَيِّدتُ.  
فإذا جمعت مبدأً ، وهو فَيَعِيلُ ، وفَيَعَلًا نحو عَيْنٍ همزت ، وذلك :  
عَيْلٌ وعَيَائِلُ ، وخَيْرٌ وخَيَائِرُ ، لما اعتلت ههنا ، فقلت بعد حرف مزيد في  
موضع ألف فاعلٍ ، همزت حيث وقعت بعد ألف ، وصار انقلابها ياءً نظيرَ الهمزة  
في قائلٍ . ولم يصلوا إلى الهمزة في الواحد إذ كانت قبلها ياء ، فكأنهم جمعوا شيئاً  
مهموزاً . ولم يكن ليعتل بعد ياء زائدة في موضع ألف ولا يعتل بعد الألف . ولو لم  
يعتل لم يهمز ، كما قالوا : ضَيَّوْنَ وضَيَّائُونَ ، وقالوا : عَيْنٌ وعَيَّائُنَ .

وإذا جمعت فَعَلٌ من قُلْتُ قلت قَوَائِلُ ، همزت .

وإذا جمعت فَعُولًا فبناؤه بناء فتوَعَلٍ في اللفظ سواء . ألا ترى أن الواوين  
يُدَمَّان ويؤخَّران . وذلك قولك إذا أردت فتوَعَلًا قَوَّلٌ ، وإذا أردت فَعُولًا  
قَوَّلٌ . وتهمز فَعَارُلُ فتقول قَوَائِلُ كما همزت فَعَاعِلَ . وإنما فعلوا ذلك لالتقاء  
الواوين ، وأنه ليس بينهما حاجز حصين ، وإنما هو الألف تخفى حتى تصير كأنك  
قلت قَوَّوْلُ ، وقرُبْتُ من آخر الحرف فهُمِزْتُ وشَبَّهْتُ بواو سماء ، كما قالوا  
صَبَّيْتُ ، فأجروها مجرى عَيْنِي . وذلك الذي دعاهم إلى أن يغيروا شَوَائِبًا .

وإذا التقت الواوان على هذا المثال فلا تَلْتَقِنَ إلى الزائد وإلى غير الزائد . ألا  
تراهم قالوا أَوَّلُ وأَوَائِلُ ، فهمزوا ما جاء من نفس الحرف . وأما قول الشاعر (١) :  
وَكَحَلَّ الْعَيْنِينَ بِالْعَوَاوِيرِ (٢)

(١) الجندل بن المشي الطهوي . وانظر الحصري ١/١٩٥ . واللسان (عور) .

(٢) العوار ، كرمان : قلى العين ، أو رمد شديد ، أو رجز يوجد فيها . يريد أن الدهر جعل في عينيه القلى  
والرمد بدل الكحل .

يخاطب امرأته ويذكر ما فعل به الكبر . وقيله :

غررك أن تقاربست أبسا عرى وأن رأيت الدهيسر ذا النوائس

حتى عظامي وأراء ثاغري

والشاهد فيه تصحيح واو « العواوير » الثانية لأنه ينوي الياء المملوكة . والواو إذا وقعت في .ا. الموضع  
تهمز ليدلها عن الطرف الذي هو أحق بالتصغير والاعتلال . ولو لم تكن فيه ياء منوية للزم همزها أن قالوا في  
جميع أول أرائل وأصلها أوائل .

فإنّما اضطرّر فحذف الياء من عَوَاوِيرَ ولم يكن ترك الواو لازماً له في الكلام فيهمز .

وكذلك فتَوَاعِيلُ من قلت قنَوَائِلُ ، لأنّها لا تكون أمثلاً حالاً من فتَوَاعِيلَ من عَوِرَتْ ومن أوائل .

واعلم أن بنات الياء نحو بَعِثَتْ تَسْبِيعُ في جميع هذا كبنات الواو ، يهمن كما هُمَزَتْ فتَوَاعِيلُ من صَيِّدَتْ ، فجعلتها بمنزلة عَوِرَتْ ، فوافقتها كما وافقت حَبِيبَتْ شَوَيْتُ ، لأنّ الياء قد تُستقل مع الواو كما تستقل الواوان ، فوافقت هذه الواو وصارت يجري عليها مايجري على الواو في الهمز وتركه ، كما اتفقتا في حال الاعتلال ونرك الأصل . فلمّا كثرت موافقتها لها في الاعتلال والخروج عن الأصل ، وكانت الياءان تستقلان وتستقل الياء مع الواو ؛ أجريت مجراها في الهمز ، لأنّهم قد يكرهون من الياء مثل ما يكرهون من الواو .

ويهمز فِعْيَلٌ من قُلْتُ وبيعتُ . وذلك قنَوَائِلُ وبيئاتُ ، فهمت الياء كما همزت الواو في فَعَاوِلَ ، فاتفقا في هذا الباب كما اتفقت الياء والواو بما ذكرت لك ، إذ كان اجتماع الياءات يكره ، والياء مع الواو مكروهتان .

هذا باب مايجرى فيه بعض ماذكرنا

إذا كسّر للجمع على الأصل

فمن ذلك : فَيَعَالُ ، نحو دَيَّارٍ وَفَيَّامٍ ، ودَيَّورٍ وَفَيَّوْمٍ ، تقول دَيَّاوِيرُ وَفَيَّاوِيمُ . ومثل ذلك عَوَّارٌ تقول عَوَّاوِيرُ ، ولا تهمز هذا كما تهمز فَعَّاعِيلُ من قلت .

وخالفت فُعَّالٌ فُعَّالًا كما يخالف فاعُولٌ نحو طاوُوسٍ عاوِرًا إذا جمعت فقلت طَوَّاوِيسُ . وإنما خالفت الحروفُ الأولُ هذه الحروفُ لأنَّ كلَّ شيءٍ من الأولِ هُمِزَ على اعتلالِ فِعْلِهِ أو واحدِهِ فإِنَّمَا شُبَّهَ حيثُ قرب من آخر الحروف بالياء والواو اللتين تكونان لامين ، إذا وقعتا بعد الألف ولا شيء بعدهما ، نحو سِقَاءٍ وَقَمْضَاءٍ ، فجعلت الياءات والواوات هنا كأنهنَّ أواخر الحروف ، كما جعلت الواوان في صِيَمٍ كأنهما أواخر الحروف . فإذا فصلت بينهما وبين أواخر الحروف بحرفٍ جَرَيْنَ على الأصل ، تقول : الشَّقاوةُ والقَوَايةُ ، فنخرجهما على الأصل ، إذا كان آخر الكلمة ما بعدهما وحرفُ الإعراب . فإذا كان هذا النحو هكذا فالمعتلُّ الذي هو أقوى وقد منعه أن يكون آخر الحرف حرفان ، أقربُ من البيان ، والأصلُ له ألزم .

ومثل هذا قولهم : زَوَّارٌ وَصَوَّامٌ ، لما بَعُدَتْ من آخر الكلمة قويت كما قويت الواو في أَخُوَّةٍ وَأَبُوَّةٍ ، حيث لم يكونا أواخر الحرفين . فالبيان والأصل في الصَّوَّامِ ينبغي أن يكون ألزم وأثبت ، لأنه أقوى المعتلِّين .

## أبو عثمان المازني

أبو بكر بن محمد بن بقيّة من بني مازن الشيباني ، من أهل البصرة ، فيها ولد ونشأ وترعرع ، وقد أكب منذ صباه على حلقات النحاة واللغويين والبصريين وحضر حلقات المتكلمين ، ولزم الأخفش ، وأخذ عنه كتاب سيريه حتى إذا توفي الأخفش والجرمي أصبح المازني علم البصرة المفرد في النحو والتصريف وقد جاء إلى بغداد في عهد المعتصم .

ويجمع القدماء على أنه كان أعظم النحاة في البصرة ، وقد عاش يدرّس لطلابه كتاب سيويه ، وصنف حوله تعليقات وشروحاً منها تفاسير كتاب سيويه ، وألف في علل النحو كتاباً ، ثم إنّه خصّ التصريف بكتاب شرحه ابن جني بكتاب سمّاه المنصف ، ومن مؤلفاته كتاب مايلحن فيه العامة وكتاب الألف واللام ، وكتاب العروض وكتاب القوافي .

وكان المازني فطناً ذكياً ، ومناظراً أليعياً ، له آراء طريفة كثيرة يتناقلها النحاة . اختلف في سنة وفاته والأرجح أنه توفي سنة سبع وأربعين ومئتين .



قال أبو عثمان :

وتقلب الواو ياء في « فَعَلَّ » إذا كان جمعاً . « نَالُوا : صَائِمٌ وَصِيَّيْمٌ ، وَقَائِلٌ وَقِيْلٌ ، وَفَائِمٌ وَنُيَيْمٌ » . وإن شئت كسرت أوّل هذا . وإثبات الواو في هذا أجود ، وهو الأصل . ولكن الذين قلبوا شبهوه « بعاتٍ وعَيْتٍ » ، وعَصَاً وَعُصْيٍ » لما كانت العين تلي اللام .

قال أبو الفتح :

اعلم أن أصل هذا المجتمع ألا يُعْتَلَّ ، لأنه ليس فيه ما يوجب القلب ، ولكنه

لما كان الواحد معتلاً أعْتِي : « صائماً وقائماً » ، وجاء الجمع وهو أثقل من الواحد ،  
وقرُبت العين من الطَّرَف فأشبهت اللام في « عَتِي » جمع « عاتٍ » - قلبت ، والأجود  
« صَوْمٌ وقَوْمٌ » .

وبدلتك على أن الشيء إذا جاور الشيء دخل في كثير من أحكامه لأجل المجاورة :  
قولهم : « قَيْنِيَّةٌ ، وصَبِيَّةٌ وفلان من عِلْيَةِ الناس ، وهو ابنُ عَمِّي دُنْيَا ، وصَبِيَّانٌ .  
وأصل قَيْنِيَّةٍ من قنوت ، وصَبِيَّةٌ وصَبِيَّانٌ من صَبَوْتُ ، وعِلْيَةٍ من عَكَوْتُ ، ودُنْيَا  
من دَنَوْتُ . وقياسه : « قَيْنُوَّةٌ ، وصَبَوَّةٌ ، وصَبَوَانٌ » ، وعِلْوَةٌ ودِنَوٌ » . ولكن  
لما جاورت الواو الكسرة قَبِلَتْهَا صارت الكسرة كأنها قبل الواو ، ولم يُعْتَدَ الساكن  
حاجزاً لضعفه .

ونظير هذا قولهم : « اقْتُلْ » ، ضموا الهمزة لضمّة العين ولم يتدّوا بالفاء  
حاجزاً ، لسكونها ، فصارت الهمزة لذلك كأنها قَبِلَتْ العين المضمومة ، فضُمَّت  
كراهة الخروج من كسر إلى ضم .

وقد دعاهم قُرْبُ الجوار إلى أن قالوا : « هذا جُحْرٌ ضَبَّ خَرِبٍ » جرّوا  
الخَرِبَ وهو صفة للأوّل ، وأنشدوا :

فِيئَاكُمْ وَحِيَّةَ بَطْنِ وَادٍ هَمُوزِ النَّابِ لَيْسَ لَكُمْ بَسِيَّةَ  
جَرَ هَمُوزَ ، وهو من صفة الحِيَّةِ لجوارتيه لوادٍ .

ومن ذلك استقبحهم اختلاف حركات ما قبل حَرْفِ الروي إذا كان مُقْبِيّاً -  
وهو المسمّى : تَوَجِيهاً - نحو قول رؤبة :

وَقَاتِمِ الأعْمَاقِ خَاوِيِ المَخْتَرَقِ

ففتح ما قبلَ القاف ، ثم قال :

أَلَفَ شَتَّى لَيْسَ بِالرَّاعِيِ الحَمِيقِ

فكسر ما قبلها ، ثم قال :

سِرّاً وَقَسِدَ أَوْنَ تَأْوِينَ العُقُقِ

فضمّ ما قبلها .

ولمّا صار هذا عندهم قبيحاً وعيباً ، لأنّ الحركة مجاورة للقاف ، فكأنّ اختلاف الحركات واقع على القاف . فكما أن الإقواء عيبٌ فكذلك استتبعوا اختلاف التوجيه . وأنا أثبتّ هذا مستقصي في شرح القوافي لأبي الحسن إن شاء الله .

فلذلك جاز في صومٍ : صيّم ، لمجاورة العين اللام . وقال الشاعر :

ومُعْرِضٍ تَغْلِي المَراجلُ تَحْتَهُ عَجَلْتُ طَبَخَتَهُ رَهْطٌ جُيْعَ  
يريد : جوعاً .

ولمّا أجازوا : « صيّم » بكسر أوله ، لأنه لما شُبّهَ بعُتِيّ في القلب ، كذلك شُبّهَ أيضاً بعُتِيّ في كسر أوله .

فأقول الشاعر :

ويُرْذَوْنَهُ بَلَّ البَرَاذِينَ تُغْرِهَها وقد شَرِبْتَ منْ آخِرِ الصَّيْفِ أَيَّلاً

فأخبرني أبو علي : أن ابن حبيب قال : أراد : لبّن أَيْلٌ وهو يُغْلِمُ ، وقال : ويُرْوَى أَيَّلاً . يُراد : جَمْعُ لَبَنٍ أَيْلٍ . أي خائِرٍ مثل : « حائِلٌ وَحَوْلٌ » ، قال : وهو خطأ . وليس هذا بخطأ ، لأنّ فاعلاً من هذا الباب - أعني الْمُغْلِمَ - العين بالواو - إذا جُمِعَ على فُعِّلَ كان القلبُ فيه مطرِداً ، وإن كان التصحيحُ فيه أجوداً . فجائزٌ أن يكون : أَيْلٌ يُراد به : أَوَّلٌ ، ثم يُقْلَبُ كما يقال في « صَوْمٍ : صَيِّمٌ » . وفي « جَوْعٍ : جُيْعٌ » ، وقال الأعشى :

فَبَاتَ عَذُوباً لِلسَّاءِ كَأَنَّهُ يُوَائِمُ رَهْطاً لِلْعَزُوبَةِ صَيِّماً  
فدفع ابن حبيب لهذا التأويل ليس بمستقيم . وهذا رأي أبي علي .

قال أبو عثمان :

فإذا كان هذا الجمعُ مثال « فُعَّالٍ » لم يُقْلَبْ فيه الواو ياء ، لأنها تباعدت من الضَّرَفِ : وذلك : « صَائِمٌ وَصَوَّامٌ » ، وَقَائِمٌ وَقَوَّامٌ ، وَنَائِمٌ وَنَوَّامٌ » .

قال أبو الفتح :

تصحیحهم لهذا یدلّک علی أن صیما مُشَبَّهٌ بِعَیْنٍ لما قربت العین من اللام ولم یفصل بینهما شیء إلا ترى أن ألف « فَعَال » لما حجزت بین العین واللام بعدت العین ، فلم یَجْزُ قلبُها ، وهذا هو القیاس ، لأنه لما كان « صَوِّمٌ » مع قُرْبِ واوه من الطرف الوجه فیہ التصحیحُ كان التصحیحُ — إذا تباعدت الواو من الطرف — لا یجوز غیره .

وقد جاء حَرَفُ شاذّ ، وهو قولُهم : « فلانٌ فی صِیابة قومه » .

یریدون : فی صَوَّابة : أي فی صمیمهم وخالصهم — وهو من صَابَ یَصُوبُ : إذا نزل ، كأنّ عِرْقَه فیهم قد ساخ وتمکّن ، وقیاسه التصحیح . ولكن هذا ممّا هُرِبَ فیہ من الواو إلى الیاء لِثِقَلِ الواو ، وليس ذلك بعلّة قاطعة ، وأنشد ابنُ الأعرابیّ للذي الرّمة :

ألا طَرَقْتَنَا مَبَّةُ ابْنَةٍ مُنْذِرٍ فما أَرَقَّ النِّیَّامَ إِلَّا سَلامُهَا

وقال : أنشدنیہ أبو الغمر هكذا بالیاء ، وهو شاذّ ، وحكي أن له وجهاً من القیاس .

وأقول : إنك لو جمعتَ مثل : « شاورٍ وجاورٍ علی فَعَلٍ » لصحّحتَ ولم تُعْلِلْ ، وذلك قولُك : « جَوَّى وشَوَّى » . ومن قال فی « جَوَّعٍ : جَبَّعٌ » ، وفي قَوْمٍ : قَبَّيْمٌ » لم یَقْلُ إِلَّا « جَوَّى وشَوَّى » بالتصحیح .

ولمّا لم یجز إعلالٌ مثل هذا لأنك قد أعلنت اللام بأن قلبتها ألناً ، فلم یجز إعلالُ العین ، لئلا یجتمع علی الكلمة إعلالُ العین واللام جميعاً ، وهذا مرفوضٌ فی كلامهم ، لم یحیی منه إلا أحرفٌ شاذّةٌ ، منها « شاءَ وماأَ » ، وسترها إن شاء الله .

قال أبو عثمان :

ویحیی « فَعَلانٌ وفَعَلتَی » علی الأصل ، نحر : « الجَوَّالانِ ، والحَیْدانِ » . وفَعَلتَی ، نحو : « مَوَّآی ، وحَبَدتَی » ، ذ بعلوه بالزیادة إذ لحقته بمنزلة مالا

زيادة فيه مما لم يحىء على مثال الفعل ، نحو : « الحَيُول والغَيْر ، والثَّوَمَة » ، ومع هذا أنهم لم يكونوا لِيَتَجَيِّشُوا بهما في المعتلّ الأضعف على الأصل ، ويُعْلُوهُما في المعتلّ الأقوى .

والأضعف نحو : « التَّرَوَان » ، والغَلَيَان ، والعَدَوَان . واللامُ أضعفُ من العين لأنها آخر الكلام والعين أقوى منها والفاء أقوى من العين .

قال أبو الفتح :

قوله : فجعلوه بالزيادة إذ لحقته بمنزلة مالا زيادة فيه ، نحو : « الحَيُول » .

يقول : إنّ مثال « الجَوَلَان وصَوَرَى » . وما كان مثلهما قد امتاز من مشابهة الفعل بما لحقه في آخره من الألف والنون وألف التانيث ، وهذه الزوائد مما تختصّ به الأسماء دون الأفعال ، فجري لذلك مجرى ماخالف الفعل بالينئية فصحّ لخالفته الفعل ، نحو : « الحَيُول والعيوض » فكما صحّح العيوضُ لخالفته الفعل بالبذاء كذلك صحّح « الجَوَلَان والحَيَيدَى » لامتيازهما من الفعل بما زيد في آخرهما من الألف والنون وألف التانيث ، فكلُّ واحد من هذه الأشياء تباعد عن الفعل بمعنى من المعاني ، فوجب تصحيحه . وإن اختلفت المعاني فقد اتفقت في التباعد .

وإنما صحّت اللام في « التَّرَوَان والغَلَيَان » ، لأنها لو قلبت ألفاً - وبعدَها ألف فعَلَان - لالتقى ساكنان فوجب حذف إحدى الألفين ، فكان اللفظُ يصير بعد الحذف إلى : « تَرَان ، وغلَان » فليتبسّ ، مثالُ فعَلَانٍ بفعالٍ مما لامة نونٌ . فكثره ذلك لذلك .

ثم إنّ اللام لما صحّت لمعنى من المعاني والعينُ أقوى منها ، كثر هو إعلال العين القوية في هذا المثال الذي قد صحّت فيه اللامُ وهي ضعيفةٌ . فالملك لم يقولوا في « الجَوَلَان : الجالان » .

فهذا تفسير اعتلال أبي عثمان في تصحيح هذا الباب .

قال أبو عثمان :

« وفُعَلَاءُ » بتلك المنزلة ، نحو : « القُوبَاءُ ، والخُيَلَاءُ » .

قال أبو الفتح : هذا المثال أجدر بالصحة ، لأنه قد صُحِّح ، نحو : « سُوكَاةٌ ، وعُيْبَةٌ » ، وإن لم يكن فيه ألف التأنيث ، فإذا جاءت فيه أليف التأنيث كان أجدر بالصحة لتباعدُهُ بهما من شَبَهِ الفعل ، وإذا كان يُعْلَنُونَ : فَعَلَاءُ ، نحو : « دَارٍ ، وساقٍ » ، ثم يصحَّحُونَ إذا جاءت في آخره الألف والنون ، نحو : « الجَوْلَانِ » ، فهم بأنْ يصحَّحُوا ما لو لم يجرى في آخره ألفا التأنيث لكان بناؤه يُوجبُ له التصحيح لبعده عن شَبَهِ الفعل — أعني : « القُوبَاءُ ، والخُيَلَاءُ » — أجدر .

قال أبو عثمان :

وقد جاءت أحرفٌ على « فَعَلَانِ » معنلةٌ شبهوها بفعلٍ ولا زيادة فيه ، وجعلوا هذه الزيادة في آخره مثل الهاء ، وذلك قولهم : « داران ، وماهان ، وحادان » وهذا ليس بالقياس ، ولا الأصل ، وهو شاذٌ يُحفظُ حفظاً ، ولا يُجعلُ باباً يُقاسُ عليه .

قال أبو الفتح : يقول : جعلوا الأليف والنون في : « داران ، وماهان » بمنزلة هاء التأنيث في : « دارة ، وقارة ، ولابة » . فكما أُعِلَّتْ هذه الأسماء ونحوها ولم يمنع من القلب هاء التأنيث ، كذلك قُلبَتْ في : « داران » ونحوه . فإن قيل : ومن أين أشبهت الألف والنون هاء التأنيث ؟ قيل : من وجوه :

منها : أنك لو رخصت ما في آخره ألف ونون زائدتان ، لحدفتَهُمَا جميعاً ، كما تَحْدِفُ هاء التأنيث . ألا ترى أنك تقول في عثمان : « ياعُثمُ أَقْبِلْ » ، وفي مروان : « يامروُ أَقْبِلْ » ، كما تقول في طلحة : « باطلحُ أَقْبِلْ » . ومنها : أنك تقول في تحقير « زَعْفَرَانٍ » : زُعْفِرَانٌ فتحقّر العَدْرُ ثم تأتي بالألف والنون بعدُ ، كما تفعلُ ذلك بالهاء في نحو قولك : « سِلْسِلَةٌ وسُلَيْسِلَةٌ » . فمن هذا وغيره جرت الألف والنون مسجرتي الهاء .

فإن قيلَ : وما الدلالةُ على أنَّ « داران ، وماهان . وحادان : فعَلان » ؟  
وهلَّا جعلتها : « فاعالاً » نحو : « ساباطٍ وخاتامٍ » ؟ قيلَ : حمْلُهُ على « فعَلان »  
أوَّلُ ، لكثرة « فعَلان » وقلة « فاعال » . وعلى كلِّ حالٍ فتصحِّحُ هذا هو القياسُ  
ولكنه من الشاذِّ لما تقدَّم قبلَ هذا الفعلِ من أنَّه قد خرج بهذه الزيادة من شبهِ  
الفِعْلِ كما يخرج إذا جاء على فُعِّلٍ ، وفَعَّلٍ من شبه الفعل بالبناء .

قال أبو عثمان :

وقال الخليلُ : القَلْبُ في « فُعِّلٍ » جَمْعاً مُطَرَّدٌ ، فهذا الَّذي قلت لك من  
أنهم يختصرون المعتلَّ بالبناء لا يكون في غيره .

قال أبو الفتح : يريد بفُعِّلٍ بابَ « صَيِّمٍ وقِيِّمٍ » . وقد تقدَّم ذكره . ويريد  
بمطَرَّدٍ : أنَّه مُطَرَّدٌ في الاستعمال والقياس جميعاً ، وكسرُهم الصادَ من صَيِّمٍ  
مما خصَّصوا به المعتلَّ ، لأنَّه لا يجوز في عاذِلٍ : عِيْلٌ ، ولا في غاسِلٍ : غِيْسِلٌ .  
ولا بد من ضمِّ العين .

قال أبو عثمان :

ومما اختصوا به المعتلَّ في المصدر ولا يكون في غيره من المصادر : « كَيَّنُونَةُ ،  
وقيْدُونَةُ ، وصَيِّرُونَةُ » ، وأصلها « فَيَعَاوِلَةُ » ، نحو : « كَيَّنُونَةُ ، وقيْدُونَةُ :  
وصَيِّرُونَةُ » ، ولكنهم ألزموه الحذف إذا بلغ الغاية في العدد إلَّا حرفاً واحداً .

قال أبو الفتح : اعلم أنَّ أصلَ هذه المصادر : « فَيَعَلُّوْة » ، لأنها كانت  
في الأصل : « كَيَّنُونُوتَةٌ ، وقيْدُونُودَةٌ ، وصَيِّرُونُورَةٌ » ، بوزن : « عَيَّنُضْمُوزٍ » .  
وحيزَبُونٍ » ، فاجتمعت الواو والياء ، وسبَقَتِ الأولى بالسكون فقلبوا الواو ياءً ،  
وإدغموا فيها الياء الأولى ، فصارت في التقدير : « كَيَّنُونَةُ ، وقيْدُونَةُ » ، فحذفوا  
الياء الثانية المنقلبة عن الواو التي هي عينُ الفعلِ ، فصارت قَيْدُونُودَةٌ وكَيَّنُونُوتَةٌ .  
وألزموه الحذفَ ، لأنهم قد قالوا في « مَيَّتٌ وهَيَّنٌ : مَيَّتٌ ، وهَيَّنٌ » فحذفوا  
عينَ الفِعْلِ مع أنَّ الكلمة على أربعةٍ أَحْرَفٍ ، وخيَّروا بين الحذفِ والإثبات .

فلما كانت « قِيدودة » ، و« كِينونة » على ستة أحرف طالت ، فألزموها الحذف ، ولم ينجسوا بين الحذف والإثبات كما فعلوا في مَبَّتْ ، وَهَمَيْنَ .

ومعنى قوله : ومما اختصوا به المعتل في المصدر ولا يكون في غيره من المصادر . يريد : أنه لم يأت مصدر على « فيعلولة » إلا فيما كان معتلاً . ويريد بالمعتل هنا : ما كان معتلاً لعين دون الفاء واللام .

ولما اختص المعتل ببناء لا يكون في غيره ، لأنه ضَرَبٌ من الكلام مبين لغيره من الصحيح ، فكما اختلفت أحكامه في الاعتلال بالانقلاب والحذف وغيره ، كذلك أيضاً جاءت فيه أمثلة لا تكون في غيره من الصحيح .

وكما أن الأسماء الأعلام لما جاز في إعرابها ما لا يجوز في إعراب غيرها نحو قولهم في جواب مَنْ قال : « رأيتُ زيداً » ، ومررت بعَمْرٍو ، وَمَنْ زيداً ؟ وَمَنْ عمرو ؟ . كذلك أيضاً جاءت فيها أمثلة لا تكون في غيرها مما ليس علماً ، نحو : « مَوْهَبٍ ، وَمَوْزِقٍ ، وَتَهْلِيلٍ ، وَمَكْوَرَةٍ » وغير ذلك .

ومعنى قوله : إذ بلغوا الغاية في العدد إلا حرفاً واحداً . يريد : أن « كِينونة » ، وقِيدودة ، على ستة أحرف ، وغاية العدد سبعة أحرف وإنما ينقص حرفاً واحداً . وشبه هذه المصادر — مما اعتلت عينه لوقوع الياء الساكنة قبيلتها فألزم الحذف لطوله — قولهم : « رَيْمَان ، وَرَيْحٌ رَيْدَانَةٌ » وأصلهما : « رَيْحَان ، وَرَيْدَانَةٌ » ، فقلبوا الواو ياء لوقوع الياء الساكنة قبيلتها ، فصار في التندير : « رَيْحَان ، وَرَيْدَانَةٌ » ، فحذفوا العين كما حذفوها في « كِينونة » . وألزموها الحذف لطول الكلمة كما فعلوا ذلك في « كِينونة » . قال الشاعر :

سلام الإله ورَيْحَانُهُ      ورحمته وسماءُ دِرْوِ

وقال ابن ميادة :

أهاجَتْ المنـزلُ والمحضرُ      أودَتْ بهِ رَيْدَانَةُ صرصر

وَرِيدَانَةٌ : من راد يرود ، أي ذهب وجاء ، ورَيْحَان : من الرّوح .

وذهب الفراء إلى أن هذه المصادر إنما جاءت بالياء ، لأنها جاءت على أمثلة مصادر بنات الياء في أكثر الأثر ، نحو : صار صَيْرُورَةً ، وسار سَيْرُورَةً وطار طَيْرُورَةً ، وبان بَيْنُورَةً ، ونحو ذلك ، فأجريت « كَيْشُورَةٌ ، وَقَيْشُودَةٌ » ، مُجَرَّتِي « سِرُورَةٌ » فقلت بالياء حَمْلاً على بنات الياء ، قال : كما قالوا : « شَكُورُهُ شَيْكَايَةٌ » ، فقلبوا الواو ياء لأنه جاء على مثال مصادر بنات الياء ، نحو : « الرَّمَايَةُ ، وَالسَّعَايَةُ » . قال : وأصل « فَعْلُولَةٌ » هنا : : « فَعْمُولَةٌ » بضم الفاء ، قال : ولكنهم كَرِهُوا أن تنقلب الياء في « صَيْرُورَةٌ ، وَطَيْرُورَةٌ » ونحوهما واواً ، لانضمام ما قبلها ، ففتحوا الفاء وأجروا بنات الواو هنا مُجَرَّتِي بنات الياء ، لأنها داخلة عليها وهذا عند أصحابنا مذهب واهٍ جداً ، لأنه لا ضرورة تدعو إلى فتح الفاء لتصح العين ألا ترى إلى قول الشاعر :

مُظَاهِرَةٌ نِيَّاءٌ عَتِيقًا وَعُوطِطًا      فَقَدْ أَحْكَمَا خَلَقًا لَهَا مُتَبَايِنًا

فقال : « عُوطِطًا » ، فقلب الياء واواً لانضمام ما قبلها وكانت في الأصل : « عَيْطِطًا » ، فقلت الياء واواً ، لانضمام ما قبلها وسكونها ، ولم نَرَهُمْ فقالوا : « عَيْطِطًا » ، ففتحوا العين لتصح الياء .

وأيضاً : فلو كان أصل : « طَيْرُورَةٌ : فَعْلُولَةٌ » بضم الفاء . ثم إنهم كَرِهُوا انقلاب الياء واواً لوجب أن يكسروا الفاء ، كما أنهم لما كَرِهُوا أن تنقلب الياء واواً في جمع أبيض لانضمام ما قبلها كسروا الفاء لتصح العين ، فقالوا : « بَيْضٌ » ولم نَرَهُمْ فتحوها فقالوا : « بَيْضٌ » .

وكذلك جميع ما كان مثل هذا . ألا تَرَاهُمْ قالوا : « مَبِيعٌ » ، ومكبلٌ ، وعَصِيٌّ ، ودليٌّ ، ومَرْمِيٌّ ، وَمَقْضِيٌّ » ، فأبدكوا الضمة في جميع هذا كسرةً ، لتسلم الياء بعدها ، فكل ذلك كان يجب أن يكسر أول بينونة ، ونحوها على مذهب الفراء ، كما رأيناهم فعلوه في غير هذا مما ذكرته وما لم أذكره مما جرى مجراه . فأن لم يكسروا وفتحوا دلالة على فساد قوله .

فإن قال قائل : لو كسروا لوجب أن يقولوا : صيرة ، فيخرجوا من الكسر إلى الضم ، وليس بينهما إلا حاجز ضعيف ، وهو الساكن فرفضوا الكسر لذلك ، وعدلوا إلى الفتح .

قيل : هذا خطأ غير لازم .... ألا ترى أنهم قالوا : « شيوخ وبيوت » ، فاستقبلوا الضم بكسر من غير حاجز ، لما كانت الكسرة عارضة فمين هنا لا يمنع أن يقولوا : « صيرورة » ونحوها بالكسر ، لأن الأصل الضم ، كما أن أصل « بيوت » الضم .

وأيضاً : فإنه ادعى أن في المصادر بناء فعلولة . وهذا ما لا يثبت . في المصادر وإن كان قد جاء منه شيء . فلا لا يعجب به ولا يلتفت إليه لقلته ونزاعته . فهذا أيضاً مما يدفع قوله ويؤهنه ، فمن هنا كان مذهبه في هذا متعسفاً غير موافق للصواب .

فإن قال قائل : فإن أصحابك أيضاً قد ذهبوا إلى أن أصله « فَيَعْلُولَة » . وفَيَعْلُولَة غير معروفة في المصادر . ولو كانت فَيَعْلُولَة ، لوجب أن يوجد بعض ذلك في نثر أو نظم أو سجع ، ولم نرهم نطقوا بذلك .

قيل : لا ينكر أن يكون في المعتل أبنية مخصوصة به . ألا تراهم قالوا في جمع « قاضٍ وغازٍ : قُضَاةٌ وَغَزَاةٌ » . فجمعوه على « فَعْلَة » ولم نرهم فعلوا ذلك في الصحيح ، إنما يجمعونه على « فَعْلَة » بفتح الفاء نحو : « كاتبٍ وكتّبة » ، وكافيرٍ وكفّرة » . ولهذا نظائر .

فإن قال : فعلى هذا لا ينكر أن يكون في المصادر المعتلة « فَعْلُولَة » كما ذهب إليه القراء ، وإن كان هذا غير موجود في الصحيح ؟ .

قيل : قد تقدم القول في فساد هذا ، وأنه لو كان « فَعْلُولَة » ، لقالوا : « بُؤُولَة » ، وصورورة » ، كما قالوا : « عُوْطُطٌ » ، أو كانوا إذا أرادوا سلامة الياء أن يكسروا ما قبلها ، فيقولوا : « صيرورة » ، فلا دلالة له تدل على أنه في الأصل « فَعْلُولَة » .

فإن قيل : ولأنك دلالة تدل على أن أصل قَيْتٌ . . . فَيَعْلُولُ ؟

قيل : بلى ، وهو أنهم قد حذفوا من نظير « فَيَعْلُولُ » . وهو قولهم :  
مَيَّتْ وَهَيَّنَ » وأصل هذا « فَيَعْلِيلُ » ، و« فَيَعْلِيلُ قَرِيبٌ مِنْ » « فَيَعْلُولُ » . وأيضاً ،  
فقد قالوا : « رَيْحَانٌ وَرَيْسِحٌ رَيْدَانٌ » . وهذا « فَيَعْلَلَانِ » . وهو أقرب إلى  
« فَيَعْلُولُ » .

على أن أبا العباس قد أنشد :

قد فارقْتُ قَرِينَهَا الْقَرِينَةَ      وَشَحَطْتُ عَنْ دَارِهَا الذَّاعِنَةَ  
بِالْيَتِّ أَنَا ضَمْنَا سَمِينَتَهُ      حَتَّى يَعُودَ الْوَصْلُ كَيَنُونَتَهُ

هذه دلالة قاطعة على أنها « فَيَعْلُولُ » .

وتبيء آخر يدل على أنه ليس أصل « بينونة : فعلولة » . وأنه لو كان كذلك  
لقالوا : « بُونُونَةٌ » : أن مَنْ يَقُولُ فِي « فُعْلٌ » مِنْ الْيَاءِ يَسِيْعُ ، فَيَكْسِرُ الْأَوَّلَ ،  
وهو التحليل إذا تباعدت العين من الطرف قلبتها واواً لانضمام ما قبلها وقوتها  
بتباعدها عن الطرف ، فيقولون في « فُعْلَلٌ » مِنْ كِلْتَا : كَوَلَلٌ » ، كما قالوا :  
« عُوْطَطٌ » . والياء في بينونة ، لو كانت عَيْناً . وكان المراد بالكلمة بناء « فَعْلُولَةُ »  
لقالوا : « بُونُونَةٌ » ، فقلبوا الياء واواً لانضمام ما قبلها وتباعدتها عن الطرف .  
وهذا كله يدفع أن تكون : فَعْلُولَةُ .

## المسبرّد

مُحمَّد بن يزيد الأزدي ، إمام نخاعة «بصرة لعصره ، ولد سنة عشرين ومئتين للهجرة ، وأكبر منذ نشأته على التزوّد من اللغة على أعلام عصره من البصريين . وشغف بالنحو والتصريف ، فلزم أبا عمرو الجرمي يقرأ عليه كتاب سيويه حتى إذا توفي ، لزم أبا عثمان المازني ، وتصدّر حلقة يقرأ عليه ، وبلغ من إعجاب المازني بقطبته أن لقبه بالمبرّد بكسر الراء لحسن تثبته وتأنيبه للعلل . وحوّز الكوفيون اللقب إلى المبرّد بفتح الراء عشّاً له .

يعدّ المبرّد بحقّ آخر أئمة المدرسة البصرية وقد ذكره ابن جني فقال : « يعدّ جيلاً في العلم ، وإليه أفضت مقالات أصحابنا وهو الذي نقلها ، وقررها . وأجرت الفروع والعلل والمقاييس عليها . »

وإذا بحثنا في الأصول التي كان يرجع إليها المبرّد وجدنا أنها الأصول نفسها التي اعتمد عليها أئمة المدرسة البصرية ، فهو يعنى بالتعريف والعوامل والمعمولات والسماع والتعليل والقياس ، أمّا التعريف فإنه يسوقه في فاتحة كل باب من أبواب كتابه المقتضب .

وكان المبرّد يحاول دائماً أن يسند آراءه بالعلل ، فلا بدّ لكل رأي من علة تسوّغه . وكان يتسع في ذلك سعة جعلته يعمّمه فيما لا حاجة للنطق به .

ثمّ إنه كان يعنى بالسماع عناية شديدة إلا أنه مضى في إثر أستاذه المازني ولم يرتض بعض القراءات الشاذّة .

نوفي المبرّد سنة خمس وثمانين ومئتين للهجرة .

## هذا باب

### الابتداء

وهو الذي يسميه النحويون ( الألف واللام )

اعلم أن هذا الباب (١) عبارة (٢) لكل كلام ، وهو خبرٌ ، والخبر ما جاز على قائله التصديق والتكذيب فإذا قلت : قام زيد ، فقلت لك : أخبر عن « زيد » ، وإنما يقول لك : ابن من « قام » فاعلاً ، وألفه الألف واللام على معنى « الذي » ، واجعل « زيداً » خبراً عنه ، وضع المضمير موضعه الذي كان فيه في الفعل .

فالجواب في ذلك أن تقول : القائم زيدٌ ، فتجعل الألف واللام في معنى الذي ، وصلتها على معنى صلة « الذي » ، وفي القائم ضميرٌ يرجع إلى الألف واللام ، وذلك الضمير فاعلٌ ، لأنك وضعته موضع « زيد » في الفعل ، و « زيد » خبر الابتداء .

وإن شئت قلته بـ « الذي » ، فقلت : الذي قام زيدٌ ، فـ « الذي » لا يمنع منه كلام يُخبر عنه ألبتة (٣) .

وقولك : الفاعل لا يكون إلا من فعل خاصة (٤) .

---

(١) هو من أساليب التحويل ، ينقل فيه الإسناد من التركيب الفعلي إلى التركيب الاسمي .

(٢) أي : شائع ومتداول .

(٣) يريد أن الاسم الموصول « الذي » يصبح للابتداء به أي كان شكل الإسناد بعده ، سواء أكان مؤلفاً من فعل متصرف أو جامد مع ذاعله ، أم من مستند إليه وشبه جملة . ولما كان استخدام « الذي » عاماً صبح استخدامه في موضع الألف واللام ، ذلك أن الألف واللام لا يستخدمان — كما سنرى — في هذا الباب إلا بشروط .

(٤) يريد المبرد بـ « وقولك » أي : وهذا الاستعمال أو وهذا التحويل لا يكون فيه الفاعل المنقول إلا من فعل خاصة . وقد جاء في شرح الكافية للرضي ٤٢/٢ : لا تخبر بالألف واللام إلا عن اسم في الجملة الفعلية خاصة ... ويشترط في الفعل أن يكون متصرفاً إذ غير المتصرف ، نحو : نعم ، وبئس ، وعسى ، وليس لا يحى منه اسم فاعل ولا مفعول . ويجب ألا يكون في أول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل واسم المفعول معناه ، كالسين وسوف وحرف النفي ، وحرف الاستفهام .

ولو (١) قلت : زيد في الدار . فقال : أخبر عن « زيد » بالألف واللام لم ينجز .  
لأنك لم تذكر فعلاً .

فإن قيل لك : أخبر عنه بالذي قلت : الذي هو في الدار زيد . فجعلت « هو »  
ضمير زيد ، ورفعت « هو » في صلة « الذي » بالابتداء : ( وفي الدار ) خبره ،  
كما كان حيث قلت : زيد في الدار ، وجعلت « هو » . ترجع إلى الذي (٢) .

فإن قال لك : أخبر عن الدار (٣) في قولك : زيد في الدار . قلت : التي زيد فيها  
الدار . فالهاء (٤) في قولك « فيها » مخفوض في موضع الدار . لأن الدار في المسألة  
ها هنا خبر التي ، فهنا وجه الإخبار .

---

(١) أرى أن العبارة تستقيم لو كانت : « فلو قلت « بذا » من « ولو قلت » )

(٢) يتضح من هذا المثال عدم « الذي » وخصوص الألف واللام ، في هذا الإثبات .

(٣) يجوز الإخبار عن المجرور وحده بشرط ألا يلزم الجار طريقة واحدة ، فلا يخبر عن مجروره « قد »  
و « منذ » ، و « حتى » و « ربه » ، كما يجوز الإخبار عن الجار والمجرور معاً (حاشية يس ٢٠١/٢) .

(٤) هي « ها » من « فيها » وليست « الهاء » .

## هذا باب

### الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى المفعول

وذلك نحو : ضرب عبد الله أخاك ، وقتل عبد الله زيدا .

فإن قيل لك : أخبر عن الفاعل في قولك : ضرب عبد الله أخاك .

قلت : الضارب أخاك عبد الله ، وإن شئت قلت : الذي ضرب أخاك عبد الله ، وفي « ضرب » اسم عبد الله فاعل (١) ، كما كان ذلك في قولك : ضرب عبد الله ، وهو العائد إلى « الذي » حتى صلحت الصلة و « عبد الله » خبر الابتداء .

فإن قال لك : أخبر عن المفعول ، قلت : الضارب عبد الله أخوك ، فالهاء ضمير الأخ ، وهي مفعول كما كان مفعولاً (٢) ، و « عبد الله » فاعل كما كان في المسألة . و « أخوك » خبر الابتداء ، وهو الألف واللام في الحقيقة (٣) ، لأن كل ما أخبر عنه فـ « الذي » تقدم له ، وهو خبر الابتداء ، وكلاهما تقصد به الذي أخبر عنه في الحقيقة .

فإن قلت : ضرب زيد أخاك في الدار ، فقيل لك : أخبر عن « الدار » قلت : الضارب زيداً أخاك فيها الدار .

وتأويله بـ « الذي » : التي ضرب عبد الله أخاك فيها الدار . وقولك : « فيها » هو قولك : « في الدار » في المسألة . وقد مر من التفسير ما يدل على ما يرد من هذا الباب .

فإن قلت : ضرب عبد الله أخاك قائماً ، فقيل : أخبر عن « قائم » فقد سألك

- 
- (١) يريد صيغة « ضرب » تحمل معنى الفاعل فهو ضمير مستكن فيها ، في حين أن الفاعل في عبارة « ضرب عبد الله » هو عبد الله نفسه ، و « ضرب » هنا لا تحمل إلا معنى الحدث المنسوب إلى زمن مضى وحسب .  
(٢) أي أن الهاء مفعول به هاهنا كما كانت مفعولاً به قبل التحويل أي في عبارة : « ضرب عبد الله أخاك » .  
(٣) أي أن الخبر هو عين المبتدأ .

مُحالاً ، لأن الحال لا تكون إلا نكرة ، والمضمر لا يكون إلا معرفة ، وكل ما أخبرت عنه فإضماره لابد منه ، فالإخبار عن الحال لا يكون .

ولا يُخبر عن النعت ، لأن النعت تحلّية ، والمضمر لا يكون نعتاً لأنه لا يكون تحلّية ولا يُخبر عن التبيين (١) ، لأنه لا يكون إلا نكرة .

ولا يخبر عن الظروف التي لا تستعمل اسماً ، لأن الرفع لا يدخلها ، وخبر الابتداء لا يكون إلا رفعاً .

ولا يخبر عن الأفعال ، ولا عن الحروف التي تقع لمعان ، لأنها لا يكون لها ضمير . فكل ما كان مما ذكرته فقد أثبت لك العلة فيه ، وكل اسم سوى ذلك فمُخبر عنه . ولا يُخبر عن « كيف » ، و « أين » ، وما أشبهه ، لأن ذلك لا يكون إلا في أول الكلام ، لأنها للاستفهام .

ولا يُخبر عن أحد وأخواته (٢) .

---

(١) أي التبيين .

(٢) عريب وكريب وسوى ذلك .

## هــلـدا بـاب

الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى مفعولين

وذلك أن تقتصر على أحدهما إن شئت (١)

وذلك قولك : أعطيت زيدا درهماً ، وكسوت زيدا ثوباً ، وما أشبهه ، لأنك إن شئت قلت : كسوت زيدا ، وأعطيت زيدا ، ولم تذكر المفعول الثاني .

فإذا قلت : أعطيت زيدا درهماً ، فقال لك : أخبر عن « زيد » ، قلت : المعطية أنا درهماً زيدا . فإن قال لك : أخبر عن « الدرهم » قلت : المعطي أنا زيدا . إياه درهم ، فهذا أحسن الإخبار ، أن يجعل ضمير الدرهم في موضعه لئلا يدخل الكلام لبس ، وإن لم يكن ذلك في الدرهم ، ولكن قد يقع في موضعه : أعطيت زيدا عمراً ، فالوجه أن تقدم الذي أخذ ، وقد يجوز المعطية أنا زيدا درهماً ، لأن هذا لا يلبس ، لأن الدرهم ليس مما يأخذ .

فإذا دخل الكلام لبس فينبغي أن يوضع كل شيء في موضعه .

فإن قال لك : أخبر عن نفسك ، قلت : المعطي زيدا درهماً أنا .

واعلم أن الفعل يتضمن الضمير ، واسم الفاعل لا يتبين ذلك فيه ، فإذا جرى على ما هو له لم يظهر فيه ضمير .

وإن جرى لمن ليس هو له خبراً ، أو نعتاً ، أو حالاً ، أو صلة لم يكن بُدً من إظهار الفاعل ، ألا ترى أنك تقول : زيداً أضربه . وعمرو تضربه ؟

فإن وضعت في موضع « تضربه » « ضاربه » قلت : زيد ضاربه أنا ، وعمرو ضاربه أنت ، لأن الفعل الذي أظهرت قد جرى خبراً على غير نفسه .

فلذلك : أنا قال لك في قوله : « أعطيت زيدا درهماً » أخبر عن نفسك قلت :

---

(١) في سيبويه ١٦/١ « هذا باب الفاعل الذي يتمناه فعله إلى مفعولين : فإن شئت اقتصر على المفعول الأول ، وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى الأول ، وذلك قولك : أعطى عبداً زيدا درهماً .... » .

المعطي زيداً درهماً أنا فلم تظهر بعد المعطي مضمرأ ، لأن الألف واللام لك ، والفعل لك فجرى على نفسه .

وإن أخبرت عن الدرهم ، أو زيداً أظهرت « أنا » فقلت : المعطي أنا درهماً زيد ، لأن الفعل لك ، والألف واللام لزيد ، فجرى الفعل على غير من هو له ، وكذلك المعطي أنا زيداً إياه درهم ، لأن الألف واللام للدرهم ، والفعل لك . فإن كان الذي ظهر الفِعْلُ ، فلم تحتج إلى المضمر المنفصل . وذلك قولك إن أخبرت عن زيد : الذي أعطيته درهماً زيداً .

فإن أخبرت عن الدرهم قلت : الذي أعطيته زيداً درهم ، وإن وضعت ضمير الدرهم موضعه قلت : الذي أعطيت زيداً إياه درهم .

## هذا باب

### الفعل المتعدي إلى مفعولين

وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر (١)

وتلك الأفعال هي أفعالُ الشكِّ واليقين . نحو : علمتُ زيداً أخاك ، وظننتُ  
زيداً ذا مال . وحسبتُ زيداً داخلاً دارك . وخُلْتُ بكرةً أبا عبد الله . وما كان من  
خوهن .

وإنما امتنع : ظننتُ زيداً حتى تذكر المفعول الثاني ، لأنها ليست أفعالاً وصلت  
منك إلى غيرك ، إنما هو ابتداء وخبر .

فإذا قلت : ظننتُ زيداً منطلقاً فإنما معناه : زيد منطلقٌ في ظني ، فكما لا بد  
للابتداء من خبر كذا لا بد من مفعولها الثاني ، لأنه خبر الابتداء ، وهو الذي تعتمد عليه  
بالعلم والشك .

إذا قلت : ظننتُ زيداً أخاك ، فقال لك : أخبر عن نفسك قلت : الظانُّ زيداً  
أخاك نفسك . فإن قال : أخبر عن « زيد » قلت : الظانُّ أنا أخاك زيداً .

فإن قال : أخبر عن « الأخ » قلت : الظانُّ أنا زيداً إياه أخوك . نضع الصمير  
في موضع الذي نخبر عنه .

فإن قيل لك : أخبر بـ « الذي » عن نفسك قلت : الذي ظنَّ زيداً أخاك أنا  
فإن أخبرت عن « زيد » قلت : الذي ظننته أخاك زيداً .

فإن قيل : أخبر عن « الأخ » قلت : الذي ظننت زيداً إياه أخوك ، ويصحُّ

أن تقول : الذي ظننته زيداً أخوك ، لما يدخل الكلام من اللبس .

ألا ترى أنك إذا قلت : ظننتُ زيداً أخاك ، فإنما يقع الشكُّ في الأخوة ، فإن  
قلت : ظننتُ أخاك زيداً أوقعت الشكَّ في التسمية . وإنما يصلحُ التقديم والتأخير إذا

---

(١) في سيبويه ١٨/١ : هذا باب الفاعل الذي يعتمد عليه إلى مفعولين ، وليس لك أن تقتصر على أحد  
المفعولين دون الآخر . وذلك قولك : حب عبد الله زيداً بكرةً . . . . .

كان الكلام مُرَضَّحاً عن المعنى ، نحو : ضرب زيداً سديراً . لأنك تعلم بالإعراب  
الفاعل والمفعول . فإن كان المفعول الثاني مما يصبغ موضعه إن قدمته فتقدمه حسن .  
نحو قولك : ظننتُني الدار زيداً . وعلمتُ خلفك زيداً .

فإن قال : أخبر عن « الدار » قلت : الظانُّ أنا فيها زيداً الدارُ .

وبـ « الذي » تقول : التي ظننتُ فيها زيداً الدارُ . وكذلك الخلف ، تقول :  
تقول : الظانُّ أنا فيه زيداً خلفك . وإن كان المفعول الثاني فعلاً ، نحو : ظننتُ زيداً  
يقومُ لم يجز الإخبار عنه لما ذكرت لك ، وكذلك إن كان من الظروف التي لا تحلُّ  
حملُ الأسماء .

## هذا باب

الفعل الذي يتعدى إلى مفعول

واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد

وذلك : كان ، وصار ، وأصبح ، وأمسى ، وليس ، وما كان نحوهن

اعلم أن هذا الباب إنما معناه : الابتداء والخبر ، وإنما دخلت « كان » ، لتخبر أن ذلك وقع فيما مضى ، وليس بفعل وصل منك إلى غيرك .

وإنما صُرِّفَتْ تَصَرُّفَ الْأَفْعَالِ لِقَوْلَيْنِ ، وأنت تقول فيهن : يفعل ، وسيفعل ، وهو فاعل ، ويأتي فيهن جميع أمثلة الفِعْلِ .

فلإذا قلت : كان زيد أخاك فخبّرت عن « زيد » قلت : الكائن أخاك زيد ، كما كنت تقول في ضرب . فإن أخبرت عن « الأخ » فإن بعض النحويين لا يجوز الإخبار عنه ، ويقول : إنما معناه : كان زيد من أمره كذا وكذا . فكما لا يجوز أن تخبر عن قولنا : من أمره كذا وكذا ، كذلك لا يجوز أن تخبر عما وُضِعَ موضعه . وهو قول فاسد مردود ، لاوجه له ، لأنك إذا قلت : زيد منطلق فمعناه : زيد من أمره كذا وكذا . فلو كان يفسدُ الإخبار هناك لفسد هاهنا .

وكذلك باب ظننت وعلمت ، وإنّ وأخواتها ، لأن معنى : « ظننت زيدا أخاك » إنما هو : ظننتُ زيدا من أمره كذا وكذا ، وكذلك : « إنّ زيدا أخوك » إنما هو : إنّ زيدا من أمره كذا وكذا .

فمن زعم أنه لا يجوز الإخبار عن ذلك لزمه ألا يجوز الإخبار عن شيء من هذا ، فإن كان يخبر عن هذا أجمع ، ويمتنع لعله موجودة في هذا فقد ناقض .<sup>١</sup>

فالإخبار عن المفعول في كان إذا قلت : كان زيدا أخاك أن تقول : الكائن زيد .  
إياه أخوك . فهذا الأحسن .

وإن قلت : الكائن زيدا أخوك ، فحسن ، والأول أجود ، لما قد ذكرته لك في



فأما « ليس » فلا يجوز أن نخبر عما فيه بالآلت واللام ، لأنها ليس فيها « يتفعل » .  
ولا يُبنى منها « فاعل » ، ، ولكن يخبر بالذي ، وذلك قولك : ليس زيد منطلقاً .  
وليس زيد إلا قائماً .

فإن قيل لك : أخبر عن « زيد » في قولك : ليس زيد منطلقاً قلت : الذي ليس  
منطلقاً زيداً . وإن قال : أخبر عن « منطلق » قلت : الذي ليس زيد إياه منطلق .  
وإن قيل : أخبر عن زيد في قولك : ليس زيد إلا قائماً قلت : الذي ليس إلا  
قائماً زيداً .

وإن قال : أخبر عن « قائم » قلت : الذي ليس زيد إلا إياه قائماً (١) .  
وكل شيء ليس فيه فعل فالإخبار عنه لا يكون إلا بالذي ، نقول : زيد أخوك .  
فإن قيل : أخبر عن « زيد » قلت : الذي هو أخوك زيداً .  
وإن قيل : أخبر عن « الأخ » قلت : الذي زيد هو أخوك .  
ونقول : إن زيدا منطلقاً . فإن قال : أخبر عن « زيد » قلت : الذي إنه منطلق زيداً .  
فإن قال : أخبر عن « منطلق » قلت : الذي إن زيدا هو منطلق ، فعلى هذا تجري  
الأخبار .

نقول : زيد في الدار . فإن قال : أخبر عن « زيد » قلت : الذي هو في الدار  
زيداً .

وإن قال : أخبر عن « الدار » قلت : التي زيد فيها الدار .  
ونقول : كان زيد حسناً وجهه . فإن قال : أخبر عن « زيد » قلت : الكائن حسناً  
وجهه زيداً .

فإن قال : أخبر عن « حسناً وجهه » قلت : الكائن زيد إياه حسن وجهه .  
فإن قيل : أخبر عن « وجهه » لم يجر ذلك ، وذلك لأنه يضع في موضع « وجهه »

---

(٢) في المسح ١٤٧/٢ صرح بأنه لا يجوز عن اسم الفعل التاسخ المنفي كـ : ليس ، وما زال ، وأخواتها .

ضميراً. فإن رجع ذلك الضمير إلى الذي لم يرجع إلى زيد شيء فبطل الكلام . وإن رجع إلى زيد لم يرجع إلى الذي في صلته شيء .

وكذلك : كان زيد أبوه منطلق ، إن قيل : أخبر عن أبيه ، لم يجوز للعلمة التي ذكرت لك ، ويبين هذا أنك إذا قلت : الذي كان زيد هو منطلق أبوه ، فرددت « هو » إلى زيد فسدّ من جهتين :

إحدهما : أن « هو » لأدب . وقد جعلتها زيد . والآخر أنك لم تجعل في صنفه الذي شيئاً يرجع إليه .

فإن قال : أرد « هو » إلى الذي لم يكن في خبر زيد ما يرجع إليه .

ولكن لو قال : أخبر عن « منطلق » لقلت : الذي كان زيد أبوه هو منطلق . فكانت الهاء في أبيه لزيد ، وهو الذي به يصح الكلام .

واعتبر هذا بواحدة : وهو أن تضع في موضع الضمير أجنبياً ، فإن صلح جاز الإخبار عنه ، وإن امتنع لم يجوز ، ألا ترى أنك لو قلت : كان زيد حسناً عمرو ، وكذلك : كان زيد عمرو منطلق لم يحسز .

فإن قلت : كان زيد أبوه في داره جاز الإخبار عن أبيه ، لأنك لو قلت : كان زيد عمرو في داره لصلح .

وإن أخبرت عن أبيه قلت : الكائن زيد هو في داره أبوه . جعلت « هو » يرجع إلى الذي ، لأنه المخبر عنه ، وجعلت الهاء التي في داره ترجع إلى زيد .

فكل ما كان من هذا فاعتبره بالأجنبي كما وصفت لك . فهذا باب ، وسنفرّد باباً لمسائله بعد فراغنا منه إن شاء الله .



تعليق على النص :

إن باب الابتداء — كما أشار إلى ذلك المبرد — أسلوب من أساليب الكلام العربي ، شائع ومضطرد . وقد درج النحاة على تسميته بـ : الألف واللام أي تحلية المبتدأ — ويجب أن يكون معرفة — بالألف واللام ، بعد تحويل الإسناد من الصيغة الفعلية إلى الصيغة الاسمية .

وتعود هذه التسمية إلى سيويه ، الذي اتكأ المبرد في عقد بابه هذا وما تلاه على كتابه اتكاء واضحاً .

فهو — أي المبرد — بدأ الحديث على هذا الأسلوب أسلوب الإخبار بالألف واللام ، ثم جعل الفعل اللازم مجالاً لتطبيقه ، ثم أتبعه — وبالترتيب ذاته — بالحديث على الفعل المتعدي إلى واحد ، والمتعدي إلى اثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ثم المتعدي إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر ، ثم على الأفعال الناقصة .

وأجرى على عناصر هذه الأسانيد ومُخصَّصاتِها تطبيقات .

وقد ساعده على ذلك وضوح العبارة وسهولتها بشكل امتاز فيه من سيويه الذي كان يشوب كتابه شيء من الغموض أو التعقيد .

غير أن ما يؤخذ على المبرد هذه المتابعة للصيغة لنص الكتاب (١) ومنهجه ، وتناول قضاياها ، كما يؤخذ عليه الحديث على أمور افتراضية ساقه إليها المنهج المعيارى

فهو حين طَبَّقَ أسلوب الإخبار على المفاعيل الأساسية ، وهي معمولات — وجاء بها الكلام العربى كان لابد له من الحديث على سائر المفاعيل المخصَّصة — وهي معمولات أيضاً — كالنعت والحال والتمييز ، فيقول إنها لا تكون من مثل هذا الأسلوب ، وافترض مثلاً وحاول إخضاعه لهذا الأسلوب فامتنع المثال وأبى .

هذه الافتراضات وما يماثلها عبء على النحو ، فإن يذكر مثلاً يصطنعه هو ثم يرفضه ضرب من البعد عن حقيقة النحو .

وعلى كل فإن هذا الأسلوب أو الباب لشد ما يقرب من المنهج التحويلي الحديث في النحو ، الذي تتجلى فوائده في حقول الترجمة ، ولا سيما الفورية منها ، فهو — على الرغم من تحول الصيغة يحافظ على المعنى العام الذي يحمله الإسناد ، وكذلك على العناصر الأساسية فيه ، وبذلك يكون لنحائنا الأوائل فضل السبق في مثل هذه الإشارات .

---

(١) كتاب سيويه .

## أبواب من الخصائص لابن جني

- ١ - باب القول على الاطراد والشنوءة ٩٦/١ - ١٠٠
- ٢ - باب في تعارض السماع والقياس ١١٧/١ - ١٣٣
- ٣ - باب في إصلاح اللفظ ٣١٢/١
- ٤ - باب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس ٣٩١/١
- ٥ - باب في الاكتفاء بالسبب من المسبب ، وبالمسبب من السبب ١٧٣/٣ .
- ٦ - باب في كثرة الثقل وقلة الخفيف ١٧٧/٣
- ٧ - باب في تجاذب المعاني والإعراب ٢٥٥/٣
- ٨ - باب في التفسير على المعنى دون اللفظ ٢٦٠/٣
- ٩ - باب في قوة اللفظ لقوة المعنى ٢٦٤/٣ - ٢٦٩
- ١٠ - باب في نقض الأوضاع إذا ضامتها طارئة عليها ٢٦٩/٣ - ٢٧٠
- ١١ - باب في الاستخلاص من الأعلام معاني الأوصاف ٢٧٠/٣ - ٢٧٣

★ ★ ★

## ابن جنسي

ولد لأب رومي في بداية القرن الرابع الهجري ، ونشأ في الموصل ، وأخذ النحو عن أحمد الموصلي الشافعي المعروف بالأخفش ، وتلمذ بعد ذلك على أبي علي الفارسي ، وأكثر عنه الأخذ ، وامتدى بملاهبه ، وصحبه أربعين سنة ، وهذه التلمذة تشبه تلمذة سيويه على الخليل .

اجتمع ابن جنّي والمتنبي في بلاط سيف الدولة الحمداني بحلب ، والتقى في شيراز عند عضد الدولة ، وكان المتنبي يحله ، ويقدر علمه ، ويقول : ابن جنّي أعرف بشعري منّي . وقد شرح ابن جنّي ديوان المتنبي شرحين : الشرح الكبير والشرح الصغير ، وردّ بعض العلماء على ابن جنّي في شرحه .

وبعد ابن جنّي فيلسوف علم اللغة العربية ، والمتفنّن في تفاصيل الأصول ، وتفريع الفروع ، والمدافع عن علل العربية التي إليها علماء اللغة ، والمبتكر لأفكار لغوية أساسية ، وقد حضّر على متابعة ابتكاراته هذه ، وحثّ على إغنائها والبحث فيها ، من هذه الأفكار الاشتقاق الأكبر ، وقد صرح ابن جنّي أنّه استمدّ أغلب أفكاره من أستاذه أبي علي الفارسي ، إلا أنّه زاد في هذه الأفكار ، وأغناها ، وأخرجها مخرجاً جديداً ، فقد استمدّ فكرة الاشتقاق من أستاذه إلا أنّه هو الذي جعله قسماً من أقسام الاشتقاق ، وأعطاه اسمه .

ولابن جنّي أسلوب متميّز ، فالعبارة بليغة سامية ، والمعالي بيّنة واضحة ، والأداء له رونق وطلاوة . بهذه الطريقة ، وذلك الأسلوب المتمعّج ابن جنّي مسائل جافّة بعيدة عن الخيال وتحليقة ، والفنّ وجماله .

توفي ابن جنّي عام ٣٩١ للهجرة .

## باب القول على الإطراد والانسداد

أصل مواضع ( ط ر د ) في كلامهم النتائج والاستمرار ، من ذلك : طردت الطريدة ، إذا اتبعتها ، واستمرت بين يديك ، ومنه مطاردة الفرسان بعضهم بعضاً ، ألا ترى أن هناك كراً و فرأ ، فكلُّ يطرد صاحبه . ومنه المطرد : رمح قصير يطرد به الوحش ، واطرد الحدودل إذا تتابع ماؤه بالرياح . أنشدني بعض أصحابنا لأعرابي :  
مالك لا تذكر أو نـزور بيضاء بين حاجبيها نور

تمشي كما يطرد الغديسر

ومنه بيت الأنصاري (١) :

أُعرفُ رسماً كاطراد المذاهب

أي كتتابع المذاهب ، وهي جمع مذهب ، وعليه قول الآخر (٢) :

سيكفيك الإلهُ ومُسْتَمَاتٌ كجندل لُبٍ تَطْرُد الصَّلَاةَ

أي تتابع إلى الأرضين الممطورة لتشرب منها ، فهي تسرع ، وتستمر إليها ، وعليه بقية الباب .

وأما موضع ( ش ذ ذ ) في كلامهم فهو التفرُّق والتفرُّد ، من ذلك قوله :

يتركُنْ شُدَّانَ الحصى جَوَافاً

أي ماتطير وهافت منه . وشذ الشيء يشدُّ شذوذاً وشذآ ، وأشدذته أنا ، وشذذته أيضاً أشدُّه ( بالضم لا غير ) ، وأباها (٣) الأصمعي وقال : لأعرف إلا شاذاً أي متفرقاً . وجمع شاذٌ شُدَّاذ ، قال :

(١) الأنصاري : هو قيس بن الخليم . والمذاهب : جلود مذهبة بخطوط يرى بعضها في إثر بعض .

(٢) هو الراعي يصف الإبل واتباعها مواضع المطر . فالمستمات : الإبل ، ولبن : يريد لبنى ، وهو واد حوله هضب كثير شبه به الإبل ، وقوله : تطرد الصلاة أي تتابع إليها ، فحذف الجار وأوصل الفعل ، والصلاة جمع صلة وهي مواقع المطر فيها نبات فالإبل ترعاه .

(٣) يريد : « أنكر » شذ « شذ » متعدياً ولا يرفعها إلا فعلاً لازماً في معنى تفرق .

### كِبْعُضُ مِنْ مَرٍّ مِنَ الشَّدَاذِ

هذا أصل هذين الأصلين في اللغة . ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات على سمته وطريقه في غيرهما ، فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً ، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابيه ، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً ، حملاً لهذين الموضعين على أحكام غيرهما .

ثم اعلم من بعد هذا أن الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب :

مطرد في القياس والاستعمال جميعاً ، وهذا هو الغاية المطلوبة ، والمثابة المنوبة وذلك نحو : قام زيد ، وضربت عمراً ، ومررت بسعيد .

ومطرد في القياس ، شاذ في الاستعمال . وذلك نحو الماضي من : يذر ويدع ، وكلنك قولهم : « مكان مَبْقُلٌ » هذا هو القياس ، والأكثر في السماع باقل ، والأول مسموع أيضاً ، قال أبو دؤاد لابنه دؤاد : « يا بني ما عاشك بعدي ؟ » فقال دؤاد :

أعاشني بعدك واد مبقــــــــــــــــــــل آكلُ مِن حَوْذَانِهِ وَأَنْسِلُ(١)

وقد حكى أيضاً أبو زيد في كتاب ( حيلة ومحالة ) : مكان مبقل . ومما يقوى في في القياس ، ويضعف في الاستعمال مفعول(٢) عسى اسماً صريحاً ، نحو قولك : عسى زيد قائماً أو قياماً ، هذا هو القياس ، غير أن السماع ورد بحظه ، والاقتصار على ترك استعمال الاسم هاهنا ، وذلك قولهم : عسى زيد أن يقوم . و « عسى الله أن يأتي بالفتح » وقد جاء عنهم شيء من الأول ، أنشدنا أبو علي :

أَكْثَرَتْ فِي الْعِلْدِ مُلِحَةً دَائِماً لَا نَعْدُلَا إِنِّي عَسَيْتُ ضائعاً(٣)

ومنه المثل السائر : « عسى الغوير أبؤسا » .

والثالث المطرد في الاستعمال ، الشاذ في القياس ، نحو قولهم : أخوص(٤) الرمث ، واستصوبت الأمر . أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى

(١) الحوذان : اسم نبت . وأنسل . معناه أسمن حتى يسقط الشعر .

(٢) يريد مفعول « عسى » خبرها .

(٣) تعذلاً « فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة » ، والتثنية هو نون التوكيد الخفيفة .

(٤) أخوص الرمث . بهذا في نجر الرمث ورق ناعم ، وهذا الشجر ترعاه الإبل .

قال : يُقال : استصوبت الشيء . ولا يُقال : استصبت الشيء . ومنه استحوذ .  
وأغيات (١) المرأة . واستنوق الحمل . واستتبت الشاة . وقول زهير :  
هنالك إن يستخولوا انالَ يُخلوا (٢)

ومنه استفيل الحمل . قال أبو النجم :

يدير عَيْتِي مُصْعَبٌ مُسْتَقِيلٌ (٣)

والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً . وهو كتنميم مفعول ، فيما عينه  
واو ، نحو : توب مصوون . ومسلك مملوف (٤) ، وحكى البغداديون : فرس مقوود  
ورجل معوود من مرضه . وكلُّ ذلك شاذٌّ في القياس والاستعمال . فلا يسوغ القياس  
عليه ، ولا ردُّ غيره إليه . ولا يحسن أيضاً استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه  
الحكاية .

واعلم أن الشيء إذا اطرّد في الاستعمال ، وشذّ عن القياس ، فلا بدّ من اتباع  
سمع الوارد به فيه نفسه ، لكنّه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره . ألا ترى أنك  
إذا سمعت : استحوذ واستصوبت أدبتهما بحالهما ، ولم تتجاوز ماورد به السمع فيهما  
إلى غيرهما . ألا تراك لا تقول في استقام : استسّومَ ، ولا في استساع : استسّوغَ  
ولا في استباع : استبّيعَ ، ولا في أعاد : أعود ، لو لم تسمع شيئاً من ذلك ، قياساً  
على قولهم : أنحوص الرّمث . فإن كان الشيء شاذّاً في السماع مطرداً في القياس  
تحاميت ماتخامت العرب من ذلك ، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله . من ذلك  
امتناعك من وذرّ ، ووّدّع ، لأنّهم لم يقولوها ، ولا غرر عليك أن تستعمل  
نظيرهما ، نحو : وزّن . ووعد لو لم تسمعهما ، فامّا قول أبي الأسود :

ليت شعري عن خليلي ما السدي غاله في الحسب حتى ددعه

(١) أغيت المرأة ولدها : إذا أرضعت وهي حامل .

(٢) استخول المال : طلب ناقةً للبها أو فرساً للفرو عليه .

(٣) المصعب : الذي لم يذل .

(٤) مملوف : مخلوط أو مبلول .

فشاذ<sup>١</sup> . وكذلك قراءة بعضهم « وما ودّعك ربك وما قلى » فأما قولهم : ودّع الشيء  
يدّرع - إذا سكن - ، فمسموع متّبع ، وعليه أنشد بيت المرزوق :  
وعضّ زمان يابن مروان لم يدّرع من المال إلا مسحت<sup>٢</sup> أو مجلف<sup>٣</sup>  
فمعنى « لم يدّرع » بكسر الدال - أي لم يتدّع ولم يثبت ، والجملة بعد « زمان » في  
موضع جرّ لكونها صفة له ، والعائد منها إليه مجذوف للعلم بموضعه ، وتقديره : لم  
يدّرع فيه أو لأجله من المال إلا مسحت<sup>٢</sup> أو مجلف<sup>٣</sup> ، فيرتفع « مسحت » بفعله و  
« مجلف » عطف عليه ، وهذا أمر ظاهر ليس فيه من الاعتذار والاعتلال ما في الرواية  
الأخرى (١) . ويحكى عن معاوية أنه قال : خير المجالس ماسافر فيه البصر ، واتدّع فيه  
البدن .

ومن ذلك استعمالك « أن » بعد كاد نحو : كاد زيد أن يفوم . هو قابل شاذ<sup>٤</sup>  
في الاستعمال . وإن لم يكن قبيحاً ولا مأثراً في القياس . ومن ذلك قول العرب : أقائم<sup>٥</sup>  
أخوك أم قاعدان ؟ هذا كلامها . قال أبو عثمان : والقياس يوجب أن تقول : أقائم<sup>٥</sup>  
أخوك أم قاعد<sup>٦</sup> هما (٢) ؟ إلا أن العرب لا تقولن إلا قاعدان . فتص (٣) الضمير  
والقياس يوجب فصله ليعادل الجملة الأولى فيها .

### تعليق على باب الاطراد والشنوذ

#### الأفكار الأساسية :

١ - تحدّث ابن جني عن أصل مادّي « اطراد » و « الشنوذ » ويبيّن أن معنى  
« ط ر د » هو التتابع والاستمرار ، وجاء بشواهد تدل على هذا المعنى ، وأن معنى  
« ش ذ ذ » هو التفرّق .

(١) الرواية الأخرى : إلا مسحت أو مجلف ، وخرجت على أن المراد : أو هو مجلف .

(٢) لأنّ معطوف على المشتق المستغنى بالفاعل عن الخبر ، ومرفوعه يكون اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً .

(٣) يريد الضمير المستقر في « قاعدان » فانه نوع من المتصل .

٢ - - - - - معنى « شاذ » و « الشذوذ » مصطلحين لغويين يخرج عن  
الاستعمال المعتاد ، فالمراد بالاستخدام في الإعراب وغيره . والشاذ « الشذوذ »  
بقية بابه .

٣ - - - - - وجد أن الكلام ينقسم إلى أربعة أضرب :

- أ - - - - - مطرد في القياس والاستعمال كرفع الفاعل ونصب المفعول ... الخ .  
ب - - - - - مطرد في القياس ، وشاذ في الاستعمال . كالاستعمال ما « بي » في المنفرد  
« يدع وينذر » وقولهم « ممكن » ... الخ  
ج - - - - - مطرد في الاستعمال وشاذ في القياس . كقولهم : استصوب واستحضر .  
واستنوق .  
د - - - - - شاذ في القياس والاستعمال نحو : مصور ومقروء ، ومعوود .  
٤ - - - - - يغلب ابن جني السماع أو الاستعمال على القياس ، ولكن السماع  
أصلاً يقاس عليه إذا كان لا يتوافق والقياس . فلا يقال : استحاذ في استحد .  
لا يقاس على استحد ، فلا يقال : استقوم في استقام .  
ملاحظات :

١ - - - - - هذا التقسيم الرباعي هو تقسيم منطقي رياضي ، فلدينا الاطراد والشذوذ  
والقياس والاستعمال ، فإذا ما طبقنا هذه المصطلحات على الكلام فلا بد من أن نخرج  
بأربعة صور للكلام ، هذا ما يقوله المنطق ، هذه الصور هي : الاطراد في القياس  
والاستعمال أو الشذوذ فيهما أو الاطراد في أحدهما والشذوذ في الآخر ، ولكن  
صورة الشاذ في القياس والاستعمال ليست من صور الكلام العربي . لأنه لم يتكلم العرب  
كلاماً يدخل تحت هذا القسم ، ومن تكلم به من غيرهم فهو مخطئ . ولا يتبع العرب  
في كلامهم ولذلك قال ابن جني : « ولا يحسن أيضاً استعماله فيما استعملته فيه إلا على  
وجه الحكاية » .

٢ - - - - - لماذا « ان الفعل » و « نفع » شاذ في الاستعمال وقد ورد في إحدى القراءات  
... وهو من استعمال بكلامهم ، وواضح اللب أن الأولى لعلم

الأولى أن يكون هذا الفعل غير شاذ في الاستعمال . لأنّ القراءة القرآنية سنّة ،  
والاحتجاج بها أقوى .

٣ - أكثر ماورد في هذا التقسيم كانت أمثله من الكلمات المفردة لا الداخلة  
في بناء الجملة العربية ، وإذا صحت بعض أجزاء هذا التقسيم على الكلمة المفردة فلاها  
لا تصح على الجملة ، لأنّ بناء الجملة العربية يجب أن يكون مطّرداً في القياس والاستعمال  
أمّا تركيب الجملة المطرد في القياس الشاذّ في الاستعمال فلا يجوز أن نبني على غرارها  
أبداً ، فلا يجوز أن يكون خبر أفعال المقاربة والرجاء والشروع اسماً صريحاً .

## باب في تعارض السماع والقياس

إذا تعارضا نطقت بالسموع على ما جاء عليه ، ولم نفسه في غيره ، وحدث نحو قول الله تعالى : « استحوذ عليهم الشيطان » فهذا ليس بقياس . لكنه لابد من قبوله لأنك إنما تنطق بلغتهم ، وتحتدي في جميع ذلك أمثلتهم ، ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره ، ألا تراك لا تقول في استقام : استقوم ، ولا في استباح استبيع .

فأما قولهم : « استنوق البخل » و « استتيت الشاة » و « استفيل البخل » فكانه أسهل من استحوذ ، وذلك أن استحوذ قد تقدمه الثلاثي معتلاً ، نحو قوله (١) :  
يحوذهنّ وله حوذنيّ كما يحوذ الفنة الكميّ

يروي بالذال والزاى : يحوذهن ويحوزهن — فلمّا كان استحوذ خارجاً عن معتل أعني : حاذ يحوذ ، وجب إعلاله ، إلحاقاً في الإعلال به . وكذلك باب أقام ، وأطال ، واستعاذ ، واستراد ، ميّاً يسكن ما قبل عينه في الأصل ، ألا ترى أن أصل أقام أقوم ، وأصل استعاذ استعود ، فلو أدخلنا وهذا اللفظ لاقتضت الصورة تصحيح العين لسكون ما قبلها ، غير أنه لما كان منقلاً ومخرجاً من معتل — هو قام ، وعاد — أجري أيضاً في الإعلال عليه . وليس كذلك « استنوق البخل » و « استتيت الشاة » لأنّ هذا ليس منه فعل معتل ، ألا تراك لا تقول : ناق ولا ناس ، إنما الناقة والتيس اسمان بلوهر ، لم يُصَرَّفْ منهما فعل معتل . فكان خروجهما على الصحة أمثل منه في باب استقام واستعاذ ، وكذلك استفيل .

ومع هذا أيضاً فإن استنوق ، واستتيس شاذ ، ألا تراك لو تكلفت أن تأتي باستفعل من الطود ، لما قلت : استطارد ، ولا من الخوت استنحت ، ولا من الخوط (٢) استخوط ، ولكن القياس أن تقول : استطاد ، واستحات ، واستخاظ .

(١) هو المباح يصف سوراً وكلاباً . يحوذهن ، يسوقهن ، والحوزي السائق المجهد المستحث على السير .

(٢) الخوط : العصف الناعم .



ولا يستكر أن يكون في الأسماء غير الجارية على الأفعال معاني الأفعال . من ذلك قولهم . مفتاح . ومُنْسَج . ومُنْسَعَط . ومنديل . ودار . ونحو ذلك . نجد في كل واحد منها معنى الفعل . وإن لم تكن جارية عليه . فمفتاح من الفتح . ومنسج من السج . ومنسَعَط من الإسعاط . ومنديل من الندل . وهو تناول . قال الشاعر :

على حين ألهى الناسَ جُلَّ أمورهم      فندلاً زُوَيْقُ المالِ ندلاً الثعالب (١)

وكذلك دار : من دار بدور الكثرة حركة الناس فيها . وكذلك كثير من هذه المشتقات تجد فيها معاني الأفعال وإن لم تكن جارية عليها . فكذلك الحائش جاء منهوزاً وإن لم يكن اسم فاعل . لا ننبيء غير مجرته على ما يلزم امتثال عيه . نحو قائم . وبائع . وصائم . فأعرف ذلك . وهو رأي أبي علي رحمه الله . وعند أخذته لفظاً ومراجعة وبخداً .

ومثله سواء الحائط : هو اسم بمنزلة الركن والستف . وإن كان فيه معنى الحيط . ومثله أيضاً العائر للرمد . وهو اسم مصدر بمنزلة الصالح (٢) . والبازل . والبازر (٣) . وليس اسم فاعل ولا جارية على معتل . وهو كما تراه معتل .  
فإن قات : فما تقول في استعان وقد أعيل : وليس تحته ثلاثي معتل . ألا تراك لاتقول : عان يعون كقام يقوم ؟ قيل : هو وإن لم ينطقت بثلاثيته فإنه في حكم المنطوق به ، وعليه جاء أعان يعين .

وقد شاع الإعلال في هذا الأصل . ألا تراهم قالوا : المعونة — فأعلوها كالمثوبة ، والمعوضة (٤) . والإعانة ، والاستعانة . فأما المعاونة كالمعاودة : صححت لوقوع الألف قبلها .

فلما اطرَد الإعلال في جميع ذلك دلَّ أن ثلاثيته وإن لم يكن مستعملاً فإنه في حكم ذلك . وليس هذا بأبعد من اعتقاد موضع « أن » لنصب الأفعال في تلك

(١) ذريق رجل من الخزرج ، وكان ولده على ربي الله عنه على البحرين ، والندل : تناول والأخذ .

(٢) هو من الأمراض . ومن مقادير استرخاء استرخاء لأحد شقي البدن .

(٣) نشاط في الإبل خاصة .

(٤) هو السوس .

الأجوبة ، وهي الأمر والنهي وبقية ذلك ، وإن لم تستعمل قط . فإذا جاز اعتقاد ذلك ، وطرده المسائل عليه لدلالة الحال على ثبوته في النفس (١) ، كان إعلال نحو أعان ، واستعان ، ومُعِين ، ومستعين ، والإعانة والاستعانة - لاعتقاد كون الثلاثي من ذلك في حكم الملفوظ به - أخرى وأولى .

وأيضاً فقد نطقوا من ثلاثية بالعَوْن ، وهو مصدر ، وإذا ثبت أمر المصدر الذي هو الأصل لم يتخالف شك في الفعل الذي هو الفرع . قال لي أبو علي بالشام : إذا صَحَّت الصفة فالفعل في الكف . وإذا كان هذا حكم الصفة كان في المصدر أجدر ، لأن المصدر أشد ملازمة للفعل من الصفة ، ألا ترى أن في الصفة ما ليس بمشتق نحو قولك : مررت بليل مثق ، ومررت برجل أبي عشرة أبوه ، ومررت بقاع عرفج (٢) كلّه ، ومررت بصحيفة طين خاتمها ، ومررت بحية ذراع طولها ، وليس هذا مما يشاب به المصدر ، إنما هو ذلك الحدث الصافي كالضرب ، والقتل ، والأكل ، والشرب .

فإن قلت : ألا تعلم أن في الناقة معنى الفعل ؟ وذلك أنها فعلة من التثوق في الشيء ونحسينه . قال ذو الرمة :

كَأَنَّ عَلَيْهَا سَحَقٌ لَفَقٍ تَنَوَّقَتْ بِهِ حَضْرَمِيَّاتُ الْأَكْفِ الْحَوَالِكِ (٣)

والتقاؤهما أن الناقة عندهم ميماً يُجَحِّسْنَ به ، ويزدان بملكه ، وبالإبل يتباهون وعليها يُحْمَلُونَ ويتحملون ، ولذلك قالوا المذكرة : الحمل . لأنه فتعل من الجمال ، كما أن الناقة فعلة من التثوق . وعلى هذا قالوا : قد كثر عليه المشاء والمشاء . والرشاء إذا تناسل عابه المال . فالرشاء فعال من الوشي . كأن المال عندهم زينة وجمال لهم . كما يلبس من الوشي للتحسين به . وعلى ذلك قالوا : ما بالدآر دبيج (٤) ، فهو

(١) في النفس لا في اللفظ .

(٢) العرفج : بيت في السهل ، واحده عرفجة .

(٣) السحق : البالي ، والحضرميات منسوبات إل حضرموت ، يريد ناسجات حوالك .

(٤) أي ما بها أحد .

فِعِيلٌ من لفظ الديباج ومعناه . وذلك أن الناس هم الذين يشون الأرض ، وبهم تحسن .  
وعلى أيديهم وبعمارتهن تجمل . وعليه قالوا : إنسان ، لأنه فعِلان من الأنس .

فقد ترى إلى توافي هذه الأشياء . على انتشارها ، وتباين شعاعها ، وكونيها  
عائدة إلى موضع واحد ، لأن التنوق ، والجمل ، والأنس ، والوشي ، والديباج ،  
مما يُؤْتَرُ وَيُسْتَحْسَنُ — وكنت عرضت هذا الموضع على أبي علي — رحمه الله — فرضيه  
وأحسن تقبله — فكذاك يكون استنوق من باب استحوذ من حاذ يحوذ ، من حيث كان  
في الناقة معنى الفعل من التنوق ، دون أن يكون بعيداً عنه : كما رمت أنت في أول  
الفصل . انقضى السؤال .

فالجواب أن استنوق أبعد عن الفعل من استحوذ على ماقدّمنا ، فأما رائى الناقة  
من معنى الفعلية والتنوق . فليس بأكثر مما في الحجر من معنى الاستحجار والصلابة ،  
فكما أن استحجر الطين ، واستنسر البغاث من لفظ الحجر والتسّر ، فكذاك استنوق  
من لفظ الناقة ، والجميع ناء عن الفعل ، وما فيه من معنى الفعلية إنما هو كما في مفتاح  
ومُدُقٌّ ومندبل ونحو ذلك منه .

ومِمّا ورد شاذّاً عن القياس ومطرّداً في الاستعمال قولهم : الحَوَكَة ، والحَونة ،  
فهذا من الشذوذ عن القياس على ما ترى : وهو في الاستعمال غير متأب ، ولا تقول على  
هذا في جمع قائم : قَوَمَة ، ولا في صائم : صَوَمَة ، ولو جاء على فَعَنَة ما كان إلا  
مُعَلَّلاً . وقد قالوا على القياس : خانة .

ولا نكاد نجد شيئاً من تصحيح نحو مثل هذا في الياء : لم يأت عنهم في نحو بائع ،  
وسائر ، بَيْعَة ولا سَيْبَرَة . وإنّما شذّ ما شذّ من هذا ممّا عينه واوٌ لاياء ، نحو الحَوَكَة ،  
والحَوَكَة . والحَوَل . والدَوَل (١) . وعلمته عندي قرب الألف من الياء وبعدها  
عن الواو . فإذا صححت نحو الحَوَكَة كان أسهل من تصحيح نحو البَيْعَة . وذلك  
أنّ الألف لما قربت من الياء أسرع انقلاب الياء إليها ، فكان ذلك أسوغ من انقلاب

---

(١) الدول : هو النبل المتداول .

الواو إليها ، لبعء الواو عنها : ألا ترى إلى كثرة قلب الياء ألبماً استحساناً لأوجوباً .  
نحو قولهم في طيئ : طائي ، وفي الخيرة : حاري . وقولهم في حيحيت ، وعيعيت ،  
وهيهيت : حاحيت ، وعاعيت ، وهاهيت وقلما ترى في الواو مثل هذا .

فلذا كان بين الألف والياء هذه الوصل والقرب . كان تصحيح نحو يسعة ،  
وسبرة ، أشق عليهم من تصحيح نحو الحوكة والحوثة ، لبعء الواو من الألف ،  
وبقدر بعدها عنها ما (١) يقل انقلابها إليها .

ولأجل هذا الذي ذكرناه عندي ما (١) كثر عنهم نحو اجتوروا ، واعتنوا ،  
واهتوشوا . ولم يأت عنهم من هذا التصحيح شيء في الياء ، ألا تراهم لا يقولون :  
ابتيعوا ولا استبروا ، ولا نحو ذلك ، وإن كان في معنى تبايعوا وتسايروا . وعلى أنه  
قد جاء حرف واحد من الياء في هذا فلم يأت إلا معلاً ، وهو قولهم : استافوا ، في  
معنى تسافوا ، ولم يقولوا : استيفوا ، لما ذكرناه من جفاء ترك قلب الياء ألفاً في هذا  
الموضع الذي قويت فيه داعية القلب .

وإن شدة الشيء في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله  
أولى ، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله .

من ذلك اللغة التميمية في « ما » هي أقوى قياساً وإن كانت الحجازية أسير  
استعمالاً . وإنما كانت التميمية أقوى قياساً من حيث كانت عندهم كـ « هل » في  
دخولها على الكلام مباشرة كل واحد من صديري الحملتين : الفعل والمبتدأ ، كما أن  
« هل » كذلك ، إلا أنك إذا استعملت أنت شيئاً من ذلك فالوجه أن تحمله على ما كثر  
استعماله ، وهو اللغة الحجازية ، ألا ترى أن القرآن بها نزل . وأيضاً فمضى رابك في  
الحجازية ريب من تقديم خبر ، أو نقض النفي فزعت إذ ذاك إلى التميمية ، فكأنك من  
الحجازية على حرّ (٢) ، وإن كثرت في النظم والنثر .

(١) « ما » زائدة أو مصدرية .

(٢) الحرّ : المتع أو الغضب ، كأنه غاضب على الحجازية غير مطمئن إليها يخرج منها ما نهيات له الفرصة .

ويدلُّك على أن الفصحى من العرب قد يتكلَّم باللغة غيرها أقوى في القياس عنده  
منها ما حدثنا به أبو عليّ رحمه الله قال : عن أبي بكر (١) عن أبي العباس (١) أن  
عُمارة (١) كان يقرأ « ولا الليلُ سابقُ النهارَ » بالنصب ، قال أبو العباس : فقلت  
له : ما أردت ؟ فقال : أردت « سابقُ النهارَ » قال : فقلت له فهلا قلته ؟ فقال : لو  
قلته لكان أوزن فقلوله : أوزن أي أقوى وأمكن في النفس . أفلا تراه كيف جنح إلى  
لغة وغيرها أقوى في نفسه منها .

واعلم أنك إذا أدّك القياس إلى شيء ما ، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه  
بشيء آخر على قياس غيره ، فدع ما كنت عليه ، إلى ما هم عليه ، فإن سمعت من آخر  
مثلاً ما أجزته فأنت فيه بخير : تستعمل أيهما شئت . فإن صحّ عندك أن العرب لم  
تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه البتة ، وأعددت ما كان قياسك أدّك  
إليه لشاعر مولّد ، أو لساجع ، أو لضرورة ، لأنه على قياس كلامهم .

وإذا فشا السوء في الاستعمال وقوي في القياس فذلك مالا غاية وراءه ، نحو  
مقتاد اللغة من النصب بحروف النسب ، والجرّ بحروف الجرّ ، والجزم بحروف الجزم ،  
وغير ذلك ممّا هو فاش في الاستعمال ، قوي في القياس .

وأما ضعف الشيء في القياس ، وقلته في الاستعمال فمرذولٌ مطّرح ، غير  
أنّه قد يجيء منه الشيء إلا أنه قليل . وذلك نحو ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر :

اضربْ عنك الهمسومَ طارِقَها ضربك بالسيف قونس القسرس (٢)

قالوا أراد « اضربْ عنك » فحذف نون التوكيد ، وهذا من الشذوذ في الاستعمال على  
ما تراه ، ومن الضعف في القياس على ما أذكره لك . وذلك أن الغرض في التوكيد إنّما  
هو التحقيق والتسديد . وهذا ممّا يليق به الإطناب والإسهاب ، وينتفي عنه الإيجاز  
والاختصار . ففي حذف هذه النون نقص الغرض ، فجري وجوب استقباح هذا في

---

(١) أبو بكر هو ابن السراج ، وأبو العباس هو المبرد ، وصارفة هو ابن عقيل بن بلال بن جرير .  
(٢) البيت مصنوع ( وينسب إلى ) طرفة . قونس القرس : ما بين أذنيه ، وقيل : مقدم رأسه .

القياس مجرى امتناعهم من ادغام الملحق ، نحو مَهْدَد ، وَقَرْدَد ، وَجَلَبَبَ وشَمَائِلَ ، وَسَبَّهَلَلِ (١) ، وَقَذَعْدَدِ (١) ، في تسليمه وترك التعرض ليمّا اجتمع فيه من توالي المثلين متحركين ، ليبلغ المثال الغرض المطلوب في حركاته وسكونه ، ولو ادّغمت لنقضت الغرض الذي اعترمت .

ومثل امتناعهم من نقض الغرض امتناع أبي الحسن من توكيد الضمير المحذوف المنصوب في نحو الذي ضربت زيد ، ألا ترى أنّه منع أن تقول : الذي ضربت نفسه زيد ، على أن « نفسه » توكيد للهاء المحذوفة من الصلة .

ومِمّا ضعف في القياس والاستعمال جميعاً بيت الكتاب :

له زَجَلٌ كأنه صوتُ حسادٍ إذا طلب الوسيقةَ أو زميرُ (٢)

فقوله : « كأنه (٣) » — بحذف الواو وتبقيّة الضمة — ضعيف في القياس ، قليل في الاستعمال . ووجه ضعف قياسه أنّه ليس على حدّ الوصل ولا على حدّ الوقف . وذلك أنّ الوصل يجب أن تتمكن فيه واوه ، كما تمكّنت في قوله في أوّل البيت « لتهو زجل » والوقف يجب أن تُحذَفَ الواو والفتحة فيه جميعاً ، وتُسكَّنُ الهاء فيقال : « كأنه » فضمُّ الهاء بغير واو منزلة بين منزلتي الوصل والوقف . وهذا موضع ضيق ، ومقام زلخ (٤) ، لا يتقيد بإيناس ، ولا ترسو فيه قدم قياس . وقال أبو إسحق في نحو هذا أنّه أجرى الوصل مجرى الوقف ، وليس الأمر كذلك ، لِمَا أريتك من أنّه لا على حدّ الوصل ولا على حدّ الوقف . لكن ما أجري من نحو هذا في الوصل على حدّ الوقف قول الآخر :

فظَلْتُ لدى البيتِ العتيقِ أخيلُهُ ومِطْوَاي مشتاقان له أرقان (٥)

(١) سهلل : فارغ ، يقال : جاء سهلاً أي لا شيء معه ، والقفعدد : القصير .

(٢) من أبيات كتاب سيبويه ، قاله الشايع بن ضرار ، يصف حساداً وحشياً ، والوسيلة : أنشاء ، والزمير : الغناء في القصبة وهي الرمسارة .

(٣) كأنه : الضمة بلا إشباع بل باختلاس .

(٤) الزلخ : المكان الذي تزل به القدم . —

(٥) مطوأي : صاحبي ، والضمير في أخيله يعود إلى البرق وكذا الضمير في له .

على أن أبا الحسن حكى أن سكون الماء في هذا النحو لغة لأرد السراة . ومثل هذا البيت مارويناه عن قُطْرُبٍ من قول الشاعر :

وأشربُ الماء مائي نحوه عطشٌ  
ورويانا أيضاً عن غيره :

إِن لَنَا لَكُنَّةَ	مِيقَةَ مِيقَةِ
مِيتِحَةَ مِيعَتِ	سَمْعَتِ نِظْرَتِ
كَالذئب وسط القُنَّةِ	إِلَّا تَرَهُ تَنْظُنَّهُ (١)

فقوله « تره » مما أجري في الوصل مجراه في الوقف ، أراد : إلا تره ، ثم بين الحركة في الوقف بالماء ، فقال « تره » ثم وصل ما كان وقف عليه .  
فأما قوله :

أتوا ناري ، فقلت منون أنسم ؟ فقالوا : الجن ، قلت : عيموا ظلما (٢)  
ويسروى :

أتوا ناري ، فقلت منون قالوا سراة الجن قلت : عيموا ظلما  
فمن رواه هكذا فإنه أجرى الوصل مجرى الوقف .

فإن قلت : فإنه في الوقف إنما يكون « منون » ساكن النون ، وأنت في البيت قد حرركته ، فهذا إذاً ليس على نيّة الوقف ، ولا على نيّة الوصل ، فالجواب أنه لما أجراه في الوصل على حدة في الوقف ، فأثبت الواو والنون التقيا ساكنين ، فاضطر حينئذ إلى أن حرّك النون لإقامة الوزن . فهذه الحركة إذاً إنما هي حركة مستحدثة لم تكن في الوقف ، وإنما اضطرّ إليها الوصل .

(١) الكنة : امرأة الابن أو الأخ . ميقة : كثير الكلام ، مفة : قادرة على فنون الكلام ، متيحة : تعرض في كل شيء ومعتة : تعرض لكل شيء . وسمنه نظرنه أي إذا سمعت شيئا أو تنظرت فلم تر شيئا نظنت وعملت بظنها . القنه : الأكلة أو الجبل المستطيل .

(٢) قال صاحب الخزانة : « ذكر في هذه القصيدة أن الجن طرقت وقد أوقد ناراً لطعامه ، فدعاهم إلى الأكل منه فلم يجيبوه ، وزعموا أنهم يحسدون الأنس في الأكل » .

وأما من رواه « منون أنتم » فأمره مشكل . وذلك أنه شبه منّ بأيّ ، فقال : « منون أنتم » على قوله : أيّون أنتم ، وكما حمل هاتين أحدهما على الآخر كذلك جمع بينهما في أن جرّد من الاستفهام كلّ منهما ، ألا ترى إلى حكاية يونس عنهم : ضرب منّ منّا ، كقولك : ضرب رجل رجلاً . فنظير هذا في التجريد له من معنى الاستفهام ما أنشدناه من قول الآخر :

وأسماء ما أسماء ليلة أدبست إليّ وأصحابي بأيّ وأينما (١)

فجعل « أيّ » اسماً للجهة ، فلمّا اجتمع فيها التعريف والتأنيث منعها الصرف .

وأما قوله : « وأينما » ففيه نظر . وذلك أنه جرّده أيضاً من الاستفهام كما جرّد « أيّ » فإذا هو فعل ذلك احتمال هنا من بعد أمرين : أحدهما أن يكون جعل « أين » علماً أيضاً للجهة ، فمنعها الصرف للتعريف والتأنيث كأيّ ، فتكون الفتحة في آخر « أين » على هذا فتحة الجرح وإعراباً ، مثلها في مررت بأحمد . فتكون « ما » على هذا زائدة ، و « أين » وحدها هي الاسم كما كانت « أيّ » وحدها هي الاسم . والآخر أن يكون ركب « أين » مع « ما » فلمّا فعل ذلك فتح الأوّل منهما كفتحة البناء من حيث هو ، لما ضمّ حيّ إلى هل ، فالفتحة في النون على هذا حادثة للتركيب ، وليست بالتي كانت في أين وهي استفهام ، لأنّ حركة التركيب خلقتّها ، ونابت عنها . وإذا كانت فتحة التركيب تؤثر في حركة الإعراب فتزيلها إليها ، نحو قولك : هذه خمسة ، معرب ، ثمّ تقول في التركيب : هذه خمسة عشر فتخلف فتحة التركيب ضمة الإعراب ، على قوة حركة الإعراب ، كان إبدال حركة البناء من حركة البناء أخرى بالجواز ، وأقرب في القياس . وإن شئت قلت : إنّ فتحة النون في قوله : « بأيّ وأينما » هي الفتحة التي كانت في أين ، وهي استفهام من قبل تجريدتها ، أقرّها بحالها بعد التركيب على ما كانت عليه ، ولم يحدث خالفاً لها من فتحة التركيب ، واستندلت على ذلك بقولهم : قمت إذ قمت فاللذال كما ترى ساكنة ، ثمّ لما ضمّ إليها « ما » وركبها معها أقرّها على سكونها فقال :

(١) أدبست : سارت في آخر الليل ، وهو يريد أن طيفها سرى إليه وهو في سفره مع أصحابه . وقوله : وأصحابي بأيّ وأينما أي بمكان مجهول يسأل عنه بأيّ المكان هو ، وأين يقع

إِذَا مَا أَتَيْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا أَطْمَأَنَّ الْخَبْلُسُ (١)

فكما لا يُشَكُّ في أنَّ هذا السكون في « إِذَا مَا » هو السكون في ذال « إِذَا »  
فكذلك ينبغي أن تكون فتحة النون من « أينما » هي فتحة النون من « أين » وهي  
استفهام .

والعلة في جواز بقاء الحال بعد التركيب على ما كانت عليه قبله عندي هي أنَّ  
ما يحدثه التركيب من الحركة ليس بأقوى مما يحدثه العامل فيها ، ونحن نرى العامل  
غير مؤثر في المبني ، نحو : « من أين أقبلت » و « إلى أين تذهب » فإذا كان حرف  
الجر على قوته لا يؤثر في حركة البناء فحدث التركيب — على تفصيله عن حدب  
الجار — أخرى بالأثر يؤثر في حركة البناء . فاعرف ذلك فرقاً ، وقس عليه نصيب  
إن شاء الله .

وفي ألف « ما » من « أينما » — على هذا القول — تقدير حركة إعراب : فتحة  
في موضع الجر ، لأنه لا ينصرف .

وإن شئت كان تقديره « منون » كالقول الأول ، ثم قال : « أنتم » أي أنتم  
المقصودون بهذا الاستثبات ، كقوله :

أرواح مودع أم بكسور أنت فانظر لأي حال تصير (٢)

إذا أراد : أنت الهالك .

وما يرد في هذه اللغة مما يضعف في القياس ، ويقل في الاستعمال كثير جداً ،  
وإن قصصت بعضه طال ، ولكن أضع لك منه ومن غيره من أغراض كلامهم ما استدلُّ  
به ، وتستغني ببعضه من كله ، بإذن الله وطوِّله .

(١) هذا البيت لعباس بن مرداس ، وهو من قصيدة قالها في غزوة حنين .

(٢) البيت من قصيدة لعدي بن زيد ، وفي البيت خلافات بين الشراح والنحويين في توجيهه من ذلك أن المعنى :  
أرواح مودعاً أم تبكر ، أي لا بد لك من الرحيل في البكور أو الرواح — يريد ترك الدنيا والمصير  
إلى الموت — فانظر لأمر آخرتك وقوله مودع بكسر الدال على حد عيشة راضية أي مودع صاحبه ، وإنما  
الرواح يودع فيه ، وهو كقوله تعالى : « والنهار مبصر » أي يبصر فيه .

## تعليق على باب تعارض السماع والقياس

### أفكار النص :

(١) كرّر مقاله في النص السابق : إذا تعارض السماع والقياس فلا بدّ من اتباع السماع ، ولكن لا يقاس عليه ، يقال : استحوذ ، ويقال استقام ولا يقال : استقوم قياساً على استحوذ .

(٢) قارن بين « استحوذ » الذي اعتلّ فعله الثلاثي المجرد « حاذ » وبين « استنوق » الجمل ، واستتست الشاة ، واستفيل الجمل ، ورأى أن خروج القسم الثاني عن القياس أسهل من الأوّل ، فالثاني لافعل ثلاثياً له ، ولكنّ ذلك لا يخرجّه عن الشذوذ ، لأننا لو أردنا بناء « استفعل » من أمثال هذه الكلمات لأعللنا عينه ، فنقول من الطود استطاد على القياس .

(٣) معالجته لبناء « استفعل » من بعض الأسماء جرّته إلى الاستطراد ، والاستطراد جرّ إلى آخر ... فقد ذكر أنّ الاسم إذا كان على وزن فاعل وكانت عينه حرف علة لم يأت إلاّ مهموزاً كالحائش . وذكر أنّ الأسماء غير الجارية على الأفعال فيها معاني الأفعال ، ففي مفتاح معنى الفتح ، وفي منسج معنى النسج ، وفي منديل معنى الندل وهو التناول ، وفي دار معنى الدوران ، لأنّ الناس يدورون فيها .

(٤) بيّن أنّ « استعان » قد أُعِلّ وليس له ثلاثي مجرد ، لأنّ الثلاثي في حكم المنطوق به ، ولذلك أعلّوا ما استعمل من هذا الفعل ، فقالوا : أعان وإعانة واستعانة ، ونطقوا بالمصدر « عون » .

(٥) عاد إلى الفكرة التي تقول : إنّ في الاسم معنى الفعل ، ففي ناقة معنى التنوّق ، وفي الجمل معنى الجمال .... وأوضح المناسبة في التقاء معنى الاسم بمعنى الفعل .

(٦) ذكر أنّ الأسماء التي شدّت عن القياس كانت عينها واواً لا ياء ، وعلّل ذلك أنّ الألف أقرب إلى الياء منها إلى الواو ، ولقرب الياء من الألف لم يحتاجوا إلى

تصحيح الباء في صبيغة « افتعلوا » فقالوا استأنفوا بينما صحّحوا اراو في نحو ذلك لعدتها من الألف فقالوا اجتوروا واعتونه .

(٧) أوضح أن هناك سماعاً يعارض القياس ، وسماعاً يوازى القياس . ولا بدّ من اتباع السماع المعارض للقياس كاستخدام استنقود واستنوق . فإن كان السماع يوازى القياس فالأحسن اتباع السماع إلّا إذا جاء ما يقوّي القياس . فلا بدّ حينئذ من اتباع القياس . من ذلك مسألة « ما » التمييزية والحجازية .

(٨) يثبت أن السماع هو الأساس فإذا أدّى القياس إل شيء ما وعارضه السماع . فلا بدّ من ترك القياس واتباع السماع . فإن كان هنالك لغتان إحداهما قياسية والثانية تخالف القياس فالمتكلم بالخيار .

(٩) أقوى اللغات ما كان قوياً في القياس والسماع . وأضعفها ما كان ضعيفاً فيهما .

#### ملاحظات :

(١) استلّز ابن جنّي إلى قضايا وتحليلات لاعلاقة لها بالفكرة التي يتحدث عنها ، وإن كان يحاول أن يجد رابطاً بين الموضوع الأساس وما يستطرد إليه ، ونجد ذلك في محاولته الربط بين الأسماء والأفعال .

(٢) قدّم عللاً قد يعجب بها القارئ لغرابتها ، وقدره الربط بين العلة والمعلول ، كالربط بين الدار ومعنى الفعل دار يدور ، وهذه العلل فكرية لا لغوية ولا يمكن أن يطمئن إليها القارئ ، لأنّه لا سند لها من الواقع أو اللغة ، وقد جرّت مثل هذه العلل إلى أشياء مضحكة حينما جرّب آخرون أن يعلّلوا بهذه الطريقة كلّ الأسماء . وبالغ بعضهم ، فعلل الكلمات المعربة وغير المعربة .

(٣) يبدو أن العقلية اللغوية عقلية رياضية تلجأ إلى التقسيم والموازنة بين الأقسام .

(٤) التفسير والتعليل في هذا النص — ولعله في الكتاب كله — هو تفسير مليحي ، إذا عرضت هذه العلل على المعيار العلمي بان ضعفها ، وبعدها عن الواقع اللغوي ، وإن كان القارئ لها يأنس بها ويعجب ، ويحد المتعلم متعة في القدرة على استنباطها . وصدق من قال : « أضعف من حجة نحوي » .

## باب في إصلاح اللفظ (١)

اعلم أنه لما كانت الألفاظ للمعاني أزمّة ، وعليها أدلّة ، وإليها موصلة ، وعلى المراد منها محصنة ، عُشيت العرب بها فأولتها صدر صالحاً من تثقيفها وإصلاحها .

فمن ذلك قولهم : أمّا زيد فمنطلق ، ألا ترى أن تحرير هذا القول إذا صرّحت بلفظ الشرط فيه صرت إلى أنك كأنك قلت : مهما يكن من شيء فزيد منطلق ، فنجد الفاء في جواب الشرط في صدر الجزأين ، مقدّمة عليهما . وأنت في قولك : أمّا زيد فمنطلق إنما تجد الفاء واسطة بين الجزأين ولا تقول : أمّا فزيد منطلق ، كما تقول فيما هو في معناه : مهما يكن من شيء فزيد منطلق . وإنما فُعِلَ ذلك لإصلاح اللفظ .

ووجه إصلاحه أن هذه الفاء وإن كانت جواباً ولم تكن عاطفة ، فإنها على مذهب لفظ العاطفة وبصورتها ، فلو قالوا : أمّا فزيد منطلق ، كما يقولون : مهما يكن من شيء فزيد منطلق لوقعت الفاء البخارية مسجّرة فاء العطف بعدها اسم ولي قبلها اسم ، إنما قبلها في اللفظ حرف ، وهو أمّا . فتنبهوا ذلك لما ذكرنا ، ووسطوه بين الحرفين ، ليكون قبلها اسم وبعدها آخر ، فتأتي على صورة العاطفة ، فقالوا : أمّا زيد فمنطلق ، كما تأتي عاطفة بين الاسمين في نحو قام زيد فعمرو . وهذا تفسير أبي عليّ رحمه الله تعالى . وهو الصواب . ومثله امتناعهم أن يقولوا : انتظرتك وطلوع الشمس ، أي مع طلوع الشمس ، فينصبوه على أنه مفعول معه ، كما ينصبون نحو قمت وزيداً ، أي مع زيد . قال أبو الحسن : وإنما ذلك / ، الواو التي بمعنى مع لا تستعمل إلا في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة بلحاز (٢) .

ولو قلت : انتظرتك وطلوع الشمس ، أي وانتظرتك طلوع الشمس لم يجز . أفلا ترى إلى إجرائهم الواو غير العاطفة في هذا مسجّرة العاطفة ، فكذلك أيضاً تجري

(١) الخصائص لابن جني ٣١٢/١ وما يليها .

(٢) يريد أنه لا يصح تسليط الانتظار على طلوع الشمس لأن الشمس لا يقع فيها انتظار ، فلا يصح عطفه على انتهاء ، ومن ثم لا يصح نصبه على المفعول معه . وجمهور النحاة لا يلتزمون هذا . ومن الجائز عندهم : صرت والنيل والنيل لا يسير .

الفاء غير العاطفة في نحو أمّ زيد فمطلق مجرت العاطفة . فلا يؤثر بعدها بما لاثنين ،  
له في جواز العطف عليه قبلها .

ومن ذلك قولهم في جمع ثمرة ، وبُسرة ، ونحو ذلك : تَمَرَات ، وبُسَرَات ،  
فكروها إقرار التاء تناكراً لاجتماع علامتي تأنيث في لفظ اسم واحد ، فحذفت وحي  
في التثنية مرادة البتة لالشيء إلا لإصلاح اللفظ ، لأنها في المعنى مقدرة منوية لاغير .  
الأتراك إذا قلت ( تَمَرَات ) لم يعترض شك في أن الواحدة منها ثمرة : وهذا واضح .  
والعناية إذا في الحذف إنما هي بإصلاح اللفظ ، إذ المعنى ناطق بالتاء مقتضى لما ، حاكم  
بموضعها .

ومن ذلك قولهم : إن زيدا قائم ، فهذه لام الابتداء ، وموضعها أول الجملة  
وصدرها ، لآخرها وعجزها ، فتدويرها أول : لتعين زيدا منطلق ، فلما كره تالفي  
حرفين لمعنى واحد - وهو التوكيد - أخرت اللام إلى الخبر فصارت إن زيدا لمنطلق .

فإن قيل : هَلَّا أخرت ( إن ) وقدّمت اللام ؟ قيل : لفساد ذلك من أوجه :  
أحدها أن اللام لو تقدّمت ونأخرت ( إن ) لم يحز أن ينصب ( إن ) اسمها الذي من  
عادتها نصبه ، من قبيل أن لام الابتداء إذا لقيت الاسم المبتدأ قوت سببه ، وحتمت  
من العوامل جانبها ، فكان يلزمك أن ترفعه فتقول : لتزيد إن قائم ، ولم يكن إلى نصب  
( زيد ) - وفيه لام الابتداء - سبيل . ومنها أنك لو نكأمت نصب زيد - وقد أخرت  
عنه ( إن ) - لأعملت ( إن ) فيما قبلها وإن لا تعمل أبداً إلا فيما بعدها . ومنها أن  
( إن ) عاملة ، واللام غير عاملة ، والمبتدأ لا يكون إلا اسماً ، وخبره قد يكون جملة  
وفعلاً وظرفاً وحرفاً ، فجعلت اللام فيه لأنها غير عاملة ومنعت منه ( إن ) لأنها لا تعمل  
في الفعل ولا في الجملة كليهما النصب ، إنما تعمل في أحد جزأها ، ولا تعمل أيضاً  
في الظرف ، ولا في حرف الجر . ويدل على أن موضع اللام في خبر ( إن ) أول  
الجملة قبل ( إن ) أن العرب لما جفا عليها اجتماع هذين الحرفين رواهمزة هاء  
ليزول لفظ ( إن ) فيزول أيضاً ما كان مستكرهاً من ذلك ، فقالوا ( لَيْسَ قائم ) أي  
لَيْسَ قائم . وعليه قوله - فيما روينا عن محمد بن سلمة عن أبي العباس ( د ) - :

(١) هو المبرد محمد بن يزيد الأزدي توفي سنة ( ٢٨٥ هـ ) وقيل سنة ( ٢٨٦ هـ ) .



لام الابتداء . لازائدة ، فكذلك ينبغي أن تكون في هذا الموضع أيضاً هي لام الابتداء .  
والأخرى أنك لو جعلت الأولى هي الزائدة ، لكنت قد قدمت الحرف الزائد ، والحروف  
إنما تزداد لضرب من ضروب الاتساع ، فإذا كانت للاتساع كان آخر الكلام أولى  
بها من أوله ، ألا تراك لاتزيد ( كان ) مبتدأة ، وإنما تزيدها حشواً أو آخرياً ، وقد  
تقدم ذكر ذلك .

فأما قول من قال : إن قولهم ( لهلك ) إن أصله ( لله لك ) فقد تقدم ذكرنا  
ذلك مع ما عليه فيه في موضع آخر ، وعلى أن أبا علي قد كان قواه بأخيرة وفيه  
تعسف .

ومن إصلاح اللفظ قولهم : كأن زيدا عمرو : اعلم أن أصل هذا الكلام :  
زيد كعمرو ، ثم أرادوا تأكيد الخبر فزادوا فيه ( إن ) فقالوا : إن زيدا كعمرو ،  
ثم إنهم بالغوا في تأكيد التشبيه فقدموا حرفه إلى أول الكلام عناية به ، وإعلاماً أن  
عقد الكلام عليه ، فلمّا تقدمت الكاف وهي جارة لم يجز أن تباشر ( إن ) لأنها  
ينقطع عنها ما قبلها من العوامل ، فوجب لذلك فتحها ، فقالوا : كأن زيدا عمرو .

ومن ذلك أيضاً قولهم : لك مال : وعليك دين . فالمال والدين هنا مبتدآن  
وما قبلهما خبر عنهما إلا أنك لو رُميت تقديمهما إلى المكان المقدّر لهما لم يجز ، لقبح  
الابتداء بالنكرة في الواجب فلمّا جفا ذلك في اللفظ أخرّوا المبتدأ وقدموا الخبر .  
وكان ذلك سهلاً عليهم ، ومُصلحاً لما فسد عندهم . وإنما كان تأخّره مستحسناً  
من قبيل أنه لما تأخّر وقع موقع الخبر ، ومن شرط الخبر أن يكون نكرة ، فلذلك  
صلح به اللفظ ، وإن كنا قد أحطنا علماً بأنه في المعنى مبتدأ . فأما من رفع الاسم في  
نحو هذا بالظرفية ، فقد كفي مثونة هذا الاعتذار ، لأنه ليس مبتدأ عنده . فإن قلت :  
فقد حكى عن العرب ( أمت في حجر لافيك ) وقولهم : ( شرّ أهرّ ذا ناب ) وقولهم :  
( سلام عليك ) قال الله سبحانه وتعالى : ( سلام عليك سأستغفر لك ربّي ) ، وقال :  
( ويل للمطففين ) ونحو ذلك . والمبتدأ في جميع هذا نكرة مقدّمة .

قيل : أمّا قوله سلام عليك ، وويل له ، وأمت في حجر لافيك ، فإنه جاز لأنه  
ليس في المعنى خبراً ، إنما هو دعاء ومسألة ، ليسلم الله عليك ، ويلزمه الويل ،  
وليكن الأمت في الحجارة لافيك . والأمت : الانخفاض والارتفاع والاختلاف ،

قال الله عز وجل : ( لا ترى فيها عوجاً ولا أمتاً ) أي اختلافاً . ومعناه : أبداً الله بعد فناء الحجارة ، وهي ممّا توصف بالخلود والبقاء ، ألا تراه كيم قال :  
ما أطيب العيش لو أن الفسقى حجراً تنبو الحوادث عنه وهو ملمسوم  
وقال :

— بقاء الوحي في الصّم الصلاب —

وأما قولهم ( شرّ أهرّ ذا ناب ) فإنما جاز الابتداء فيه بالنكرة من حيث كان الكلام عائداً إلى معنى النفي ، أي ما أهرّ ذا ناب إلا شرّ ، وإنما كان المعنى هذا لأن الخبرية عليه أقوى ، ألا ترى أنك لو قلت : أهرّ ذا ناب شرّ لكنت على طرف من الإخبار غير مؤكّد ، فإذا قلت : ما أهرّ ذا ناب إلا شرّ كان ذلك أوكد ، ألا ترى أن قولك : ما قام إلا زيد أوكد من قولك : قام زيد . وإنما احتيج إلى التوكيد في هذا الموضع من حيث كان أمراً عانياً مهماً . وذلك أن قائل هذا القول سمع هرير كلب فأضاف منه وأشفق لاستماعه أن يكون لطارق شر . فقال : شرّ أهرّ ذا ناب ، أي ما أهرّ ذا ناب إلا شرّ ، تعظيماً عند نفسه ، أو عند مستمعه . وليس هذا في نفسه كأن يطرّق بابه ضيف أو يلم به مسترشد . فلمّا عناء وأهمته وكثرت الإخبار عنه وأخرج القول مخرج الإغلاظ به والتأهيب لما دعا إليه .

ومن ذلك امتناعهم من الإلحاق بالألف إلا أن تقع آخر ، نحو أرطى ، وميعزى ، وحبتطى ، وسرندى ، وزبعرى ، وصلخدنى ، وذلك أنها إذا وقعت طرفاً وقعت موقع حرف متحرك ، فدلّ ذلك على قوتها عندهم ، وإذا وقعت حشواً وقعت موقع الساكن فضعفت لذلك فلم تقبّ ، فيعلم بذلك إلحاقها بما هي على سمت متحركة ، ألا ترى أنك لو ألحقت بها ثانية ، فقلت : خاتم ملحق بمحضر لكنت متبايلة لهيئة وهي ساكنة ، فاحتاطوا للفظ بأن قابلوا بالألف فيه الحرف المتحرك ليكون أقوى لها . وأدلّ على شدة تمكّنها بتبوينها أيضاً ، وكون ما هي فيه على وزن أصل من الأصول . أنها للإلحاق به . وليست كذلك أليف قبعثرى ، وضبططسرى ، لأنها وإن كانت طرفاً ومنوثة . فإن المثال الذي هي فيه لا يصعد للأصول إليه فيلحق هذا به . لأنه لأصل لما سداسياً ، فإنما أليف قبعثرى قسم من الألفيات الزوائد في أواخر الكلم ثالث . لا ثانی . ولا لإلحاق . فاعرف ذلك .

ومن ذلك أنهم لما أجمعوا الزيادة في آخر بنات الخمسة — كما زادوا في آخر بنات الأربعة — خصّصوا بالزيادة فيه الألف ، استخفافاً لها ، ورغبة فيها هناك دون أختيها : الياء والواو . وذلك أن بنات الخمسة لطولها لا ينتهي إلى آخرها إلا وقد مُلئت ، فلمّا تحمّلوا الزيادة في آخرها طلبوا أخفّ الثلاث — وهي الألف — فخصّصوها بها وجعلوا الواو والياء حشواً في نحو عَضْرَفُوط ، وجَعْفَلَيْق ، لأنهم لو جاءوا بهما طرفاً وسداسيتين مع ثقلهما ، لظهرت الكُلفة في نجشّهما ، وكدّت في احتمال النطق بهما ، كل ذلك لإصلاح اللفظ .

ومن ذلك باب الادغام في المتقارب ، نحو ودّ في وتد ، ومن الناس ( مَبْقُول ) في : ( من يقول ) ومنه جميع باب التقريب ، نحو اصطبر ، وازدان ، وجميع باب المضارعة ، نحو مَصْبُر وبابه (١) .

ومن ذلك تسكينهم لامَ الفعل إذا اتّصل بها علَمُ الضمير المرفوع ، نحو ضَرَبْتُ ، وضَرَبْتَن ، وضَرَبْنَا وذلك أنهم أجروا الفاعل هنا مُجرى جزء من الفعل ، فكسّره اجتماع الحركات الذي لا يوجد في الواحد . فأسكنوا اللام ، لإصلاحاً للفظ فقالوا : ضَرَبْتُ ، ودخلنا ، وخرجتم . نعم وقد كان يجتمع فيه أيضاً خمس متحرّكات نحو : خرجتما ، فالاسكان إذاً أشدّ وجوباً . وطريق إصلاح اللفظ كثير واسع ، فتفطن له .

ومن ذلك أنهم لما أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا فيها النكرة ولم يجز أن يجروها عليها لكونها نكرة أصلحوا اللفظ بإدخال ( الذي ) لتباشر بلفظ حرف التعريف المعرفة ، فقالوا : مررت بزيد الذي قام أخوه ونحوه .

(١) يقصد نطق الصاد قريبة من الزاي تحقيقاً للمضارعة .

## باب في امتناع العرب من الكلام بنا يجوز في القياس (١)

وإنما يقع ذلك في كلامهم إذا استغنت بلفظ عن لفظ . كاستغنائهم بقولهم :  
ما أجود جوابه عن قولهم : ما أجوبه ، أو لأن قياساً آخر عارضه فعاق عن استعمالهم  
إياه ، وكاستغنائهم بـ « كاد زيد يقوم » عن قولهم : كاد زيد قائماً أو قياماً . وربما  
خرج ذلك في كلامهم . قال تأبط شرّاً :

فأبت إل فهم وما كدت آتياً  
وكم مثلها فارقتها وهي تصفرُ

هكذا صحة رواية هذا البيت ، وكذلك هو في شعره . فأما رواية من لا يضبطه :  
وما كنت آتياً ، ولم ألك آتياً فليعده عن ضبطه . ويؤكد ما روينا نحن مع وجوده في  
الديوان أن المعنى عليه ، ألا ترى أن معناه : فأبت وما كدت أؤوب . فأما ( كنت )  
فلا وجه لها في هذا الموضع . ومثل ذلك استغنائهم بالفعل عن اسم الفاعل في خبر (ما)  
في التعجب ، نحو قولهم : ما أحسن زيدا . ولم يستعملوا هنا اسم الفاعل وإن كان الموضع  
في خبر المبتدأ إنما هو للمفرد دون الجملة .

ومما رفضوه استعمالاً وإن كان مسوغاً قياساً وذَر ، وودَّع ، استغني عنهما  
بترك . ومما يجوز في القياس - وإن لم يرد به استعمال - الأفعال التي ورت مصادرهما  
ورفضت هي ، نحو قولهم : فاض الميِّت يفيض فيظاً وقوْظاً . ولم يستعملوا من قوْظ  
فصلاً (٢) . وكذلك الأين للإعياء لم يستعملوا منه فعلاً (٣) قال أبو زيد وقالوا :  
رجل مُدَرَّهَم ولم يقرأوا دُرْهَم . وحدثنا أبو علي - أظنه عن ابن الأعرابي - أنهم  
يقولون : دَرَهَمَت الحُبَّازَى فهذا غير الأول وقالوا : رجل مفتود (٤) ولم يصرفوا  
فعله . ومفعول "الصفة" إنما يأتي على الفعل . نحو مضروب من صُرب ، ومقتول من  
قُتِل .

(١) الجزء الأول : ص ٣٩١ وما يليها .

(٢) روى ابن السكيت من القوْظ فعلاً . ينظر في لسان العرب

(٣) أثبت ابن الأعرابي منه فعلاً . ينظر في لسان أيضاً .

(٤) أي أصيب فواده بوجع .

فأما امتناعهم من استعمال أفعال الوَيْح ، والْوَيْل ، والْوَيْس ، والْوَيْب فليس للاستغناء ، بل لأن القياس نفاه ومنع فيه . وذلك أنه لو صرّف الفعل من ذلك لوجب اعتلال فائه كوعد ، وعينه كباع ، فتحاموا استعماله لِمَا كان يُعقِب من اجتماع إعلالين .

فإن قيل : فهلا صرّفت هذه الأفعال واقتصر في الإعلال لها على إعلال أحد حرفيها ، كراهية لتوالي الإعلالين ، كما أن شويت ورويت ونحو ذلك لما وقعت عينها ولامها حرفي علّة صحّحوا العين لاعتلال اللام تحامياً لاجتماع الإعلالين ، فقالوا : شَوَى يشوي كقوله : رمى يرمي ؟ قيل : لو فُعل ذلك في فعل وَيَح وويل لوجب أن تعلّ العين ونصحّح الفاء ، كما أنه لما وجب إعلال أحد حرفي شويت ، وطويت ، ونصحّح صاحبه أعلّوا اللام ، وصحّحوا العين ، ومحل الفاء من العين محل العين من اللام ، فالفاء أقوى من العين ، كما أن العين أقوى من اللام ، فلو أعلوا العين في الفعل من الويل ونحوه ، لقالوا وال يَوِيل ، وواح يَوِيح وواس يويس ، وواب يويب ، فكانت المواد تثبت هنا مكسورة ، وذلك أثقل منها في باب وعد ، ألا تراها هناك إنما كُرهت مجاورةً للكسرة فحذفت ، وأصلها يوعِد ، والواو ساكنة والكسرة في العين بعدها . ولو قالوا يَوِيل لأثبتوها والكسرة فيها نفسها ، وذلك أثقل من يوعِد لو أخرجوه على أصله ، وليس كذلك يشوي ويطوي ، لأن أكثر ما في ذلك أن أخرجوه والحركة فيه . وهكذا كانت حاله أيضاً فيما صحّت لامه ، ألا ترى أن يَتَقَوَّم أصله يَتَقَوَّم ، فالعين في الصحيح اللام إنما غاية أصليتها أن تقع متحركة ثم سكنت ، فقل يقوم ، فأما ما صحّت عينه وفاؤه واو ، نحو وعد ووجد ، فإن أصل بنائه إنما هو مسكون فائه وكسرة عينه ، نحو بوعِد ، ويوزِن ، ويوجد ، والواو كما ترى ساكنة ، فلو أنك تجشمت تصحيحها في يَوِيل ، وبويح ، لتجاوزت بالفاء حدّها المقدّر لها فيما صحّت عينه .

فإن أحلت الكسرة فيها نفسها فكان ذلك يكون - لو تُكَلِّف - أثقل من باب يوعِد ويوجد لو خرج على الصحة . فاعرف ذلك فرقاً لطيفاً بين الموضعين .

ومما يميزه القياس - غير أنه لم يرد به الاستعمال - خبر ( العَمْرُ والايْمُن ) من قولهم : لَعَمْرُكَ لأقومنّ ، ولا يَمُنُّ الله لأنطلقنّ . فهذان مبتدآن محذوفَا الخبرين ،

وأصلهما - لو خرج خبرهما - لعمرُك ما أقسم به لأقومن ، ولا يمنُ الله ما أحلف به لأنطقن ، فحذف الخبران ، وصار طول الكلام يجواب القسم عوضاً من الخبر .

ومن ذلك قولهم : لأدري أيُّ الجراد عاره ، أي ذهب به ، ولا يكادون ينطقون بمضارعه والقياس مقتضٍ له ، وبعضهم يقول : يتعوره ، وكأنتهم إنما لم يكادوا يستعملون مضارع هذا الفعل لما كان مثلاً جارياً في الأمر المتقضي الفات ، وإذا كان كذلك فلا وجه لذكر المضارع هنا ، لأنه ليس بمقتضٍ .

ومن ذلك امتناعهم من استعمال استحوذ معتلاً وإن كان القياس داعياً إلى ذلك ومؤذناً به ، لكن عارض فيه إجماعهم على إخراجهم مصححاً ، ليكون دليلاً على أصول ماغيّر من نحوه ، كاستقام واستعان .

ومن ذلك امتناعهم من إظهار الحرف الذي تعرّف به (أمس) حتى اضطروا - لذلك - إلى بنائه لتضمنه معناه ، فلو أظهروا ذلك الحرف فقالوا مضى الأمس بما فيه لَمَا كان ختلفاً ولا خطأ . فأما قوله :

وإني وقفت اليوم والأمس قبله      بيا بك حتى كادت الشمس تغرب

فرواه ابن الأعرابي : والأمس والأمس جرّاً ونصباً .

فمن جرّه فعلى الباب فيه ، وجعل اللام مع الجرّ زائدة ، حتى كأنه قال : وإني وقفت اليوم وأمس ، كما أن اللام في قوله تعالى « قالوا الآن جئت بالحق » زائدة ، واللام المعرفة له مرادة فيه ، وهو نائب عنها ، ومتضمن لها ، فلذلك كُسِر فقال : والأمس ، فهذه اللام فيه زائدة والمعرفة له مرادة فيه ومحدوفة منه . يدلّ على ذلك بناؤه على الكسر وهو في موضع نصب ، كما يكون مبنياً إذا لم تظهر إلى لفظه . وأما من قال : والأمس فنصب فإنه لم يضمّنه معنى اللام فيبيته ، ولكنه عرفه بها كما عرف اليوم بها ، فليست هذه اللام في قول من قال : والأمس فنصب هي تلك اللام التي هي في قول من قال والأمس فجرّ . تلك لا تظهر أبداً ، لأنها في تلك اللغة لم تستعمل مظهرة ألا ترى أن من ينصب غير من يجرّ ، فلكل منهما لغته ، وقياسها على ما نطق به منها ، لا تداخل أحدهما ، ولا نسبة في ذلك بينها وبينها ، كما أن اللام في قولهم ( الآن حدة

الزمانين ) غير اللام في قوله سبحانه « قالوا الآن جئت بالحق » لأن الآن من قولهم ( الآن حُدّ الزمانين ) بمنزلة « الرجل أفضل من المرأة » و « المالك أفضل من الإنسان » أي هذا الجنس أفضل من هذا الجنس فكذلك ( الآن ) إذا رفعه جعله جنس هذا المستعمل في قولك « كنت الآن عنده » وسمعت الآن كلامه » فمعنى هذا : كنت في هذا الوقت الحاضر بعضه وقد تصرّمت أجزاء منه . فهذا معنى غير المعنى في قولهم الآن حُدّ الزمانين ، فاعرفه .

ونظير ذلك أن الرجل من نحو قولهم : نعم الرجل زيد غير الرجل المضمر في ( نعم ) إذا قلت : نعم رجلاً زيد ، لأن المضمر على شريطة التفسير لا يظهر ولا يستعمل ملفوظاً به ، ولذلك قال سيويه : هذا باب مالا يعمل في المعروف إلا مضمرأ ، أي إذا فسّر بالكرة في نحو نعم رجلاً زيد فإنه لا يظهر أبداً .

وإذا كان كذلك علمت زيادة الزاد في قول جرير :

تزود مثل زاد أهلك فينا      فيعم الزاد زاد أهلك زادا

وذلك أن فاعل ( نعم ) مظهر فلا حاجة به إلى أن يفسر ، فهذا يسقط اعتراض محمد ابن يزيد عن صاحب الكتاب في هذا الموضع .

واعلم أن الشاعر إذا اضطرّ جاز له أن ينطق بما يبيحه القياس ، وإن لم يترد به سماع . ألا ترى إلى قول أبي الأسود :

ليت شعري عن خليي ما السدي      غاله في الحب حتى ودّعه

ومن ذلك قراءة بعضهم ( ما ودّك ربك وما قلى ) بالتخفيف أي ما تركك . دلّ عليه قوله ( وما قلى ) لأن الترك ضرب من القلى فهذا أحسن من أن يعلّ باب استحوذ ، واستنوق الجمل لأن استعمال ( ودع ) مراجعة أصل ، وإعلال استحوذ واستنوق ونحوهما من المصحح ترك أصل ، وبين مراجعة الأصول إلى تركها مالا خفاء به .

واعلم أن استعمال مافضته العرب لاستغنائها بغيره جار في حكم العريضة مجرى اجتماع الضدين على المحل الواحد في حكم النظر . وذلك أنهما إذا كانا يعتقبان في اللغة على الاستعمال جرياً مجرى الضدين اللذين يتناوبان المحلّ الواحد . فكما

لا يجوز اجتماعهما عليه ، فكذلك لا ينبغي أن يستعمل هذان ، وأن يكتفى بأحدهما عن صاحبه ، كما يحتمل المحلّ الواحد الضدّ الواحد دون مراسله . ونظير ذلك في إقامة غير المحلّ مقام المحلّ ما يعتقدونه في مضادة الفناء للأجسام . فتضادهما إنما هو على الوجود لأعلى المحلّ ، ألا ترى أن الجوهر لا يجعل الجوهر بل يتضمنه في حال التضادّ الوجود لا المحلّ . فاللغة في هذه القضية كالوجود ، واللفظان المقام أحدهما مقام صاحبه كالجوهر وفنائه ، فهما يتعاقبان على الوجود لأعلى المحلّ ، كذلك الكلمتان تتعاقبان على اللغة والاستعمال . فاعرف هذا إلى ما قبله .

وأجاز أبو الحسن ضُربَ الضربُ الشديدُ زيداً ، ودُفِعَ الدفعُ الذي تعرف إلى محمد ديناراً ، وقتل القتلُ يوم الجمعة أخاك ، ونحو هذه من المسائل . ثم قال : هو جائز في القياس ، وإن لم يرد به الاستعمال . فإن قلت فقد قال : (١)

ولو ولدت قُصيرةُ جرو كلبٍ لُسبَ بذلك الجرو الكلابيسا

فأقام حرف الجرو ومجروره مقام الفاعل وهناك مفعول به صحيح ، قيل هذا من أفتح الضرورة ومثله لا يعتدّ أصلاً ، بل لا يثبت إلا محققاً شاذاً .

وأما قراءة من قرأ ( وكذلك نُجِّيَ المؤمنون ) فليس على إقامة المصدر مقام الفاعل ونصب المفعول الصريح ، لأنه عندنا على حذف إحدى نوني ( نُجِّيَ ) كما حذف ما بعد حرف المضارعة في قول الله سبحانه « تَذَكَّرُونَ » أي تذكرون . ويشهد أيضاً لذلك سكون لام ( نُجِّيَ ) ولو كان ماضياً لانفتحت اللام إلا في الضرورة . وعليه قول المثقّب العبدى :

لَمِنْ ظُعُنٍ تَطَالَعُ مِنْ ضُبَيْبٍ      فما خرجت من الوادي الحين  
أي تطالع فحذف الثانية على ماضى .

وما يحتمله القياس ولم يرد به السماع كثير . منه القراءات التي تُؤثّر رواية ولا تُتجاوز لأنها لم يسمع فيها ذلك ، كقوله — عزّ اسمه — « بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ » فالسنة المأخوذ بها في ذلك إتيان الصفتين إعراب اسم الله سبحانه ، والقياس يبيح

(١) أي جرير يهجو الفرزدق .

أشياء فيها ، وإن لم يكن سبيل إلى استعمال شيء منها . نعم وهناك من قوّة غير هذا المقروء به مالا يشك أحد من أهل هذه الصناعة في حسنة ، كأن يُقرأ ( بسم الله الرحمن الرحيم ) برفع الصفتين جميعاً عسلى المدح . ويجوز ( الرحمن الرحيم ) بنصبهما جميعاً عليه . ويجوز ( الرحمن الرحيم ) برفع الأول ونصب الثاني . ويجوز ( الرحمن الرحيم ) بنصب الأول ورفع الثاني . كل ذلك على وجه المدح ، وما أحسنه ههنا وذلك أن الله تعالى إذا وُصِفَ فليس الغرض من ذلك تعريفه بما يتبعه من صفته ، لأن هذا الاسم لا يعترض شك فيه ، فيحتاج إلى وضعه لتخليصه ، لأنه الاسم الذي لا يشارك فيه على وجه . وبقيّة أسمائه — عزّ وعلا — كالأوصاف التابعة لهذا الاسم .

وإذا لم يعترض شكّ فيه لم تجيء صفته لتخليصه ، بل للثناء على الله تعالى . وإذا كان ثناء فالعدول عن إعراب الأول أولى به . وذلك أن إتباعه إعرابه جارٍ في اللفظ متجري ما يتبع للتخليص ، والتخصيص . فإذا هو عدل به عن إعرابه عليم أنه للمدح أو الدمّ في غير هذا ، عزّ الله وتعالى ، فلم يبق فيه هنا إلا المدح .

فلذلك قوي عندنا اختلاف الإعراب في الرحمن الرحيم بتلك الأوجه التي ذكرناها ، ولهذا في القرآن والشعر نظائر كثيرة .



## باب في الاكتفاء بالسبب من المسبب ، وبالمسبب من السبب (١)

هذا موضع من العربية شريف لطيف ، واسع لتأمله كثير . وكان أبو علي — رحمه الله — يستحسنه ويعني به . وذكر منه مواضع قليلة . ومرة بنا منه مالا نكاد نحصيه .

فمن ذلك قول الله تعالى ( فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله ) وتأويله — والله أعلم — : فإذا أردت قراءة القرآن ، فاكتفي بالمسبب الذي هو القراءة من السبب الذي هو الإرادة .

وهذا أولى من تأويل من ذهب إلى أنه أراد : فإذا استعذت فاقرأ ، لأن فيه قلباً لا ضرورة بك إليه ، وأيضاً فإنه ليس كل مستعذ بالله واجبة عليه القراءة ، ألا ترى إلى قوله :

أعوذ بالله وبابن مضعب الفرع من قريش المهذب  
وليس أحد أوجب عليه من طريق الشرع القراءة في هذا الموضع .

وقد يكون على ما قدمنا قوله عز اسمه ( إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم ) أي إذا أردتم القيام لها ، والانتصاب فيها .

ونحو منه ما أنشده أبو بكر :

قد علمت إن لم أجد معينا لأخلطن بالخلق طينا

يعني امرأته . يقول : إن لم أجد من يعينني على سقي الإبل قامت فاستقت معي ، فوقع الطين على خملوقي يديها . فاكتفى بالمسبب الذي هو اختلاط الطين بالخلق من السبب الذي هو الاستقاء معه . ومثله قول الآخر :

يا عاذلاتي لاتسردن ملاحتي إن العواذل اسن لي بأسير

أراد : لاتلمني ، فاكتفى بإرادة اللوم منه ، وهو تال لها ومسبب عنها . وعليه قول

---

(١) ١٧٢/٣ وما يليها .

الله تعالى ( فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا ) أي فضرب فانفجرت ، فاكتمى بالمسبب الذي هو الانفجار من السبب الذي هو الضرب .

وإن شئت أن تعكس هذا فنقول : اكتمى بالسبب الذي هو القول ، من المسبب الذي هو الضرب . ومثله قوله :

— إذا ما الماء خالطها سخينا —

إن شئت قلت : اكتمى بذكر مخالطة الماء لها — وهو السبب — من الشرب وهو المسبب . وإن شئت قلت اكتمى بذكر السخاء — وهو المسبب — من ذكر الشرب وهو السبب .

ومثله قول الله عز اسمه ( فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية ) أي فخلق فدية فدية ، وكذلك قوله : ( ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر ) أي فأفطر فعليه كذا .  
ومنه قول رؤبة :

يأرب إن أخطأتُ أو نسيْتُ فأنت لاتنسى ولا تموت

وذلك أن حقيقة الشرط وجوابه ، أن يكون الثاني مسبباً عن الأول ( نحو قوله : إن زرتني أكرمتك فالكرامة مسببة عن الزيادة ) وليس كون الله سبحانه غير ناس ولا مخطئاً أمراً مسبباً عن خطأ رؤبة ، ولا عن إصابته ، إنما تلك صفة له — عز اسمه — من صفات نفسه . لكنه كلام محمول على معناه ، أي إن أخطأت أو نسيت فاعف عني ، لذمصي وفضلك . فاكتمى بذكر الكمال والفضل — وهو السبب — من العفو وهو المسبب .

ومثله بيت الكتاب :

إني إذا ماخبت نار المرملة ألقي بأرفع تلّ رافعا ناري

وذلك أنه إنما يفخر ببروز بيته لقري الضيف وإجارة المستصرخ ، كما أنه إنما يلتمّ من أخفى بيته وضاعل شخصه ، بامتناعه من ذلك . فكأنه قال إذا : إني إذا منع غيري وجبن ، أعطيت وشجعت . فاكتمى بذكر السبب — وهو التضائل والشخص — من المسبب وهو المنع والعطاء .

ومنه بيت الكتاب :

فلان تبخل سدوس بدرهميها      فلان الريح طيبة قبول  
أي إن بخلت تركناها وانصرفنا عنها . فاكثفى بذكر طيب الريح المعين على الارتحال عنها .  
ومنه قول الآخر :

فلان تعافوا العدل والإيماننا      فلان في أيماننا نيراننا  
يعني سيوفاً ، أي فلانا نضربكم بسيوفنا . فاكثفى بذكر السيوف من ذكر الضرب  
بها . وقال :

يا نفاق ذات الوخذ والعنيق      أما قرين وضح الطريق  
أي فعليك بالسير . وأنشد أبو العباس :  
خير الآكلين الماء ظلمنا ، فما أرى  
ينالون خيراً بعد أكلهم الماء  
وقال : هؤلاء قوم كانوا يبيعون الماء ، فيشترون بثمنه ما يأكلون ، فقال : الآكلين  
الماء ، لأن ثمنه سبب أكلهم ما يأكلونه . ومرّ بهذا الموضع بعض مولدي البصرة ،  
فقال :

جُرْتُ بالسابط يومنا      فإذا القينة تلججتم  
وهذا إنسان كانت له جارية تغني ، فباعها ، واشترى بثمنها بزذونا ، فمرّ به  
هذا الشاعر وهو يلجج ، فسمّاه قينة ، إذ كان شراؤه مسبباً عن ثمن القينة . وعليه  
قول الله سبحانه : ( إني أراني أعصر خمرا ) وإنما يعصر عنها يصير خمرا فاكثفى  
بالمسبب الذي كان هو الخمر من السبب الذي هو العنب . وقال الفرزدق :  
قتلتُ قتيلاً لم يرَ الناسُ مثله      أقبله ذا ثومتين مسورا  
وإنما قتل حياً يصير بعد قتله قتيلاً ، فاكثفى بالمسبب من السبب . وقال :  
قد سبق الأشقر وهو رابض      فكيف لا يسبق إذ يراكض  
يعني مُهَرَّأً سبقت أمه وهو في جوفها ، فاكثفى بالمسبب الذي هو المهر ، من السبب  
الذي هو الأم وهو كثير جداً . فإذا مرّ بك فاضمه إلى ما ذكرنا منه .

★ ★ ★

## باب في كثرة الثقل ، وقلة الخفيف (١)

هذا موضع من كلامهم طريف . وذلك أنا قد أخطنا علماً بأنّ الضمة أثقل من الكسرة ، وقد ترى مع ذلك إلى كثرة ماتوات فيه الضمّتان ، نحو طُنُسُب ، وعُنُنُق ، وفُنُنُق ، وحُسُسُد ، وجُمُود ، وسُهُود وطُنُف ، وقِلّة نحو إِيْل . وهذا موضع يحتاج إلى نظر .

وعلة ذلك عندي أن بين المفرد والجملة أشباها .

منها وقوع الجملة موقعَ المفرد في الصفة ، والخبر ، والحال . فالصفة نحو مررت برجل وجهه حسن . والخبر نحو زيد قام أخوه . والحال كقولنا : مررت بزيد فرسه واقفة .

ومنها أن بعض الجُمُمل قد تحتاج إلى جملة ثانية احتياج المفرد إلى المفرد . وذلك في الشرط وجزائه ، والقسم وجوابه .

فالشروط نحو قولك : إن قام زيد قام عمرو ، والقسم نحو قولك : أقسمُ ليقومنَّ زيد .

فحاجة الجملة الأولى إلى الجملة الثانية كحاجة الجزء الأول من الجملة إلى الجزء الثاني ، نحو زيد أخوك ، وقام أبوك .

ومنها أن المفرد قد أوقع موقع الجملة في مواضع ، كتنعم ، ولا ، لأن كل واحد من هذين الحرفين نائب عن الجملة ، ألا ترى إلى قولك : تنعم في موضع قد كان ذاك ، ولا في موضع لم يكن ذاك وكذلك صه ، ومه ، وإيه ، وأف ، وآوتاه ، وهيهات : كل واحد منها جزء مفرد وهو قائم برأسه . وليس للضمير الذي فيه استحكام الضمير في الفعل . يدلّ على ذلك أنه لما ظهر في بعض أحواله ظهر مخالفاً للضمير في الفعل وذلك قول الله سبحانه : ( هاؤم اقرؤوا كتابه ) وأنت لاتقول الفعل : اضربم ولا ادخلم ولا اخرجم ، ولا نحو ذلك .

فلما كانت بين المفرد وبين الجملة هذه الأشياء والمقاربات وغيرها . شبهوا

---

(١) الجزء الثالث من ١٧٧ وما يليها .

توالي الضمتين في نحو سُرَّح وعلط (١) بتواليهما في نحو زيد قائم ، ومحمد سائر . وعلى ذلك قال بعضهم : الحمد لله ، فضم لام الجر إتباعاً لضمّة الدال ، وليس كذلك الكسر في نحو : لأنه لايتوالى في الجملة الجران ، كما يتوالى الرفعان . فإن قلت : فقد قالوا : الحمد لله ، فوالوا بين الكسرتين ، كما والوا بين الضمتين ، قيل : الحمد لله هو الأصل ، ثم شبه به الحمد لله ، ألا ترى أن إتباع الثاني للأول - نحو مدّ وفيرّ وضنّ - أكثر من إتباع الأول للثاني ، نحو : اقتل . وإنما كان كذلك لأن تقدّم السبب أولى من تقدّم المسبّب لأنهما يجريان مجرى العلّة والمعلول ، وعلى أن ضمة الهمزة في نحو : اقتل لا تعتدّ ، لأن الوصل يزيلها ، فإنما هي عارضة ، وحركة نحو مدّ وفيرّ وعضّ ثابتة مستمرة في الوصل الذي العيار ، وبه الاعتبار . وأيضاً فإنه إذا انضمّ الأول ، وأريد تحريك الثاني كانت الضمّة أولى به من الكسرة والفتحة . أما الكسرة فلأنك تصير إلى لفظ فُعِل ، وهذا مثال لاحظ في الاسم ، وإنما هو أمر يخصّ الفعل . وأما دُئِل فشاذ . وقد يجوز أن يكون منقولاً أيضاً كبدر ، وعشّ (٢) . لأن قيل : فإن دُئِلاً نكرة غير علم ، وهذا النقل إنما هو أمر يخصّ العكس ، نحو كبر ، ويزيد وتغلب .

قيل : قد يقع النقل في النكرة أيضاً . وذلك لينجلب (٣) . فهذا منقول من مضارع انجلب الذي هو مطاوعُ جلبته ، ألا ترى إلى قولهم في التأخير ، أخذته بالينجلب . يَحْرُ ولم يغب . ومثله رجل أباتر . وهو منقول من مضارع باترت ، فنقل فوصف به . وله نظائر . فهذا حديث فُعِل .

وأما فُعِل فدون فُعِل أيضاً . وذلك أن كثيراً ما يُعَدَّل عن أصول كلامهم ، نحو عَمَرَ ، وزَفَرَ ، وجُسِمَ وقُسِمَ ، وثُعِلَ وزُحِلَ . فلما كان كذلك لم يتمكن عندهم تمكّن فُعِل الذي ليس معدولاً . وبدل ، على انحراف فُعِل عن بقية الأمثلة الثلاثية غير ذوات انحرافهم بتكسيه عن جمهور تكاسيرها . وذلك نحو جُعِل وجُعِلان ، وصُرِدَ وصيردان ، ونُعِرَ ونِعِران وسُلِكَتَ وسِلِكَان فاطراد هذا في فُعِل

(١) ناقياً : سرح : سريّة ، وثاقه علط : لاسية عليها ولا خطام .

(٢) يد : اسم ماء بمكة ، عشو : اسم موضع .

(٣) هو حجرة للتأخير . وهو نوع من السحر ....

مع عزّته في غيرها ، يدلّك على أن له فيه خاصية انفرد بها ، وعدّل عن نظائره إليها . نعم ، وقد ذهب أبو العباس إلى أنه كأنه منقوص من فُعَال . واستدل على ذلك باستمراره على فيعلان ، قال : فجِرْذان وصِرْدان في بابه كغُرَاب وغُرْبَان ، وعُقَاب وعُقْبَان .

وإذا كان كذلك ففيه تقوية لما نحن عليه ، ألا ترى أن فُعَالاً أيضاً مِثَال قد يؤلّف العدل نحو أحاد ، ثناء ، وثلاث ، ورباع . وكذلك بلى عشار ، قال : (١)  
ولم يَسْتَرِثوكَ حتّى عَكَسوا      تَ فوق الرجال خِصَالاً عُشَاراً  
ومما يُسأل عنه من هذا الباب كثرة الواو هناك ، وقلة الياء هناك . وذلك نحو وعد ، ووزن ، وورد ، ووقع ، ووضع ، ووفد ، على قلة باب بمن ويسر .

وذلك أن سبب كثرة الواو هناك أنك قادر متى انضمت أو انكسرت أن تقلبها همزة . وذلك نحو أعيد وأجود ، وأرقة وأصلة وإسادة وإفادة . وإذا تغيّر الحرف الثقيل فكان نارة كذا وأخرى كذا ، كان أمثل من أن يلزم محجة واحدة . والياء إذا وقعت أولاً وانضمت أو انكسرت لم تقلب همزة ولا غيرها .

فإن قلت فقد قالوا : باهلة بن أعصر ويَعَصُر ، وقالوا : (٢)

— طافَ والركب بصحراء يُسْر —

وأسر ، وقالوا : قطع الله يَدَيْه وأَدَيْه . قيل : أمّا أعصر . . . هي الأسل ، والياء في يَعَصِر بدل منها . يدلّ على هذا أنه إنما سُمّي بذلك . . . قاله ، . . .

أبيّ إن أباك شَيْبَ رأسه      كرّ اللباني رِملاف . . .

فالياء في يعصر إذا بدل من همزة أعصر . وهذا ضد مأرذته ، وبخلاف ما توهمته . وأما أسر ويسر فأصلا ، كل واحد منهما قائم بنفسه ، كيثن ، وأثن (٣) وألملم ويللم (٤) . وأما أدّيه ويَدّيه فلعمري إن الهمزة فيه بدل من الياء ، لدلالة يَدّيت

(١) البيت للكميت بن زيد .

(٢) الشطر من بيت لطرفة وصدره : أرق العين خيال لم يقصر .

(٣) يقال : ولدته أمه يتنا وأتنا إذا خرجت رجلاه قبل رأسه .

(٤) ألملم ويللم موضع . . . هو ميقات أهل اليمن للإحرام بالحج .

إليه وأيدٍ ويُدِيّ ، ونحو ذلك ، لكنه ليس البدل من ضرب إبدال الواو همزة وذلك أن الياء مفتوحة ، والواو إذا كانت مفتوحة شدة فيها البدل ، نحو أناة وأجتم (١) فإذا كان هذا حديث الواو التي يطرد إبدالها ، فالياء حترى ألا يكون البدل فيها إلا لضرب من الاتساع ، وليس طريقه طريق الاستخفاف والاستثقال . فإن قلت : فالهمزة على كل حال أثقل من الواو ، فكيف عدل عن الأثقل إلى ما هو أثقل منه ؟ . قيل : الهمزة وإن كانت أثقل من المواد على الإطلاق ، فإن الواو إذا انضمت كانت أثقل من الهمزة لأن ضمها تزيدها ثقلًا . فأما إسادة وإعاء فإن الكسرة فيهما محمولة على الضمة في أقيمت ، فلذلك قلّ نحو إسادة ، وكثر نحو أجوه ، وأرقة ، حتى إنهم قالوا في الوجنة : الأجنة فأبدلوا مع الضمة البتة ، ولم يقولوا : وجنة .

وأيضاً فإن الواو إذا وقعت بين ياء وكسرة في نحو يَعد ويَرد حذفت ، والياء ليست كذلك ، ألا ترى إلى صحتها في نحو يَسر (٢) ويَيسر (٣) وكأنهم إنما استكثروا مما هو معرض تارة للقلب . وأخرى لل حذف ، وهذا غير موجود في الياء . فلذلك قلت بحيث كثرت الواو .

فإن قلت : فقد كثر عنهم توالي الكسرتين في نحو سَيراتٍ ، وكَيراتٍ ، وعَيسلاتٍ .

قيل : هذا إنما احتُمِلَ لمكان الألف والتاء ، كما احتُمِلَ لهما صحة الواو في نحو خطوات وخُطوات . ولأجل ذلك ماأجاز في جمع ذيت إذا سميت بها ذيات بتخفيف الياء ، وإن كان يبقى معك من الاسم حرفان ، الثاني منهما حرف لين .

ولأجل ذلك ماصح في لغة هذيل قولهم : جَرات وبَيسَصات ، لما كان التحريك أمراً عرض مع تاء جماعة المؤنث ، قال :

أبو بَيسَصات رائح متَأوب .. رنيق بمسح المنكين سَبَوحُ  
فهذا طريق من الجواب عما تقدم من السؤال في هذا الباب .

(١) وأصله وجم من الوجوم ، وهو البوس .

(٢) يعرت الذر : صاحت .

(٣) يسر الرجل إذا دخل في الميسر .

وإن شئت سلكت فيه مذهب الكتاب ، فقلت : كثر فعل ، وقلّ فعل ، وكثرت الواو فاء وقلّت الياء هنالك لثلاثا يكثر في كلامهم ما يستقلون . ولعمري إن هذه مخالفة (١) في الجواب ، وربما أتعبت وترامت ألا ترى أن لقائل أن يقول : فإذا كان الأمر كذلك فهلاّ كثر أخف الأثقلين لا أثقلهما فكان يكون أقيس المذهبين لا أضعفهما .

وكذلك قولهم : سرّت سُوراً (٢) ، وغارت عينه غُوراً ، وحال عن العهد حوُولاً ، هذا مع عِزّة باب سُوك الإسحل (٣) ، وفي غوور وسوور فضلُ واو ، وهي واو فعول . وجواب هذا أن الواو وإن زادت في عِدّة المعتد فإن الصوت أيضاً بليها يتكّد وينعم ألا ترى أن غُوراً وحوُولاً وإن كان أطول من سُوك وسُور فإنه ليس فيه قلق سوك وسور فتوالي الضمّتين مع الواو غير موفّ لك بليين الواو المنعّمة للصوت .

يدلّ على ذلك أنهم إذا أضافوا إلى نحو أُسيّد حذفوا الياء المتحركة فقالوا : أُسيديّ كراهية لتقارب أربع ياءات ، فإذا أضافوا إلى نحو مُهيّيم لم يحذفوا ، فقالوا : مُهيّيمي ، فقاربوا بين خمس ياءات لما مطّل الصوت فلان ياء المدّ . وهذا واضح ، فمذهب الكتاب — على شرفه وعلو طريقته — يدخل عليه هذا . وما قدّمناه نحن فيه لا يكاد يعرض شيء من هذا الدخّل له (٤) . فاعرفه وقبسه وتأثّر له ولا تتحرّج صدراً به .



(١) كأنه يريد أن هذه مكاتبة لاغناء فيها .

(٢) يقال : سار الرجل : وثب وثار .

(٣) يقصد بيت عبدالرحمن بن حسان : أغر الثنايا أحمّ الثنايا تمنعه سوك الإسحل

(٤) هو الفساد والعيب .

## باب في مجاذب المعاني والإعراب (١)

هذا موضع كان أبو علي - رحمه الله - يعتاده ، ويُلَمَّ كثيراً به ، ويبعث على المراجعة له ، وإلطف النظر فيه . وذلك أنك تجد في كثير من المنشور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين : هذا يدعوك إلى أمر ، وهذا يمنعك منه . فمتى اعتورا كلاهما ما أمسكت بعُرْوَةِ المعنى ، وارتحت لتصحيح الإعراب . فمن ذلك قول الله تعالى : ( إنه على رَجْعِهِ لقادرٌ يومَ تُبْلَى السرائِرُ ) فمعنى هذا : إنه على رَجْعِهِ يوم تُبْلَى السرائِرُ لقادر ، فإن حملته في الإعراب على هذا كان خطأ ، لفصلك بين الظرف الذي هو ( يوم تبلى ) ، وبين ما هو مُعَلَّقٌ به من المصدر الذي هو الرجوع ، والظرف من صلته ، والفصل بين الصلة والموصول الأجنبي أمر لا يجوز . فإذا كان المعنى مقتضياً له والإعراب مانعاً منه ، احتلت له ، بأن تضر ناصباً يتناول الظرف ، ويكون المصدر الملقوظ به دالاً على ذلك الفعل ، حتى كأنه قال فيما بعد : يَرْجِعُهُ يوم تُبْلَى السرائِرُ . ودلَّ ( رَجْعِهِ ) على ( يَرْجِعُهُ ) دلالة المصدر على فعله .

ونحوه قوله تعالى : ( إنَّ الذين كفروا يُنادون لَمَسَقْتُ الله أكبرُ من مقتكم أنفسكم إذ تَدْعَوْنَ إلى الإيمان فتكفرون ) فـ ( إذ ) هذه في المعنى متعلِّقة بنفس قوله : لَمَسْتُ الله ، أي يقال لهم : لَمَسْتُ الله إياكم وقت دعائكم إلى الإيمان فكفركم ، أكبر من مقتكم أنفسكم الآن ، إلا أنك إن حملت الأمر على هذا كان فيه الفصل بين الصلة التي هي إذ ، وبين الموصول الذي هو لَمَسْتُ الله . فإذا كان المعنى عليه ومنع جانب الإعراب منه أضسرت ناصباً يتناول الظرف ويدلُّ المصدر عليه ، حتى كأنه قال بأخـرة : مَقْتَكُمْ إذ تدعون .

وإذا كان هذا ونحوه قد جاء في القرآن فما أكثره وأوسع في الشعر ! فمن ذلك ما أنشده أبو الحسن من قوله :

لَسْنَا كَمَن حَلَّتْ إِيَادِي دَارِهِمَا تَكْرِيتَ تَرْقُبُ حَبَّتِهَا أَنْ يُحْصَدَا

فـ ( إِيَادِي ) بدل من ( مَن ) ، وإذا كان كذلك لم يمكنك أن تنصب ( دارهما )

(١) الإعراب المعاني والإعراب . ٢ وما يليها .

ب ( حلت ) هذه الظاهرة . لما فيه من الفصل . فحيثما ضم له فعلاً يتناوله ، فكأنه قال فيما بعد : حلت دارها . وإذا جازت دلالة المصدر على فعله ، والفعل على مصدره كانت دلالة الفعل على الفعل الذي هو مثله أدنى إلى الجواز ، وأقرب مأخذاً في الاستعمال . ومثله قول الكُمَيْت في ناقلته :

كذلك تيك كالناظرات صواحبها مايرى المسحس

أي كالناظرات مايرى المسحس صواحبها . فإن حملته على هذا كان فيه الفصل المكروه فإذا كان المعنى عليه . ومنع طريق الإعراب منه أضمر له مايتناوله ، ودل ( الناظرات ) على ذلك المضمّر . فكأنه قال فيما بعد : نظرون مايرى المسحس ، ألا تراك لو قلت : كالضارب زيد جعفر أو أنت تريد : كالضارب جعفرأ زيد لم يجوز ، كما أنك لو قلت : إنك على صومك لقادر شهر رمضان ، وأنت تريد : إنك على صومك شهر رمضان لقادر . لم يجوز شيء من ذلك للفصل .

وما أكثر استعمال الناس لهذا الموضع في محاوراتهم وتصرف الأتقاء في كلامهم ! وأحد من اجتاز به البحتري في قوله :

لاهنّاك الشغل الحديد بحزوى عن رسوم برامتين قفسار

فـ ( عن ) في المعنى متعلّقة ( بالشغل ) أي لاهنّاك الشغل عن هذه الأماكن ، إلا أن الإعراب مانع منه ، وإن كان المعنى متقاضياً له . وذلك أن قوله ( الحديد ) صفة للشغل ، والصفة إذا جرت على الموصوف آذنت بتمامه ، وانقضاء أجزائه . فإن ذهبت تعلّق ( عن ) بنفس ( الشغل ) على ظاهر المعنى ، كان فيه الفصل بين الموصول وصلته ، وهذا فاسد ، ألا تراك لو قلت : عجبت من ضربك الشديد عمرا لم يجوز لأنك وضفت المصدر وقد بقيت منه بقية ، فكان ذلك فصلاً بين الموصول وصلته بصفته . وصححتها أن تقول : عجبت من ضربك الشديد عمرا ، لأنه مفعول الضرب وتنصب عمرا بدلاً من الشديد ، كقولك : مررت بالظريف عمرو ، ونظرت إلى الكريم جعفر . فإن أردت أن تصف المصدر بعد إعمالك إياه قلت : عجبت من ضربك الشديد عمرا الضعيف ، أي عجبت من أن ضربت هذا الشديد ضرباً ضعيفاً . هذا تفسير المعنى .

وهذا الموضع من هذا العلم كثير في الشعر القديم والمولّد . فإذا اجتاز بك شيء منه

فقد عرفت طريق القول فيه ، والرفق به إلى أن يأخذ مأخذه بإذن الله تعالى .

ومنه قول الخطيئة :

أزمنتُ يأساً مبيناً من نوالكم  
ولن ترى طارداً للحر كاليأس  
أي يأساً من نوالكم مبيناً . فلا يجوز أن يكون قوله ( من نوالكم ) متعلقاً بيأس وقد وصفه بمبين ، وإن كان المعنى يقتضيه ، لأن الإعراب مانع منه . لكن نضمير له ، حتى كأنك قلت : يشت من نوالكم .

ومن تجاذب الإعراب والمعنى ما جرى من المصادر وصفاً ، نحو قولك : هذا رجل دَنَفٌ ، وقوم رِضا ، ورجل عدلٌ . فإن وصفته بالصفة الصريحة قلت : رجل دَنَفٌ ، وقوم مرضيَّون ، ورجل عادلٌ ، هذا هو الأصل ، وإنما انصرفت العرب عنه في بعض الأحوال إلى أن وصفتُ بالمصدر لأمرين : أحدهما صناعيٌّ ، والآخر معنويٌّ . أما الصناعي فليريدك أنساً بشبّه المصدر للصفة التي أوقعته موقعها ، كما أوقعته الصفة موقع المصدر ، في نحو قولك : أقامنا والناس قعود أي تقوم قياما والناس قعود ونحو ذلك .

وأما المعنوي فلأنه إذا وُصف بالمصدر صار الموصوف كأنه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إياه . ويدلّ على أن هذا معنى لهم ، ومتصور في نفوسهم قوله - فيما أنشدناه - :

ألا أصبحت أسماء جاذمة الخبل  
وضنّت علينا والضنين من البخل

أي كأنه مخلوق من البخل لكثرة ما يأتي به منه . ومنه قول الآخر :

- وهنّ من الإخلاف والولّعان -

وقوله : - وهنّ من الإخلاف بعدك والمطل -

وأصل هذا الباب عندي قول الله - عزّ وجلّ - ( خُلِقَ الإنسان من عجل ) . وقد ذكرنا هذا الفصل فيما مضى . فقولك إذاً : هذا رجل دَنَفٌ - بكسر النون - أقوى إعراباً ، لأنه هو الصفة المحصنة غير المتجاوزة . وقولك : رجل دَنَفٌ أقوى معنى ، لما ذكرناه : من كونه كأنه مخلوق من ذلك الفعل . وهذا معنى لا تجده ، ولا تتمكن منه مع الصفة الصريحة . فهذا أوجه تجاذب الإعراب والمعنى ، فأعرفه وأمضِ الحكم فيه على أي الأمرين شئت .

## باب في التفسير على المعنى دون اللفظ (١)

اعلم أن هذا موضع قد أتعب كثيراً من الناس واستهواهم ، ودعاهم من سوء الرأي وفساد الاعتقاد إلى مامذلوأ به وتنايعوا عليه ، حتى إن أكثر ما ترى من هذه الآراء المختلفة ، والأقوال المستشفة ، إنما دعا إليها القائلين بها تعلُّقهم بظواهر هذه الأماكن ، دون أن يبحثوا عن سرِّ معانيها ، ومعاقده أغراضها .

فمن ذلك قول سيبويه في بعض ألفاظه : حتَّى الناصبة للفعل ، يعني في نحو قولنا : اتَّقِ الله حتَّى يدخلك الجنة . فإذا سمع هذا من يضعف نظره اعتدَّها في جملة الحروف الناصبة للفعل ، وإنما النصب بعدها بأن مضمرة ، وإنما جاز أن يتسمَّح بذلك من حيث كان الفعل بعدها منصوباً بحرف لا يذكر معها ، فصارت في اللفظ كالخلف له ، والعيوض منه ، وإنما هي في الحقيقة جارة لاصبة : ومنه قوله أيضاً في قول الشاعر :

أنا اقتسنا خطبتينا بيننسا      فحدثت برّة واحتملت فجار

إنَّ فَجَّارٍ معدولة عن الفسَجرة . وإنما غرضه أنها معدولة عن فجرة معرفة علماً على ذا يدلّ هذا الموضع من الكتاب . ويقوِّيه ورود برّة معه في البيت ، وهي - كما ترى - علّم . لكنه فسّره على المعنى دون اللفظ . وسوّغه ذلك أنه لما أراد تعريف الكلمة المعدول عنها مثل ذلك بما تعرّف باللام ، لأنه لفظ معتاد ، وترك اللفظ فجرة ، لأنه لا يعتاد ذلك علّماً ، وإنما يعتاد نكرة وجنساً نحو فجرت فجرة كقولك : تجرت نجارة ، ولو عدلت برّة هذه على هذا الحدّ لوجب أن يقال فيها : برّار كفجار .

ومنه قولهم : أهلك والليل ، فإذا فسّروه قالوا : أراد : الحقُّ أهلك قبل الليل . وهذا - لعمري - تفسير المعنى لاتقدير الإعراب ، فإنه على : الحقُّ أهلك وسابق الليل .

ومنه ما حكاه الفراء من قولهم : معي عشرة فاحدُهنَّ ، أي اجعلنَّ أحد عشر . وهذا تفسير المعنى ، أي أتبعهنَّ ما يليهنَّ وهو من حدوث الشيء إذا جثت بعده .

---

(١) من الجزء الثالث من ٢٦٠ وما يليها .

وأما اللفظ فإنه من ( و ح د ) لأن أصل أحد وحّد ، ألا ترى إلى قول النابتة (١) :  
كأن رحلي وقد زال النهار بنا      بذلي الجليل على مستأنس وحّد

أي منفرد ، وكذلك الواحد إنما هو منفرد . وقلب هذه الواو المفتوحة المنفردة شاذّ  
ومذكور في التصريف . قال لي أبو عليّ - رحمه الله - بحلب سنة ست وأربعين :  
إن الهمزة في قولهم : ما بها أحد ونحو ذلك مما أحد فيه للعموم ليست بدلاً من واو ،  
بل هي أصل في موضعها . قال : وذلك أنه ليس من معنى أحد في قولنا : أحد عشر ،  
وأحد وعشرون . قال : لأن الغرض في هذه الانفراد والذي نصف الاثنين ، قال :  
قال : وأما أحد في نحو قولنا : ما بها أحد ، ودَيّار ، فإنما هي للإحاطة والعموم .  
والمعنيان - كما ترى - مختلفان . هكذا قال ، وهو الظاهر .

ومنه قول المفسرين في قوله تعالى : ( مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ) أي مع الله ، ليس  
أنّ ( إلى ) في اللغة بمعنى مع ، ألا تراك لا تقول : سرت إلى زيد ، وأنت تريد : سرت  
مع زيد ، هذا لا يُعرف في كلامهم ، وإنما جاز هذا التفسير في هذا الموضع ، لأن  
النبيّ إذا كان له أنصار فقد انضموا في نصرتهم إلى الله ، فكأنه قال : مَنْ أَنْصَارِي  
منضمين إلى الله ، كما تقول : زيد إلى خير ، وإلى دعة ، وستر ، أي آو إلى هذه  
الأشياء ومنضم إليها . فإذا انضم إلى الله فهو معه لا محالة . فعلى هذا فسرّ المفسرون  
هذا الموضع .

ومن ذلك قول الله - عزّ وجلّ - ( يَوْمَ نَقُولُ لِلْهَيْمَمِ هَلْ أَمْتَلَأْتِ ، وَتَقُولُ  
هَلْ مِنْ مَزِيدٍ ) قالوا : معناه : قد امتلأت ، وهذا أيضاً تفسير على المعنى دون اللفظ ،  
و ( هل ) مبهمة على استفهامها . وذلك كقولك للرجل لا تشك في ضعفه عن الأمر :  
هل ضعفت عنه ، وللإنسان يحب الحياة : هل تحب الحياة ، أي فكما تحبها فليكن  
حفظك نفسك لها ، وكما ضعفت عن هذا الأمر فلا تتعرض لمثله مما تضعف عنه ، وكأن  
الاستفهام إنما دخل هذا الموضع ليتبع الجواب عنه بأن يقال : نعم فإن كان كذلك  
فيحتاج عليه باعترافه به ، فيجعل ذلك طريقاً إلى وعظه أو تبيكيته . ولو لم يعترف في  
ظاهر الأمر به لم يقو توقيفه عليه ، وتحذيره من مثله ، قوّته إذا اعترف به لأن الاحتجاج

---

(١) ذو الجليل : موضع قرب مكة .

على المعترف أقوى منه على المنكر أو المتوقف ، فكذلك قوله سبحانه : هل امتلأت  
فكانها قالت : لا ، فقل لها : بالغى في إحراق المنكر كان لك فيكون هذا خطاباً في  
اللفظ لجهنم ، وفي المعنى للكفار . وكذلك جواب هذا من قولها : هل من مزيد ،  
أي أتعلم يا ربنا أن عندي مزيداً ؟ فجواب هذا منه — عزّ اسمه — لا ، أي فكما أن  
لامزيد فحسبي ما عندي . فعليه قالوا في تفسيره : قد امتلأت ، فتقول : ما من مزيد .  
فاعرف هذا ونحوه وبالله التوفيق .

★ ★ ★

## باب في قوة اللفظ لقوة المعنى (١)

هذا فصل من العربية حسن . ومنه قولهم : خَشِنَ واخشوشن . فمعنى خَشِنَ دون معنى اخشوشن ، ايما فيه من تكرير العين وزيادة الواو . ومنه قول عمر رضي الله عنه : اخشوشنوا وتمعددوا : أي اصلبوا وتقاهوا في الحُسنة (٢) . وكذلك قولهم : أعشب المكان ، فإذا أرادوا كثرة العُشب فيه قالوا : اعشوشب . ومثله حلا واحلولي ، وخلق (٣) واحلولي ، وغدِنَ واغدودن (٤) . ومثله باب فَعَّلَ وافْتَعَلَ ، نحو قدر واقتدر . فاقتدر أقوى معنى من قولهم : قدر : كذلك قال أبو العباس وهو محض القياس ، قال الله سبحانه : ( أخذ عزيز مقتدر ) ، فمقتدرها هنا أوفق من قادر ، من حيث كان الموضع لتفخيم الأمر وشدة الأخذ . وعليه — عندي — قول الله — عز وجل — ( لما ماكسبت وعليها ما اكتسبت ) وتأويل ذلك أن كسب الحسنة بالإضافة إلى اكتساب السيئة أمر يسير ومستصغر . وذلك لقوله — عز اسمه — : ( من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ومن جاء بالسيئة فلا يجزى إلا مثلها ) أفلا ترى أن الحسنة تصغر بإضافتها إلى جزائها ، صغر الواحد إلى العشرة ، ولما كان جزاء السيئة إنما هو بثلاثها لم تحتقر إلى الجزاء عنها ، فعلم بذلك قوة فعل السيئة على فعل الحسنة ، ولذلك قال — تبارك وتعالى — : ( تكاد السهوات يتفطرن منه وتنشق الأرض وتخر الجبال هداً أن دعوا للرحمن ولدا ) فإذا كان فعل السيئة ذاهباً بصاحبه إلى هذه الغاية البعيدة المترامية ، عظم قدرها وقُبح لفظ العبارة عنها ، فقليل : ماكسبت وعليها ما اكتسبت . فزيد في لفظ فعل السيئة وانتقص من لفظ فعل الحسنة ، لما ذكرنا ، ومثله سواء بيت الكتاب :

أنا اقتسمنا خطيتنا بيننا  
فحملت برة واحملت فجنا  
فعبّر عن البرّ بالحمل ، وعن الفجرة بالاحتمال . وهذا هو ما قلناه في قوله — عز اسمه — : ( لما ماكسبت وعليها ما اكتسبت ) ، لافرق بينهما . وذاكرت بهذا الموضع بعض أشياخنا من المتكلمين فسُرَّ به ، وحسن في نفسه .

(١) ٢٦٤/٣ حتى ٢٦٩ .

(٢) الحُسنة مصدر عشن ، كالحسونة .

(٣) خلق : كان خليقاً وجديراً . ويقال : اخلولق السحاب : استوى وصار خليقاً للمطر .

(٤) الغدن : اللبن .

ومن ذلك أيضاً قولهم : رجل جميل ، ووضيء ، فإذا أرادوا المبالغة في ذلك قالوا : وُضِيَاء ، وَجُمَال ، فزادوا في اللفظ هذه الزيادة لزيادة معناه ، قال :  
والمرء يلحقه بفتيان الندى خلُق الكريم وليس بالوُضِيَاء  
وقال :

تمشي بجمهم حسن مُسْلَاح أجيمٌ حتى همَّ بالصباح  
وقال : — منه ضفيحة وجه غير جُدَال —

وكذلك حَسَنٌ وحُسَّان ، قال (١) :

دار الفتاة التي كنا نقول لها ياظبية عَطُلاً حُسَّانة البعيد

وكان أصل هذا إنما هو لتضعيف العين في نحو المال ، نحو قطع وكسّر وبأيهما .  
وإنما جعلنا هذا هو الأصل لأنه مطرد في بابه أشد من اطراد باب الصفة . وذلك نحو  
قولك : قَطَعَ وقَطَعَ ، وقام الفرس وقَوِّمَت الخيل ، ومات البعير ومَوِّت الإبل ،  
ولأن العين قد تضعفت في الاسم الذي ليس بوصف ، نحو قَبِرَ وتَمَرَّ وحَمَرَّ (٢) .

فدل ذلك على سعة زيادة العين . فأما قولهم : خُطَّاف وإن كان اسماً فإنه  
لاحق بالصفة في إفادة معنى الكثرة ، ألا تراه موضوعاً لكثرة الاختطاف به ، وكذلك  
سَكَّين ، إنما هو موضوع لكثرة تسكين الذابح به . وكذلك البَزَّاز والعَطَّار والقَصَّار  
ونحو ذلك ، إنما هي لكثرة تعاطي هذه الأشياء وإن لم تكن مأخوذة من الفعل . وكذلك  
النُسَّان لهذا الطائر ، كأنه قيل له ذلك لكثرة نسفه بجناحيه . وكذلك الخَضَّار  
للطائر أيضاً ، وكأنه قيل له ذلك لكثرة خضبرته ، والخَوَّار لقوة حوَّره وهو  
بياضه (٣) وكذلك الرُّمِّل والرُّمَّيل والزَّمَال ، إنما كررت عينه لقوة حاجته إلى أن  
يكون تابعاً وزمِيلاً . وهو باب منقاد .

(١) الشماخ

(٢) لبر واحدة قبرة من الطيور ، والتمر جمع التمرة . وهو طائر أصفر من العصفور . وحمر طائر  
واحدته حسرة .

(٣) هو الدقيق الأبيض .

ونحو من كثير اللفظ لتكثير المعنى العِدُولُ عن معتاد حاله . وذلك فَعَالٌ في معنى فَعِيلٌ ، نحو طَوَّالٌ ، فهو أبلغ معنى من طويل ، وعَرَّاضٌ ، فإنه أبلغ معنى من عريض . وكذلك خَفَّافٌ من خفيف ، وقَلَالٌ من قليل وسُرَّاعٌ من سريع ، ففَعَالٌ - لعمري - وإن كانت فَعِيلٌ في باب الصفة . فإن فَعِيلًا أخصّ بالباب من فعال ، ألا تراه أشدّ انقياداً منه ، تقول : جميل ولا تقول : جَمَالٌ وبطيء ولا تقول : بَطَاءٌ ، وشديد ولا تقول : شُدَادٌ ولحم غريض ولا يقال غَرَّاضٌ . فلما كانت فَعِيلٌ هي الباب المطرّد وأريدت المبالغة ، عدلت إلى فَعَالٌ ، فصارعت فَعَالٌ بذلك فَعَالًا . والمعنى الجامع بينهما خروج كل واحد منهما عن أصله . أما فَعَالٌ فبالزيادة ، وأما فَعَالٌ فبالانحراف به عن فَعِيلٌ .

وبعد فإذا كانت الألفاظ أدلة المعاني ، ثم زيد فيها شيء أوجبت القسمة له زيادة المعنى به وكذلك إن انحرَفَ به عن سَمْتِهِ وهَدْيَتِهِ كان ذلك دليلاً على حادث متجدّد له . وأكثر ذلك أن يكون ماحدث له زائداً فيه ، لا منتقصاً منه ؛ ألا ترى أن كل واحد من مثالي التحقير والتكسير عارضان للواحد ، إلا أن أقوى التغيرين هو ماعرض لمثال التكسير . وذلك أنه أعرض للإنخراج عن الواحد والزيادة في العدة ، فكان أقوى من التحقير ؛ لأنه مَبْتَقٍ للواحد على إفراده .

ولذلك لم يعتدّ التحقير سبباً مانعاً من الصرف ، كما اعتدّ التكسير مانعاً فيه ؛ ألا تراك تصرف درهما ودينيرا ، ولا تصرف دراهم ولا دنانير لما ذكرنا . ومن هنا حمل سبويه مثال التحقير على مثال التكسير ، فقال تقول : سريحين ؛ لقولك : سراحين ، وضبيعين ؛ لقولك : ضباعين ؛ وتقول سكيران ؛ لأنك لا تقول : سكارين . هذا معنى قوله وإن لم يحضرنا الآن حقيقة لفظه . وسألت أبا عليّ عن ردّ سبويه مثال التحقير إلى مثال التكسير فأجاب بما أثبتنا آنفاً . فاعرف ذلك إلى ما تقدّمه .



## باب في نقص الأوضاع إذا ضامتها طارئ عليها (١)

من ذلك لفظ الاستفهام ، إذا ضامته معنى التعجب استحال خبراً . وذلك قولك مررت برجل أي رجل . فأنت الآن خبر بتناهي الرجل في الفضل ، ولست مستفهماً وكذلك مررت برجل أيما رجل لأن ما زائدة . وإنما كان كذلك لأن أصل الاستفهام الخبر ، والتعجب ضرب من الخبر . فكأن التعجب لما طرأ على الاستفهام إنما أعاده إلى أصله : من الخبرية .

ومن ذلك لفظ الواجب ، إذا لحقته همزة التقرير عاد نفيًا ، وإذا لحقت لفظ النفي عاد إيجاباً . وذلك كقول الله سبحانه : ( أأنت قلت للناس ) أي ما قلت لهم ، ( الله آذن لكم ) . أي لم يأذن لكم . وأما دخولها على النفي فكقوله — عز وجل : ( ألسن بربكم ) أي أنا كذلك ، وقول جرير : ألسن خير من ركب المطايا .

أي أنتم كذلك . وإنما كان الإنكار كذلك لأن منكير الشيء إنما غرضه أن يحيله إلى عكسه وضده . فلذلك استحال به الإيجاب نفيًا ، والنفي إيجاباً .

ومن ذلك أن تصنف العكس ، فإذا أنت فعلت ذلك فقد أخرجته به عن حقيقة ماوضع له ، فأدخلته معنى لولا الصفة لم تدخله إياه . وذلك أن وضع العلم أن يكون مستغنياً بلفظه عن عدة من الصفات ، فإذا أنت وصفته فقد سلبته الصفة له ما كان في أصل وضعه مراداً فيه : من الاستثناء بلفظه عن كثير من صفاته . وقد ذكرنا هذا الموضع فيما مضى . فتأمل هذه الطريقة ، حتى إذا ورد شي منها عرفت مذهبه .

\*\*\*

## باب في الاستخلاص من الأعلام معاني الأوصاف (١)

من ذلك ما أنشدناه أبو علي - رحمه الله - من قول الشاعر :

أنا أبو المنهال بعض الأحيان ليس عليّ حسبي بضؤلان (٢)

أنشدنيه - رحمه الله - ونحن في دار الملوك . وسألني عما يتعلّق به الظرف الذي هو ( بعض الأحيان ) فخصنا فيه إلى أن برّد في اليد من جهته أنه يحتمل أمرين : أحدهما أن يكون أراد : أنا مثل أبي المنهال ، فيعمل في الظرف على هذا معنى التشبيه ، أي أشبه أبا المنهال في بعض الأحيان . والآخر قد عُرّف من أبي المنهال هذا الغناء والنجدة . فإذا ذكر فكأنه قد ذكرنا ، فيصير معناه إلى أنه كأنه قال : أنا المغني في بعض الأحيان ، أو أنا النجد (٣) في بعض تلك الأوقات .

أفلا تراك كيف انتزعت من العكس الذي هو ( أبو المنهال ) معنى الصفة والفعلية .

ومنه قولهم في الخبر . إنما سُميت هانثاً لتهنأ (٤) وعليه جاء نابغة ، لأنه نبغ فسمي بذلك فهذا - لعمرى - صفة غلبت ، فبقي عليها بعد التسمية بها بعض ما كانت تفيد من معنى الفعل من قبل . وعليه مذهب الكتاب في ترك صرف أحمر إذا سُمي به ثم نكّر . وقد ذكرنا ذلك في غير موضع .

إلا أنك على الأحوال قد انتزعت من العكس معنى الصفة . وقد مرّ بهذا الموضع الطائي الكبير ، فأحسن فيه ، واستوفى معناه . فقال : (٥)

فلا تحسباً هنداً لها الغدرُ وحدها سجيّة نفس كل غانية هند  
فقوله كل غانية هند متناه في معناه ، وأخذ لأقصى مداه : ألا ترى أنه كأنه قال : كل غانية غادرة أو قاطعة أو خائنة أو نحو ذلك .

(١) ٢٧٠/٣ - ٢٧٣ .

(٢) بضؤلان أي بضئيل .

(٣) الشجاع الماضي فيما يعجز غيره .

(٤) أي لتعطي ، يضرب لمن عرف بالاحسان .

(٥) من قصيدة لأبي تمام حبيب بن أوس .

ومنه قول الآخر :

إنّ الذئاب قد اخضرت برائتها  
والناس كلُّهم بتكسر إذا شبعوا  
أي إذا شبعوا تعادوا وتغادروا ، لأنّ بكرا هكذا فعلها .

ونحو من هذا — وإن لم يكن الاسم المقول عليه علماً — قول الآخر :

مأملك اجتاحت المنايا  
كلُّ فؤادٍ عليك أمّ

كأنه قال : كلُّ فؤادٍ عليك حزين أو كئيب ، إذ كانت الأم هكذا غالب أمرها ،  
لاسيما مع المصيبة وعند نزول الشدة .

ومثله في النكرة أيضاً قولهم : مررت برجل صوفٍ تكتّهُ ، أي خشنة ونظرت  
إلى رجل خنزٍ قميصه أي ناعم ، ومررت بقاع عرّيجٍ كله أي جاف وخشن . وإن  
جعلت ( كله ) توكيداً لـ ( عرّيج ) من الضمير فالحال واحدة ؛ لأنه لم يتضمن  
الضمير إلا لما فيه من معنى الصفة . ومن العَلَم أيضاً قوله (١) :

أنا أبو بُردة إذ جدّ الوَهْلُ

أي أنا المغني والمجدي عند اشتداد الأمر .

وقريب منه قوله :

أنا أبوها حينَ تستبغي أبسا (٢)

أي أنا صاحبها ، وكافلها وقت حاجتها إلى ذلك .

ومثله وأحسن صنعة منه :

لاذعرتُ السّوامَ في فلق الصبِّ — سح مغيرا ولا دُعيتُ يزيدا (٣)

أي لا دعيت الفاضل المغني ؛ هذا يريد وليس يتمدّح بأن اسمه يزيد ؛ لأن يزيد ليس  
موضوعاً بعد النقل عن الفعلية إلا للعلمية . فلئما تمدّح هنا بما عرّف من فضـ وحنائه .  
وهو كثير . فإذا مرّ بك شيء منه فقد عرفتكَ طريقه .

(١) ينسب هذا الرجل إلى الأعرج المغني أو عمرو بن يثري . قاله في وقعة الجمل .

(٢) تستبغي : تبغي وتطلب .

(٣) السّوام : الإبل الراعية .

## مسائل من الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري

- ١ - الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم      المسألة الأولى
- ٢ - نعم وبش أفعلان هما أم اسمان      المسألة الرابعة عشرة
- ٣ - هل يجوز التعجب من السواد والبياض دون غيرهما      المسألة السادسة عشرة  
من الألوان
- ٤ - القول في تقديم خبر « مازال » وأخواتها عابهن      المسألة السابعة عشرة
- ٥ - القول في أصل الاشتقاق ، الفعل هو أو المصدر      المسألة الثامنة والعشرون
- ٦ - هل يجوز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه      المسألة الثلاثون
- ٧ - القول في الفصل بين المضاف والمضاف إليه      المسألة الستون
- ٨ - هل يجوز العطف على الضمير المخفوض
- ٩ - المسألة الزبورية      المسألة التاسعة والتسعون
- ١٠ - هل يجوز مدّ المقصور وقصر الممدود في      المسألة التاسعة بعد المئة  
ضرورة الشعر
- ١١ - وزن سيّد وميّت ونحوهما      المسألة الخامسة عشرة بعد المئة
- ١٢ - وزن خطايا ونحوه      المسألة السادسة عشرة بعد المئة
- ١٣ - وزن إنسان وأصل اشتقاقه      المسألة السابعة عشرة بعد المئة
- ١٤ - وزن أشياء .



## أبو البركات الأنباري

أبو البركات عبدالرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيدالله بن أبي سعيد الأنباري  
الملقب كمال الدين النحوي المتقن الفقيه العابد الزاهد .

كان من الأئمة المشار إليهم في علم النحو ، سكن بغداد من صباه إلى أن مات  
وتفقه على مذهب الشافعي بالمدرسة النظامية ، وتصدر لإقراء النحو بها ، وقرأ اللغة  
على أبي منصور الجواليقي ، وصحب هبة الله بن الشجري ، وتفقه على سعيد بن الرزاز ،  
وصار معيداً في المدرسة النظامية . وكان يعقد مجلس الوعظ ، وكان إماماً ثقة صدوقاً ،  
فقيهاً مناظراً غزير العلم ، تقياً عفيفاً ، لا يقبل من أحد شيئاً ، خشن العيش والمأكل ،  
لم يتلبس من الدنيا بشيء ، ودخل الأندلس ، فذكره ابن الزبير في الصلة .

وكانت ولادته في شهر ربيع الآخر سنة ثلاث عشرة وخمسمئة ، وتوفي ليلة  
الجمعة سنة سبع وسبعين وخمسمئة

كان زاهداً متقشفاً ، قيل إن المستضيء سيراه خمسمئة دينار فردّها ، فقالوا  
له : اجعلها لولدك ، فقال : إن كنت خلقتة فأنا أرزقه ، وكان لا يوقد عليه ضوء ،  
وتحت حصر ، وعليه ثوب وعمامة ، ولسان حال ابن الأنباري يحيب عن زهده في  
الدنيا وبعده عنها بأنه سلك طريق العلم فبلغ مطلوبه منه ، ولو أراد المال لسلك سبيله .

لزم داره وانقطع للعلم والعبادة ، وأقبل على تأليف الكتب في الفقه وغيره ،  
وعلم الكلام واللغة وفن الجدل والمناظرة ، وفنون العربية .

من مؤلفاته : هداية الداهب في معرفة المذاهب ، وبداية الهداية ، وفي الأصول :  
الداعي إلى الإسلام في علم الكلام ، والنور اللاحق في اعتقاد السلف الصالح ، وله في  
اللغة والنحو ما يزيد على خمسين مصنفاً ، منها نزهة الألباء في طبقات الأدباء وأسرار  
العربية ، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، واللمعة  
في صنعة الشعر .

## مسألة

### الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوَسْمِ - وهو العلامة - وذهب البصريون إلى أنه مشتق من السُّمُو - وهو العلُو .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مشتق من الوَسْمِ لأن الوَسْمَ في اللغة هو العَلَامَةُ ، والاسْمُ وَسْمٌ على المسمى ، وعلامة له يعرف به ، ألا ترى أنك إذا قلت زيد أو عمرو دلَّ على المسمى ، فصار كالوسْمِ عليه ؟ فلهذا قلنا : إنه مشتق من الوَسْمِ ، ولذلك قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب : الاسمُ سِمَةٌ تَوْضَعُ على الشيء يعرف بها . والأصلُ في اسم وَسْمٌ ، إلا أنه حذفت منه الفاء التي هي الواو في وَسْمٍ ، وزيدت الهمزة في أوله عيوضاً عن المحذوف ، ووزنه إعْلٌ ، لحذف الفاء منه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مشتق من السُّمُو لأن السُّمُو في اللغة هو العلُو ، يقال : سَمًا يَسْمُو سُمُوًا ، إذا علَا ، ومنه سميت السماء سَمَاءً لعلوها ، والاسم يعلُو على المسمى ، ويدل على ما نحته من المعنى ، ولذلك قال أبو العباس محمد بن يزيد المبرِّد : الاسم مادلٌ على مسمى تحته ، وهذا القول كثاف في الاشتقاق ، لافي التحديد ، فلما سَمَّا الاسمُ على مُسَمَّاهُ وَعَلَا على ما تحته من معناه دلَّ على أنه مشتق من السُّمُو ، لا من الوَسْمِ .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا إنه مشتق من السُّمُو وذلك لأن هذه الثلاثة الأقسام (١) - التي هي الاسم والفعل والحرف - ها ثلاثٌ مَرَاتِبَ ، فمنها ما يُخْبَرُ به ويُخْبَرُ عنه وهو الاسمُ ، نحو « الله رَبُّنَا ، وعِندَ نَبِيِّنَا » وما أشبه ذلك ، فأخبرت بالاسم وعنه ، ومنها ما يُخْبَرُ به ولا يُخْبَرُ عنه ، وهو الفعل ، نحو « ذَهَبَ »

(١) اقرأ كلمة « الثلاثة » بالنصب عل أنها بدل من اسم الإشارة ، واقرأ كلمة « الأقسام » بالنصب أيضاً عل أنها بدل من الثلاثة ، ولا تضيف الثلاثة إلى الأقسام كما كنت تضيف لو قلت « ثلاثة الأقسام » فإن إضافة اسم العدد المقترن بال إلى المعلوم المقتن بها أيضاً ملغى كوني يرى المحققون من النحاة أنه بمزول عن السماع والقياس .

زيد ، وانطلق عمرو » وما أشبه ذلك ، فأخبرت بالفعل ، ولو أخبرت عنه فقلت « ذَهَبَ ضَرَبَ ، وانطلقَ كَتَبَ » لم يكن كلاماً ؛ ومنها ما لا يخبر به ولا يخبر عنه ، وهو الحرف ، نحو « مِينٌ ، وَلَنْ ، وَلَمْ ، وَبَلْ » وما أشبه ذلك ؛ فلما كان الاسمُ يخبر به ويخبر عنه ، والفعل يخبر به ولا يخبر عنه ، والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه ، فقد سما ( الاسمُ ) على الفعل والحرف : أي عِلّاً ، فدلّ على أنه من السُّمُو . والأصلُ فيه سِمُوٌّ على وزن فِعْلٍ — بكسر الفاء وسكون العين — فحذفت اللام التي هي الواو وجعلت الهمزة عِيَوْضاً عنها ، ووزنه لَفْعٌ ؛ لحذف اللام منه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم « إنما قلنا إنه مشتق من الوَسْمِ لأن الوَسْمَ في اللغة العلامة ، والاسم وَسْمٌ على المسمى وعلامة عليه يعرف به » قلنا : هذا وإن كان صحيحاً من جهة المعنى إلا أنه فاسد مسن جهة اللفظ ، وهذه الصناعة لفظية ، فلا بُدَّ فيها من مراعاة اللفظ . ووجه فساد من جهة اللفظ من خمسة أوجه :

الوجه الأول : أنا أجمعنا على أن الهمزة في أوله همزة التعويض ، وهمزة التعويض إنما تقع تعويضاً عن حذف اللام ، لا عن حذف الفاء ، ألا ترى أنهم لما حذفوا اللام التي هي الواو من بَسَوِ عَوَّضُوا عنها الهمزة في أوله فقالوا : ابْنٌ ، ولما حذفوا الفاء التي هي الواو من وَعَدِ لم يُعَوَّضُوا عنها الهمزة في أوله فلم يقولوا إَعْدٌ ، وإنما عَوَّضُوا عنها الهاء في آخره فقالوا : عِدَةٌ ؛ لأن القياس فيما حُذِف منه لَامُهُ أن يُعَوَّضَ بالهمزة في أوله ، وفيما حذف منه فَاؤُهُ أن يُعَوَّضَ بالهاء في آخره ، والذي يدل على صحة ذلك أنه لا يوجد في كلامهم ما حذف فَاؤُهُ وعَوَّضَ بالهمزة في أوله ، كما لا يوجد في كلامهم ما حذف لَامُهُ وعَوَّضَ بالهاء في آخره ، فلما وجدنا في أول « اسم » همزة التعويض علمنا أنه محذوف اللام ، لا محذوف الفاء ؛ لأن حَمَلَهُ على ماله تَطْيِيرٌ أوَّلِي من حَمَلِهِ على ما ليس له نظير ؛ فدلّ على أنه مشتق من السُّمُو لا من الوَسْمِ .

والوجه الثاني : أنك تقول « يُسَمِّيْتُهُ » ولو كان مشتقاً من الوَسْمِ لوجب أن تقول « وَسَمْنُهُ » فلما لم تقل إلا « أَسَمِّيْتُ » دلّ على أنه من السُّمُو ، وكان الأصل

فيه « أَسْمَوْتُ » ، إلا أن الواو التي هي اللام لما وقعت رابعة قلبت ياء ، كما قالوا : أَعْلَيْتُ ، وأدعيت ، والأصل : أعلوت ، وأدعوت ، إلا أنه لما وقعت الواو رابعة قلبت ياء ، فكذاك هاهنا .

ولما وجب أن يُقْلَبَ الواو ياء رابعة من هذا النحو حملًا للماضي على المضارع والمضارع يجب قلب الواو فيه ياء نحو « يُعْلِي ، وَيُدْعِي ، وَيُسَمِّي » والأصل فيه « يُعْلِيو ، وَيُدْعَو ، وَيُسَمَّو » وإنما وجب قلبها ياء في المضارع لوقوعها ساكنة مكسوراً ما قبلها ، لأن الواو متى وقعت ساكنة مكسوراً ما قبلها وجب قلبها ياء ، ألا ترى أنهم قالوا : مِيقات ، وميعاد ، وميزان ، والأصل : مِوقَات ، ومِوَعَاد ، ومِوَزَان ، لأنه من الوقت ، والوعْد ، والوزن ، إلا أنه لما وقعت الواو ساكنة مكسوراً ما قبلها وجب قلبها ياء ، فكذاك هاهنا . وإنما حملوا الماضي على المضارع مُرَاعَاة لما بَنَوْا عليه كلامهم من اعتبار حكم المشاكلة ، والحفاظة على أن تجرى الأبواب على سَنَنِ واحد ، ألا ترى أنهم حملوا المضارع على الماضي إذا اتصل به ضمير جماعة النسوة نحو « تَضْرِبْنَ » وحذفوا الهمزة من أخوات « أَكْرِمُ » نحو « تُكْرِم ، وتُكْرِم ، ويُكْرِم » والأصل فيه « نُؤْكْرِم ، وتُؤْكْرِم ، ويؤْكْرِم » كما قال :

— فَإِنَّهُ أَهْلٌ لَأَنْ يُؤْكَرِمَا —

حملاً على أَكْرِمُ . وإنما حذفنا إحدى الهمزتين من « أَكْرِم » لأن الأصل فيه « أَكْرِمُ ، فلما اجتمع فيه همزتان كرهوا اجتماعهما ، فحذفوا إحداهما تخفيفاً ، ثم حملوا سائر أخواتها عليها في الحذف ، وكذلك حذفوا الواو من أخوات يَتَعَدُّ ، نحو « أَعِدُّ ، وتَعِدُّ وتَعِدُّ » والأصل فيها : أَوْعِدُّ ، وتَوَعِدُّ ، وتَوَعِدُّ ، حملاً على يَتَعَدُّ ، وإنما حذفوا الواو من « يَدُّ » لوقوعها بين (١) ياء وكسرة ، ثم حملوا سائر أخواتها

(١) جملة ما يشترط لحذف الواو التي هي فاء الفعل من المضارع ثلاثة شروط :

الأول : أن تكون ياء المضارعة مفتوحة ، فلو كانت الياء مضمومة كما في نحو يوافق ويؤام وكما في نحو يوعد ويؤلد ويوزن — بالبناء الجهول — لم تحذف الواو ، لأن ضمة الياء تجانس الواو فتشد أزرها وتمنحها من تسلط الياء عليها .

والشرط الثاني : أن تكون عين الفعل مكسورة ، فلو كانت العين مضمومة نحو يوجه ويؤشؤ ، أو كانت مفتوحة نحو يوهل ، ونحو يوصل ويوعد ويؤفى — بالبناء الجهول — لم تحذف الواو ، لأن الفتحة التي بعدها لا تجانس الياء التي قبلها فلا تتقوى بها الياء .

والشرط الثالث : أن يكون وقوع الواو بين ياء مفتوحة وكسرة في فعل ، فلو كان وقوع ذلك في اسم نحو يوحسد — على مثال يقطن من الوحد — لم تحذف الواو .

عليها في الحذف ، كُئِلُ ذلك لتحصل التشاكل والفسرار من نَفْرة الاختلاف ،  
فكذلك هادنا حملوا الماضي على المضارع ، وبل أولى ، وذلك لأن مراعاة المشاكلة  
بالقلب أَقْبَسُ من مراعاة المشاكلة بالحذف ، لأن القلب تغيير يعرض في نفس الحرف ،  
والحذف إسقاط لأصل الحرف ، والإسقاط في باب التغيير أتمُّ من القلب ، فإذا جاز  
أن يُرَاعُوا المشاكلة بالحذف فبالقلب أولى .

وأما قلب الواو ياء في الماضي في نحو « تَغَارَيْتُ » و « تَرَجَّيْتُ » وإن لم تقلب ياء  
في المضارع لأن الأصل في تغازيت : غازيت ، وفي ترجيت : رجيت ، فزيدت التاء  
فيهما لتدلَّ على المطاوعة ، وغازيت ورجيت يجب قلب الواو فيهما ياء في المضارع ،  
ألا ترى أنك تقول في المضارع : أَغَارِي ، وَأَرْجِي ، فكذلك في الماضي ، وإذا لزم  
هذا القلب قبل الزيادة في « غازيت أَغَارِي » و « رجيت أَرْجِي » فكذلك بعد الزيادة  
في تغازيت و « تَرَجَّيْتُ » ، حملاً لتغازيت على غازيت ، و « تَرَجَّيْتُ » على رجيت ،  
مراعاة للتشاكل ، وفراراً من نَفْرة الاختلاف .

والوجه الثالث : أنك تقول في تصغيره « سُمِّيَ » ولو كان مشتقاً من الوَسم  
لكان يجب أن تقول في تصغيره « وَسِمَ » كما يجب أن تقول في تصغير زينة : وَزَيْتَ ،  
وفي تصغير عدة : وَعَيْدَ ، لأن التصغير يردُّ الأشياء إلى أصولها ، فلما لم يجوز أن  
يقال إلا سُمِّيَ دلَّ على أنه مشتق من السُّمِّ ، لا من الوَسم .

والأصل في سَمِي : سُمِّيَ ، إلا أنه لما اجتمعت الياء والواو والسابق  
منهما ساكن قلبوا الواو ياء ، وجعلوها ياء مشددة ، كما قالوا : سَيِّدٌ وَجَيِّدٌ وَهَيِّنٌ  
وَمَيِّتٌ . والأصل فيه : سَيَّودَ وَجَيَّودَ وَهَيَّنَ وَمَيَّنَ ؛ لأنه من السَّود  
والجودة والموان والموت ، إلا أنه لما اجتمعت الياء والواو والسابق منهما ساكن قلبوا  
الواو ياء ، وجعلوها ياء مشددة ، وكذلك أيضاً قالوا : طَوَّيْتُ طَيِّاً ، وَلَوَّيْتُ  
لَيِّاً ، وَشَوَّيْتُ شَيِّاً ، والأصل فيه : طَوَّيَّ وَلَوَّيَّ وَشَوَّيَّ ، إلا أنه لما اجتمعت الواو  
الياء والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء ، وجعلوها ياء مشددة ، وإنما وجب قلبُ  
الواو إلى الياء دون قلب الياء إلى الواو لأن الياء أَخَفُّ من الواو ؛ فلما وجب قلب أحدهما  
إلى الآخر كان قلبُ الأثقل إلى الأخف أولى من قلب الأخف إلى الأثقل .

والوجه الرابع : أنك تقول في تكسيره « أَسْمَاءُ (١) » ولو كان مشتقاً من الوَسم لوجب أن تقول : أوسام ، وأواسيم ، فلما لم يجوز أن يقال إلا أسماء دل على أنه مشتق من السمو ، لا من الوسم .

والأصل في أَسْمَاءُ أَسْمَاو ، إلا أنه لما وقعت الواو طرفاً وقبلها ألف زائدة قلبت همزة كما قالوا : سَمَاءُ ، وَكِسَاءُ ، وَرَجَاءُ ، وَنَجَاءُ . والأصل فيه : سِماو ، وَكِساو ، وَرِجاو ، وَنِجاو ؛ لقولهم : سَمَوْتُ وَكَسَوْتُ وَرَجَوْتُ وَنَجَوْتُ ، إلا أنه لما وقعت الواو طرفاً وقبلها ألف زائدة قلبت همزة .

ومتهم من قال : إنما قلبت ألفاً لأن الألف التي قبلها لما كانت ساكنة خفية زائدة — والحرف الساكن حاجزٌ غيرُ حصينٍ — لم يعتدوا بها ، فقدروا أن الفتحة التي قبل الألف قد وليت الواو وهي متحركة ، والواو متى تحركت وانفتح ما قبلها وجب أن قلب ألفاً ، ألا ترى أنهم قالوا : سَمَا ، وَعَلَا ، ودَعَا ، وَغَزَا ، والأصل فيها سَمَوَ وَعَلَوَ ودَعَوَ وَغَزَوَ ؛ لقولهم : سَمَوْتُ وَعَلَوْتُ ودَعَوْتُ وَغَزَوْتُ ، إلا أنه لما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً ، فكل ذلك هاهنا قلبوا الواو في أَسْمَاوِ ألفاً ، فاجتمع فيه ألفان : ألف زائدة ، وألف منقلبة عن لام الكلمة ، والألفان ساكنان ، وهما لا يجتمعان ، فقلب الألف الثانية المنقلبة عن لام الكلمة همزةً لالتقاء الساكنين ، وإنما قلبت إلى همزة دون غيرها من الحروف لأنها أقربُ الحروف إليها ، لأن همزة هَوَايَ كما أن الألف هَوَايَ ، فلما كانت أقربَ الحروف إليها ، كان قلبها إليها أولى من قلبها إلى غيرها .

(١) وقد جمعوا « أسماء » على « أسامي » بتشديد الياء — وأصله على مذهب البصريين « أساميو » مثل قراطيس وعصافير ، أما الياء فهي منقلبة عن حرف اللين الذي هو الألف في أسماء وقرطاس والواو في عصفور ، وأما الواو فهي لام الكلمة على مذهبهم ، فلما اجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة وكان السابق منها ساكناً قلبوا الواو ياء ثم أدخلوا الياء في الياء ، وربما حذفوا الياء المنقلبة عن حرف اللين وأبقوا الواو فانقلبت ياء لتطرفها إثر كسرة فقالوا « الأسامي » . تحذف هذه الياء الخفيفة في حالتي الرفع والجر ، ومن ذلك قول الشاعر :

ولنا أسسام مائليش يغيرنا ومشاهد تهتل حين ترانسا

والوجه الخامس : أنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا في اسم : سُمِّيَ ، على  
مثال عَلِيٍّ ، والأصل فيه سُمُوٌّ ، إلا أنهم قلبوا الواو منه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ،  
فصار سُمِيٌّ ، قال الشاعر :

واللهُ أَسْمَاكَ سُمِيٌّ مُبَارَكَا      آثَرَكَ اللهُ بِهِ إِشَارَكَا (١)



---

(١) هذا بيت من الرجز المشطور ، « أَسْمَاكَ » أراد : أَلْهِمْ أَهْلَكَ أَنْ يَسْمُوكَ و « سُمِيٌّ » أي اسماً ، « مُبَارَكَا »  
أي ذا بركة ، « آثَرَكَ » مَيَّزَكَ وَاخْتَصَلَكَ ، و « إِشَارَكَا » هو مصدر مضاف إل ضمير المخاطب .

## مسألة

القول في نِعَم وبِس ، أَفِعْلَانِ هما أم اسمان ؟

ذهب الكوفيون إلى أن « نِعَم » ، « وبِس » اسمان مُبْتَدَأَان . وذهب البصريون إلى أنهما فعْلان ماضيان لا يتصرفان ، وإليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين : أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنهما اسمان دخول حرف الخفض عليهما ، فإنه قد جاء عن العرب أنها تقول « ما زيد يَنِعَم الرجل » قال حسان بن ثابت :

أَلَسْتُ بِنِعَمِ الْجَارِ يُؤَلِّفُ بَيْتَهُ      أَخَاقِلَةَ أَوْ مُعْدِمَ الْمَالِ مُصْرِمًا (١)  
وحكي عن بعض فصحاء العرب أنه قال « نِعَمَ السَّيْرِ عَلَى بَيْتِشَ الْعَيْرِ » وحكى أبو بكر بن الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب عن سلمة عن الفراء أن أعرابياً بَشَّرَ بمولودة فقيل له : نعم المولودة مولودتك ! فقال « والله ما هي بنعم المولودة : نُصِرْتُهَا بكاءً ، وبِئْرُهَا سرقة » فأدخلوا عليهما حرف الخفض ، ودُخِلَ حرف الخفض بدل على أنهما اسمان ، لأنه من خصائص الأسماء .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما اسمان أن العرب تقول : « يَانِعِمْ المولى وَيَانِعِمْ النصير » فنداؤهم نعم يدل على الاسمية ؛ لأن النداء من خصائص الأسماء ولو كان فعلاً لما تَوَجَّهَ نحوه النداء . قالوا : ولا يجوز أن يقال : إن المقصود بالنداء محذوف للعلم به — والتقدير فيه : يا الله نعم المولى ونعم النصير أنت — فحذف المنادي لدلالة حرف النداء عليه كما حذف حرف النداء لدلالة المنادي عليه ؛ لأننا نقول : الجواب عن هذا أن المنادي إنما يقدر محذوفاً إذا ولي حرف النداء فعلٌ أمرٌ وما جرى مجراه ،

(١) هذا البيت كما قال المؤلف — حسان بن ثابت الأنصاري ، والجار : أراد به مهنا الذي يستجير به الناس من الفقر والحاجة فيزلون في حماه ويستظلون بظله ويحملون عليه قضاء حاجاتهم ، ويؤلف بيته — بيته الفعل المعلوم : أي يحمل المقل يَأْلِفُ بيته ، وذلك بسط الكف وبذل العرف وبشاشة الوجه ونحو ذلك ، وأخو القلة : الفقير الذي لا يجد كفايته ، والمصرم : أراد به المعدم الذي لا يجد شيئاً وأصله منصرم الذي هو القطع ، ومنه قالوا : ناقة صرماء ، وناقصة مصرمة ، التي انقطع لبنها وجف ، وذلك أن يصيب الضرع شيء فيكوى بالنار فلا يخرج منه لبن أبداً .

كقراءة الكسائي وأبي جعفر المدني ويعقوب الخضرمي وأبي عبد الرحمن السلمي والحسن البصري وحמיד الأعرج : ( أَلَا يَا اسْجُدُوا لله ) أراد يا هؤلاء اسجدوا . وكما قال الأخطل :

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا هِنْدُ هِنْدَ بَنِي بَدْرٍ      وَإِنْ كَانَ حَيَاتَنَا عِدَى آخِرِ الدَّهْرِ (١)  
وقال الآخر . وهو ذو الرمة :

أَلَا يَا اسْلَمِي بِأَدَا مَتِي عَلَى الْبِلَى      وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرِّ عَائِكَ الْقَطَرِ (٢)  
وقال الآخر ، وهو المرقش :

أَلَا يَا اسْلَمِي لَا صَرَمَ لِي الْيَوْمَ قَاطِمًا      وَلَا أَبَدًا مَا دَامَ وَصْلُكَ دَائِمًا (٣)  
وقال الآخر :

أَلَا يَا اسْلَمِي قَبْلَ الْفِرَاقِ ظَعِينًا      تَحِيَّةَ مَنْ أَمْسَى إِلَيْكَ حَزِينًا (٤)  
وقال الآخر . وهو الكُمَيْت :

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا تَرْبَ أَسْمَاءَ مِنْ تَرْبٍ      أَلَا يَا اسْلَمِي حَيِّتْ عَنِّي وَعَنْ صَحْبِي (٥)  
وقال الآخر ، وهو العجاج :

يَا دَارَ سَلَمَى يَا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي      بِسَمْسَمٍ وَعَنْ يَمِينِ سَمْسَمٍ (٦)

(١) هذا البيت كما قال المؤلف للأخطل التتلي ، واسمه غياث بن النوث . وقوله « عدى » أراد به متباعدين لا أرحام بينهم ولا حلف .

(٢) هذا البيت من كلام ذي الرمة واسمه غيلان بن عقبة . والبلى - بكسر الباء - مقصوراً مصدر بلى الثوب ونحوه بلى بلاء وبلى ، إذا رث وقدم ، ومنهلاً : اسم الفاعل من قواك : أنهل المطر أي المكعب ، وانصب ، وأجرعاء : رملة مستوية لا تنبت شيئاً . والقطر : المطر ، والاستشهاد به في قوله : « يا اسلمي » حيث دخل حرف النداء « يا » على الفعل ، ولم يخرج عن الفعلية ، لأن الكلام على تقدير اسم يدخل « يا » عليه ، وأصل الكلام : أَلَا يَادَارُ مِيسَةَ اسلمي .

(٣) الصرم - بالفتح والضم - الهجران والقطيعة وبست أوامر المحبة والألفة ، و « قاطمًا » أراد ياقاطمة ، فحذف حرف النداء ، ورخم المنادى بحذف التاء ، والاستشهاد به كالأشهاد سابقه .

(٤) « ظعين » أراد ياطعينة ، فرخم .

(٥) التهرب - بكسر التاء وسكون الراء - الذي يساويك في سنك .

(٦) سمس : اسم موضع بعينه ، وقال ابن السكيت : هو رملة معروفة .

وقال الآخر :

أَمْسَلَمَ يَا سَمْعُ يَا بَنَ كُلِّ خَلِيفَةٍ وَيَا سَائِسَ الدُّنْيَا وَيَا جَبِلَ الْأَرْضِ (١)

أراد « يا هذا اسمع » . وقال الآخر :

وَقَالَتْ : أَلَا يَا سَمْعُ نَعِظُكَ بِخُطَّةٍ فَقُلْتُ : سَمِعْتُ فَتَأَنِّطِقِي وَأَصْبِي (٢)

أراد « وقالت يا هذا اسمع » فحذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه .

وإنما اختص هذا التقدير بفعل الأمر دون الخبر لأن المنادى مخاطب ، والمأمور مخاطب ، فحذفوا الأول من المخاطبتين اكتفاء بالثاني عنه ، وإذا كان هذا المنادى إنما يقدر محذوفاً فيما إذا ولي حرف النداء فعلٌ أمرٌ فلا خلاف أن « نعم المولى » خبر ، فيجب أن لا يقدر المنادى فيه محذوفاً ، يدل عليه أن النداء لا يكاد ينفك عن الأمر أو ما جرى مجراه من الطلب والنهي ، ولذلك لا يكاد يُوجد في كتاب الله تعالى نداء ينفك عن أمر أو نهى ، ولهذا لما جاء بعده الخبر في قوله تعالى : ( يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ ) شَقَّعَهُ الْأَمْرُ فِي قَوْلِهِ : ( فَاسْتَمِعُوا لَهُ ) فلما كان النداء لا يكاد ينفك عن الأمر وهما جملتا خطاب جاز أن يحذف المنادى من الجملة الأولى ، وليس كذلك « يا نعم المولى ونعم النصير » لأن نِعَمَ خَبَّرَ ، فلا يجوز أن يقدر المنادى فيه محذوفاً .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنه لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال ، ألا ترى أنك لا تقول « نعم الرجل أمس » ولا « نعم الرجل غداً » وكذلك أيضاً لا تقول « بش الرجل أمس » ولا « بش الرجل غداً » فلما لم يحسن اقتران الزمان بهما علم أنهما ليسا بفعلين .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنهما غير متصرفين ، لأن التصرف من خصائص الأفعال ، فلما لم يتصرفا دل على أنهما ليسا بفعلين .

(١) « أمسلم » الحزبة لنداء القريب ، ومسلم - بفتح الميم الأولى - مرخم مسلمة ، وقوله « يا جبل الأرض » أراد به أنه الذي يحفظ توازن هذه الأرض من أن ترجف بها الراجفة .

(٢) « نعطك » مجزوم لأنه جواب الطلب . والخطة : شبه القصة وهو أيضاً الأمر .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما ليسا بفاعلين أنه قد جاء عن العرب « نعيم الرجل زيد » وليس في أمثلة الأفعال فتعيل ألبته ، فدل على أنهما اسمان ، وليسا بفاعلين .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنهما فعلان اتصال الضمير المرفوع بهما على حد اتصاله بالفعل المتصرف ، فإنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا « نعيمًا رجلين ، ونعيموا رجالاً » وحكى ذلك الكسائي ، وقد رفعنا مع ذلك المظهر في نحو « نعم الرجل ، وبئس الغلام » والمضمر في نحو « نعم رجلًا زيد ، وبئس غلامًا غلامًا عمرو » فدل على أنهما فعلان .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما فعلان اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة التي لا قبلها أحد من العرب في الوقت هاء كما قبلوها في نحو رحمة وسنة وشجرة ، وذلك قولهم « نعمت المرأة » وبئست الجارية » لأن هذه التاء يختص بها الفعل الماضي لاتساعه ، فلا يجوز الحكم باسمية ما اتصلت به .

اعترضوا على هذا بأن قالوا : قولكم « إن هذه التاء يختص بها الفعل » ليس بصحيح لأنها قد اتصلت بالحرف من قولهم « رُبَّتْ ، وئُسَّتْ ، ولأت » في قوله : ( فتنادوا ولأت حين مناص ) قال الشاعر :

مأوي بل ربثما غسارة شعواء كاللذعة بالميسم (١)

(١) هذا البيت لضمرة بن ضمرة النهشلي ، والغارة : الاسم من قولك « أغار القوم » أي أسرعوا السير إلى الحرب ، وقوله « شعواء » يريد متفرقة متشرة ، و « اللذعة » مأخوذة من قولك « لذعت النار ثلثه » من باب قطع - أي أحرقته ، و « الميسم » بكسر الميم أوله : اسم الآلة من الوسم ، وبها توسم الإبل ، توضع في النار ثم تمس بها الإبل لتكون علامة على أصحابها ، وكان لكل قبيلة ميسم على هيئة وشكل مخصوص يملكون بها إبلهم حتى يعرفها الناس ويفسحوا لها المجال لشرب الماء . وموطن الامتداد بهذا البيت هنا قوله « ربثما » حيث اقترنت تاء التأنيث بـ ر ب ، وقد علم أن تاء التأنيث لا تقترن إلا بالأفعال ، وقد اتفق الفريقان على أن رب ليس فعلا ، فيكون اقتران رب بتاء التأنيث كاقتران حرف النداء بالفعل وبالحرف فيما مضى من الشواهد .

وقال الآخر :

ثُمَّتَ قُمْنَا إِلَى جُرْدٍ مُسَوَّمَةٍ      أَعْرَافُهُنَّ لَا يَدِينَسَا مَنَادِيلُ (١)

فلحاقها بالحرف يُبْطِل ما ادعيتموه من اختصاص الفعل بها ، وإذا بطل الاختصاص جاز أن تكون نعم وبش اسمين لحقتما هذه التاء كما لحقت رُبَّتْ وُثِمَتْ . هذا على أن نعم وبش لا تلزمهما التاء بوقوع المؤنث بعدهما كما تلزم الأفعال ، ألا ترى أن قولك « قام المرأة : وقعد الجارية » لا يجوز في سعة الكلام ، بخلاف قولك « نعم المرأة ، وبش الجارية » فإنه حسن في سعة الكلام ؟ فإن الفرق بينهما .

وهذا الاعتراض الذي ذكره ساقط ، وأما التاء التي اتصلت برُبَّتْ وُثِمَتْ وإن كانت للتأنيث إلا أنها ليست التاء التي في نعمت وبشت ، والدليل على ذلك من وجهين ، أحدهما : أن التاء في « نعمت المرأة ، وبشت الجارية » لحقت الفعل لتأنيث الاسم الذي أسند إليه الفعل ، كما لحقت في قولهم « قامت المرأة » لتأنيث الاسم الذي أسند إليه الفعل ، والتاء في « ربت ، وثمت » لحقت لتأنيث الحرف ، للتأنيث شيء آخر ، ألا ترى أنك تقول « رُبَّتْ رجسٌ أَهْنَتْ » كل تقول « رُبَّتْ امرأة أكرمت » ولو كانت التاء في نعمت وبشت لما جاز أن تثبت مع المذكر كما لا يجوز أن تثبت مع المذكر في قولك « نعمت الرجل ، وبشت الغلام » فلما جاز أن تثبت التاء في رُبَّتْ مع المذكر دل على الفرق بينهما ، والوجه الآخر : أن التاء اللاحقة للفعل تكون ساكنة ، وهذه التاء التي تلتحق هذين الحرفين تكون متحركة ، فإن الفرق بينهما ، وأما « لَاتَ » فلا نسلم أن التاء مزيدة فيها ، بل هي كلمة على حيالها ، وإن سلمنا أن التاء مزيدة فيها فالجواب من أربعة أوجه : وجهان ذكرناهما في ربت وُثِمَتْ ، ووجهان نذكرهما الآن ، أحدهما : أن الكسائي كان يقف عليها بالهاء ، فاحتج بأنه سأل أبا فصحس الأسدي عنهما فقال : « ولآه » فإذا لا تكون بمنزلة التاء في رُبَّتْ

(١) هذا البيت من قصيدة مستجادة لبلدة بن الطبيب ، وهو شاعر مخضرم ، والجرد : جمع أجرد أو جرداء ، والأجرد من الخيل : القصير الشعر ، والمسومة : المعلقة ، والأعراف : جمع عرف - بالضم - وهو الشعر الذي في عنق الفرس ، والمتاديل : جمع متدبل ، وهو الذي تسمح به يديك من ريش الطعام ونحوه ، يقول : إنهم بعد أن طعموا ركبوا الخيل الجرداء المعلقة ومسحوا أيديهم من آثار الطعام بأعراقها ، والاستشهاد بالبيت في قوله « ثمت » حيث اتصلت تاء التأنيث بش ، ومن المتفق عليه بين الفريقين أن ثم حرف من حروف العطف .

وثُمتت ، ولا يمتزلة التاء في نعمت وبشت ، والوجه الثاني : أن تكون التاء في (لات حين) متصلة بحين ، لا بلا ، كذلك ذكره أبو عبيد القاسم بن سلام ، وحكى أنهم يزيدون التاء على حين وأوان والآن ، فيقولون : « فعلت هذا تَحِينَ كذا ، وتَأَوَّانَ كذا ، وتَأَلَّانَ » أي : حين كذا ، وأوان كذا ، والآن . وقال الشاعر وهو أبو وجزة السعدي :

الْعَاطِفُونَ تَحِينَ مَآمِينَ عَاطِفٍ وَالْمُطْعِمُونَ زَمَانَ آيَسَ الْمُطْعِمِ (١)

وقال أبو زيد الطائي :

طَلَبُوسَا صَلَحْنَا وَلَا تَأَوَّانٍ فَاجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ (٢)

وقال الآخر :

تَوَلَّيَ قَبْلَ يَوْمِ تَأَيَّيَ جَمَانَا وَصَلَيْنَا كَمَا زَعَمْتَ تَلَانَا (٣)

واحتجَّ بحديث ابن عمر حين ذكر لرجل من أقبيب عثمان فقال له « اذهب بها تَأَلَّانَ إلى أصحابك » واحتجَّ بأنه وجدها مكتوبة في المصحف الذي يقال له الإمام ( تَحِينَ ) فدلَّ على ما قلناه .

(١) الاستشهاد بالبيت في قوله « العاطفون عَيْن » وللمعلماء في هذه العبارة رأيان : أحدهما - وهو الذي ذكره المؤلف هنا - أن هذه التاء زائدة في أول كلمة « حين » وسع من بعض العرب زيادة التاء في أوائل الظروف مثل الحين والآن ، قال أبو زيد « سمعت من يقول : حسبك تَلَان ، يريد الآن ، فزاد التاء » . والرأي الثاني : أن هذه التاء زائدة في قوله « العاطفون » وأصلها هاء الوقف ، ثم أجرى الكلمة في حال الوصل مجراها في حال الوقف ، ثم قلب الهاء تاء مبسوطة ، وعلى ذلك ينبغي أن تكتب « العاطفون حين - إلخ » .

(٢) هذا البيت من قصيدة لأبي زبيد الطائي ، كما قال المؤلف ، وهو من شواهد معنى القبيب ( رقم ٤١٦ ) والاستشهاد بهذا البيت في قوله « ولات أوان » وفي هذه التاء رأيان للنحاة ، أحدهما : أنها مزيدة على لا النافية ، وأنها نظير التاء في ربت وثمت ، وقد مضى بيان ذلك ، والرأي الثاني أن هذه التاء مزيدة في أول كلمة « أوان » كما زيدت في أول الآن فقليل : تَالَان ، وقيل : تَلَان .

(٣) لم أقف هذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشد ابن منظور ( ح ي ن ) ولم يذكره لقائل معين ، و « نول » أصل معناه أعطى وامتحى ، وأراد هنا صليبي وكفى عن الهجرة وما يؤدي هذا المعنى ، والنأي : البعد والفرار ، و « جمائنا » اسم امرأة ، وهو منادى بحرف تاء محذوف ، وأصله « جمانة » فرغبه الشاعر بحذف التاء ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « تَلَانَا » حيث زاد على « الآن » تاء في أوله .

وقولهم « إن التاء لاتلزم نعم وبئس إذا وقع المؤنث بعدهما » فليس بصحيح ؛ لأن التاء تلزمهما في لغة شتطر العرب ، كما تلزم في قام ، ولا فرق عندهم بين « نعمت المرأة » ، و « قامت المرأة » وإنما جاز عند الذين قالوا « نعم المرأة » ولم يجوز عندهم « قام المرأة » لأن المرأة في قولهم « نعم المرأة هند » واقعة على الجنس كقولهم « الرجل أفضل من المرأة » أي جنس الرجال أفضل من جنس النساء ، وكقولهم « أهلك الناس الدينار والدرهم » أي الدراهم والدينار ، وكوقوف الإنسان على الناس ، قال الله تعالى : ( لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم ) أراد الناس . وإذا كان المراد بالمرأة استغراق الجنس فلا خلاف أن أسماء الأجناس والجموع يجوز تذكير أفعالها وتأنيثها ؛ فلهذا المعنى حذف تاء التأنيث من حلفها من « نعم المرأة » وإذا كانوا قد حذفوها في حال السعة من فعل المؤنث الحقيقي من قولهم « حضر القاضي اليوم امرأة » فلا يبعد أن يحذفوها من فعل المؤنث الواقع على الجنس . وقد قالوا « ما قعد إلا المرأة » ، وما قام إلا البخارية » فحذفوا تاء التأنيث ألبتة ، ولم تأت مثبتة إلا في ضرورة .

فإن قالوا : إنما حذف تاء التأنيث ها هنا تنبيها على المعنى ؛ لأن التقدير : ما قعد أحد إلا المرأة ، وما قام أحد إلا البخارية .

قلنا : هذا مستلزم ، ولكن اللفظ يدل على أن المرأة والبخارية غير بدل من أحد ، وإن كان المعنى يدل على أنهما بدل ، كما أن اللفظ يدل على أن « شحما » في قولك « تصق الكبش شحما » غير فاعل ، وإن كان المعنى يدل على أنه فاعل ، فكما أنهم حذفوا تاء التأنيث من قولهم « ما قعد إلا المرأة » تنبيها على المعنى فكذلك حذفوها من قولهم « نعم المرأة » تنبيها على أن الاسم يراد به الجنس .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما فعلان ماضيان أنهما مبيتان على الفتح ، ولو كانا اسمين لما كان لبتائهما وجه ، إذ لا علة ها هنا توجب بناءهما . وهذا تمسك باستصحاب الحال ، وهو من أضعف الأدلة ، والمعتمد عليه ما قدمناه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « الدليل على أنهما اسمان دخول حرف البحر عليهما في قوله :

• أَلَسْتُ بَيْنَعِمَ الْبَحَارُ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ •

وقول بعض العرب : نعم السير على بشس العير . وقول الآخر : والله ماهي بنعم المولودة » فنقول : دخول حرف الجر عليهما ليس لهم فيه حجة ؛ لأن الحكاية فيه مقدرة ، وحرف الجر يدخل مع تقدير الحكاية على مالا شبهة في فعليته ، قال الراجز :

والله مَالِيْلِي يَنَامُ صَاحِبُسُهُ      وَلَا مُخَالِطِ اللَّيَّانِ جَانِبُهُ (١)

ولو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يحكم لنام بالاسمية ، لدخول الباء عليه ، وإذا لم يجوز أن يحكم له بالاسمية لتقدير الحكاية فكذلك هاهنا لا يجوز أن يحكم لنعم وبشس بالاسمية لدخول حرف الجر عليهما لتقدير الحكاية ، والتقدير في قولك :

« أَلَسْتُ بِنِعْمِ الْجَارِ يُؤَلِّفُ بَيْتَهُ » .

ألست بجارٍ مقول فيه نعم الجار ، وكذلك التقدير في قول بعض العرب « نعم السير على بشس العير » ( نعم السير على عَيْرٍ مقول فيه بشس العير ) وكذلك التقدير ، قول الآخر « والله ماهي بنعم المولودة » والله ماهي بمولودة مقول فيها نعم المولودة ، وكذلك أيضاً التقدير في البيت الذي ذكرناه « والله مَالِيْلِي بليل مقول فيه نام صاحبه » إلا أنهم حذفوا منها الموصوفَ وأقاموا الصفة مقامه ، كقوله تعالى : ( أَنْ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ ) أي دُرُوعاً سابغات ، وكقوله تعالى : ( وَذَلِكَ دِينَ الْقَيْمَةِ ) أي الملة القیمة ، فصار التقدير فيها أَلَسْتُ بمقولٍ فيه نعم الجار ، ونعم السير على مقول فيه بشس العير ، وما هي بمقولٍ فيها نعم المولودة ، وما ليلى بمقولٍ فيه نام صاحبه ، ثم

(١) الليان - يفتح اللام والياء جميعاً - أحد مصادر « لان » تقول : لان فلان يلين ليئاً وليئاً ، إذا سهل . وعمل الاستشهاد بالبيت قوله « ينَام » حيث دخل حرف الجر - وهو الباء - على الفعل ، في اللفظ ، وقد علم أن حرف الجر مختص بالدخول على الأسماء فلزم تقدير اسم يكون ممسولاً لحرف الجر ، وتقدير الكلام : ما ليلى بليل مقول فيسه نام صاحبه ، وقد روى البصريون هذا البيت لإبطال حجة الكوفيين إن نعم وبشس اسمان بدليل دُعوا ، حرف الجر عليهما ، ووجه الإبطال أنه لا يلزم من دخول حرف الجر في اللفظ على كلمة ما أن تكون هذه الكلمة اسماً ، لأن حرف الجر قد يدخل في اللفظ على كلمة قد اتفقنا على أنها فعل مثل نام في هذا البيت . وهذا الذي ذكرناه وذكره ليف الكتاب في هذا البيت أحد رأيين للعلماء في هذا الشاهد ، والرأي الآخر حكاه ابن منظور ، وخلاصه أن « نام » ليس فعلاً باقياً على فعليته ، ولكنه صار مع ما بعده علماً ، فهو من باب الأعلام المحكية من الجمل ، وأنت خير أن الأعلام المحكية عن الجمل تدخل عليها عوامل الأسماء ، ويجوز أن تضاف إليها الأسماء .

حذفوا الصفة التي هي « مقول » وأقاموا المحكي بها مقامها ، لأن القول يحذف كثيراً كما يذكر كثيراً ، قال الله تعالى : ( وَالَّذِينَ أَخَذُوا مِنَ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى ) أي يقولون : مانعدهم ، وقال تعالى : ( الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ ، وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْماً ) أي : يقولون ربنا ، وقال تعالى : ( وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْهِمْ ) أي يقولون : سلام عليكم ، وقال تعالى : ( وَلَئِذَا يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا ) أي يقولون : ربنا ، وقال تعالى : ( فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ لِعْمَتِكُمْ ) أي يقال لهم : أكفرتم ، وقال تعالى : ( فَظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ إِتْنَا تُسْخَرُونَ ) أي تقولون : إنا لمغرمون .

وهذا في كلام الله تعالى وكلام العرب كثير جداً ، فلما كثر حذفه كثرة ذكره حذفوا الصفة التي هي مقول ، فدخل حرف الجر على الفعل لفظاً وإن كان داخله على غيره تقديره ، كما دخلت الإضافة على الفعل لفظاً وإن كانت داخلية على غيره تقديره في قوله :

مَالِكَ عَيْنِدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرٌ ، وَغَيْرُ كِبْدَاءٍ شَدِيدَةٍ الْوَتَرُ (١)  
 • جَادَتْ بِكَفِّي كَنَانٍ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ •

أي : بِكَفِّي رَجُلٍ كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ ، يحذف الموصوف الذي هو « رجل » وأقام الجملة مقامه ، ف وقعت الإضافة إلى الفعل له لآ وإن كانت داخلية على غيره تقديره ، فكل ذلك هاهنا : دخل حرف الجر على الفعل لفظاً ، وإن كان داخله على غيره تقديره .

(١) لم أعرف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد معنى الليب رقم ٢٦٦ والسهم : واحد السهم ، وهي النبال ، وهو أيضاً حجر يوضع فوق باب بيت بني لا صليباد الأسد فإذا دخل الأسد هذا البيت وقع الحجر فسد الباب عليه ، والكبداء - يفتح فسكون - القوس إذا كانت واسعة المقبض ، والوتر : مجرى السهم من القوس ، والفسير المستتر في « ترمي » راجع على الكبداء التي هي القوس ، وأرمى البشر : أشدهم رمياً .

ونحو هذا من الاتساع مجيء الجملة الاستفهامية وصفاً في نحو قوله :

« جَاءُوا بِضَيْحٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّنْبَ قَطَّ » (١)

فقوله « هَلْ رَأَيْتَ الذُّنْبَ قَطَّ » جملة استفهامية في موضع وصف لضَيْحٍ ، وإن كانت لا تحتل صدقاً ولا كذباً ، ولكنه كأنه قال : جاءوا بضَيْحٍ يقول مَنْ رَأَاهُ هَلْ رَأَيْتَ الذُّنْبَ قَطَّ ، فإنه يشبهه .

ونحو ذلك أيضاً من الاتساع مجيء الجملة الأمرية حالاً في قوله :

بَيْتَسَ مَقَامُ الشَّيْخِ أَمْرَسَ أَمْرِسَ إِمَّا عَلَيَّ قَعُورٍ ، وَإِمَّا أَقْعَنْسَ (٢)  
أراد بئس مقام الشيخ مقولاً فيه أَمْرَسَ أَمْرِسَ ، ذَمَّ مقاماً يقال له ذلك فيه ،  
و « أَمْرَسَ » أَعْدَ الحبل إلى موضعه من البكرة .

(١) ينسب بعض الناس هذا الرجز إلى المجاج بن رؤبة الراجز المشهور ، ولكن الأكثرين على أنه لراجز لا يعلم ، وكان قد نزل بقوم والنظر طويلاً صاهم أن يحشوه بقراء ، ثم جاءوه بلبن مشوب بكثير من المساء ، فقال فيهم :

بئسنا بحسان ومعرزاه تخط تلحس أذنيسه ، وجينا تخطط

مازلت أسمى بينهم وأتبط حتى إذا جن الظلام واغتسلط

• جاءوا بمذق هل رأيت الذنْبَ قَطَّ •

وحسان اسم رجل ، وتخط : تصوت ، وجن الظلام : ستر كل شيء ، والمسلق اللبن إذا كثر خلط بالماء ، ويروى : بضِيح كما أنشده المؤلف ، والضِيح هو اللبن الرقيق الذي خلط بالماء كثيراً .

(٢) الشد ابن منظور هذين البيتين ( ق ع س - م ر س ) ولم يميزها إلى معين والمقام : اسم مكان الإقامة ، و « أَمْرَسَ » فعل أمر أصله المرس ، والمرس : مصدر « مرس الحبل يمرس مرساً » وهو أن يقع الحبل في أحد جانبي البكرة بين الخطاف والبكرة ، وتقول « أَمْرَسَ الحبل يمرس » ، مثل أكرمته بكرمه ، إذا أعاده إلى موضعه وتأمّر من ذلك فتقول « أَمْرَسَ حبلك » ، على مثال أكرم ضيفك أي أعده إلى مجراه ، والقعو - بفتح القاف وسكون الهمزة - هو أحد خشبتين يكتنفان البكرة وفيهما المحور ، وهما قموان ، وقيل : القموان الخديتان اللتان تجرى البكرة بينهما ، وقال الأبي : إذا كان ما تجرى البكرة وتلدور فيه من حديد فهو خطاف ، وإن كان من خشب فهو القعو ، نعنس : تلحس ، وأرجع إلى غلف ، ومعنى قوله « إِمَّا هل قعور وإِمَّا أقعنس » قال ابن منظور : « استقى المستقى ببكرة فوق حبلها في غير موضعه قيل له : أَمْرَسَ ، أي أعد حبلك إلى موضعه ، ن كان يستقى بغير البكرة وتمتع حتى أوجمه ظهره فيقال له : أقعنس واجذب الدلو .

وإنما جاءت هذه الأشياء في غير أماكنها لسعة اللغة ؛ وحسن ذلك ما ذكرناه من إضمار القول ؛ فدلّ على أن ما تمسكوا به من دخول حرف الجر عليهما ليس بحاجة يُستند إليها ، ولا يعتمد عليها .

وأما قولهم « إن العرب تقول : يا نعم المولى ويا نعم النصير » فنقول : المقصود بالنداء محذوف للعلم به ، والتقدير فيه : يا الله نعم المولى ونعم النصير أنت .

وأما قولهم : « إن المنادي إنما يقدر محذوفاً إذا ولي حرف النداء فعل أمر » فليس بصحيح ، لأنه لا فرق بين الفعل الأمري والخبري في امتناع مجيء كل واحد منهما بعد حرف النداء ، إلا أن يقدر بينهما اسم يتوجه النداء إليه ، والذي يدل على أنه لا فرق بينهما مجيء الجملة الخبرية بعد حرف النداء بتقدير حذف المنادي كما تجيء الجملة الأمرية بعد حرف النداء بتقدير حذف المنادي . قال الشاعر :

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارٍ (١)

أراد : يا هؤلاء لعنة الله على سمعان ، وقال الآخر :

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى أَهْلِ الرَّقْمِ أَهْلُ الْحَمِيرِ وَالْوَقِيرِ وَالْخَزْمِ (٢)

(١) قوله « يا لعنة الله » فقد وقع بعد حرف النداء جملة مؤلفة من مبتدأ هو قوله « لعنة الله » وخبر وهو الجار والمجرور الذي هو قوله « على سمعان » وذلك مبني على أن الرواية برفع « لعنة الله » فلو رويته بنصب اللعنة كان الكلام على تقدير عامل يعمل النصب وعلى تقدير المنادي بيا أيضاً ، وتقدير الكلام على هذا : يا هؤلاء أستدعي لعنة الله ، ويكون الجار والمجرور متملقاً لعنة ، وهذا أحد تخريجات ثلاثة في البيت ، والتخريج الثاني : أن تعتبر « يا » لمجرد التنبيه ، والـ ث - ولا يتم إلا هل رواية النصب - أن تكون اللعنة نفسها هي المنادي ، وكأنه قال : يا لعنة ! انصبي على سمعان ، كما نودي الأسف في قوله تعالى : ( يا أسفا على يوسف ) وكما نوديت الحسرة في قوله تعالى : ( يا حسرة على العباد ) وفي قوله سبحانه ( يا حسرة على ما فرطت في جنب الله ) .

(٢) هذا البيت لابن دارة ، واسمه سالم بن مسافع ، وداراة أمه ، وقد أنشده ابن منظور ( خ ز م ) ونسبه إليه . والـ ق م - بفتح الراء والقاف جديماً - جمع رقمة ، والرقمة : نبات إته الحجازي ، وقيل : الرقمة من العشب العظام تنبت متسطة وهي من أول العشب غروباً ، تنبت في السهل ، ولا يكاد المال يأكلها إلا من حاجة ، والحمير : جمع حمار ، وهو معروف ، والوقير : صغار الشاة والخزم - جمع خزيمة - وهي البقرة .

وقال الآخر :

يَا قَاتِلَ اللَّهِ بِسَيِّئَاتِ السُّعَلَاتِ عَمَّرُوا بَنَ مَيْمُونٍ شِرَارَ النَّاتِ (١)

أراد بالنات الناس فحول السين تاء ، وقال الآخر :

يَا قَاتِلَ اللَّهِ صَيْبَانًا شَجِيئًا بِهِمْ أُمُّ الْهَيْبِ مِيزَ زَنْدٍ لَهَا وَارِي (٢)

وهي جملة خبرية ، فدلَّ على أنه لا فرق في ذلك بين الجملة الأمرية والخبرية ، فوجب أن يكون المنادى محذوفاً في قولهم « يَانِعِمُ الْمَوْلَى وَيَانِعِمُ النَّصِيرُ » .

والذي يدلُّ على فساد ما ذهبوا إليه أنا أجمعنا على أن الجُمْلَ لَا تُنَادَى ، وأجمعنا على أن « نِعِمَّ الرَّجُلُ » جملة ، وإن وقع الخلاف في نعم هل هي اسم أو فعل ، وإذا امتنع للاجماع قولنا « يازيد منطلق » فكذلك يجب أن يمتنع « يانعم الرجل » إلا على تقدير حذف المنادى على ما بينا .

وأما قولهم « إن النداء لا يكاد ينفك عن الأمر أو ما جرى مجراه ، ولذلك لا يكاد يوجد في كتاب الله تعالى نداء ينفك عن أمر أو نهي » قلنا : لا نسلم ، بل يكثر مجيء الخبر والاستفهام مع النداء كثرة الأمر والنهي ، أما الخبر فقد قال الله تعالى : ( يا عبادي لا تخوفوا عليكم اليوم ولا أنتم تحزنون ) ، وقال تعالى في موضع آخر : ( يا آتِ إني أخاف أن يمسسك عذاب من الرحمن ) ، وقال تعالى في موضع آخر : ( يا آتِ إني رأيت أحد عشر كوكباً ) ، وقال تعالى في موضع آخر : ( يا آتِ هذا تأويل رؤياي من قبل ) وقال تعالى في موضع آخر : ( يا أيها الناس إنما بغيكم على

(١) ويروي « يا قاتل الله » وهو دعاء بالهلكة ، و « السعاة » بكسر السين وسكون الين المهملة - أنى القول ، ويقال : هي ساحرة الجن ، وقد زعموا أن عمرو بن يربوع تزوج سعاة فأنجبت دهرأ في بني تميم وأولدها عمرو أولاداً ، و « عمرو بن يربوع » قالوا : هو بدل من السعاة ، ولو جعلته محذوفاً عليه بماءطف محذوف لم تكن قد أبعدت ، و « النات » أراد به الناس ، و « أكيات » أراد به الأكياس : جميع كيس ، وهو الخاذق الفطن . ومحل الاستشهاد به هنا قوله « يا تبس الله » حيث اقترن حرف النداء بجملة فعلية دعائية ، وقد اتفق الفريقان على أن المنادى لا يكون جملة ، فلزمهما جميعاً أن يقدر اسماً مفرداً ليكون هو المنادى بهذا الحرف ، وأميل الكلام عندهم : يا قوم قبح الله ، أو يا هؤلاء قبح الله ، وما أشبه ذلك . وهذا أحد توجيهين في هذا البيت ونحوه ، والثاني أن « يساً » هنا حرف تنبيه ، لا حرف نداء ، وحرف التنبيه يدخل على الجمل الفعلية والاسمية .

(٢) أم الهنيز : الضبيس وقيل : هي الحمارة الأهلية ، والهنيز ولد الضبيس .

أَنْتَفُسِكُمْ) وقال تعالى في موضع آخر : ( يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ ) إلى غير ذلك من المواضع ، وأما الاستفهام فقد قال الله تعالى : ( يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ؟ ) ، وقال تعالى في موضع آخر : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ؟ ) ، وقال تعالى في موضع آخر : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ؟ ) ، وقال تعالى في موضع آخر : ( وَيَا قَوْمِ مَا لِيَ أَدْعُوكُمْ إِلَى النَّجَاةِ وَتَدْعُونَنِي إِلَى النَّارِ ) إلى غير ذلك من المواضع ، فإذا كثرت محبي الخبر والاستفهام كثرة الأمر والنهي فقد تكافأت في الكثرة ، فلا مزية لأحدهما عن الآخر .

وأما قولهم « إنه لا يحسن اقتران الزمان بهما » فلا يقال : نعم الرجل أمس ، ولا بشس الغلام غداً ، ولا يجوز تصرفهما « فنقول : إنما امتنعا من اقترانهما بالزمان الماضي ، وما جاء التصرف لأن « نعم » موضوع لغاية المدح و « بشس » موضوع لغاية الذم ، فجعل دلالتهما مقصورة على الآن ، لأنك إنما تمدح وتذم بما هو موجود في الممدوح أو المذموم ، لا بما كان فزال ، ولا بما سيكون ولم يقع .

وأما قولهم « إنه قد جاء عن العرب نعيمَ الرَّجُلِ » فهذا مما ينفرد بروايته أبو علي قطرب ، وهي رواية شاذة ، ولئن صحت فليس فيها حجة ، لأن نعيمَ أصله نعيمٌ على وزن فعل — بكسر العين — فأشبع الكسرة فنشأت الياء كما قال الشاعر :

تَنْفِي يَدَاها الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ    نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِفِ

أراد الدراهم والصيارف ، والذي يدل على أن أصل نعيمَ نعيمٌ أنه يجوز فيها أربع لغات : نعيمٌ — بفتح النون وكسر العين — على الأصل ، ونعيمٌ — بفتح النون وسكون العين — ونعيمٌ — بكسر النون والعين — ونعيمٌ — بكسر النون وسكون العين .

فمن قال نعيمٌ — بفتح النون وكسر العين — أتى بها على الأصل كقراءة ابن عامر وحزمة والكسائي والأعمش وخلف ( فتنعيمًا ) — بفتح النون وكسر العين — وكما قال طرفة :

مَا أَقْلَسَتْ قَدَمٌ نَاعِلَهَا نَعِيمَ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُبِيرِ (١)

وَمَنْ قَالَ نَعِمَ — بفتح النون وسكون العين — حذف كسرة العين ، كقراءة  
يحيى بن وثاب ( فَتَنَعِمَ عَقْبَى الدارِ ) بفتح النون وسكون العين ، وكما قال الشاعر :  
فَإِنْ أَهْنَجُهُ بِضَجَرٍ كَمَا ضَجَرَ بَازِلٌ مِّنَ الْأَدَمِ دَبَّرَتْ صَفْحَتَاهُ وَغَارِبُهُ (٢)

أراد « ضَجَرَ ، وَدَبَّرَتْ » فحذف ، وقال الآخر :

إِذَا هَدَرَتْ شَقَاشِقُهُ وَنَشِبَتْ لَهُ الْأَظْفَارُ تُرِكَ لَهُ الْمَدَارُ (٣)

أراد « نَشِبَتْ ، وَتُرِكَ » ، وقال الآخر وهو أبو النجم :

\* هَبَّجَهَا نَضْحٌ مِّنَ الطَّلِّ سَحَرٌ \*

وَهَزَّتِ الرِّيحُ النَّدَى حِينَ قَطَرٌ لَوْ عَصُرَ مِنْهَا الثَّبَانُ وَالْمِسْكُ أَنْعَصَرَ (٤)

(١) « ما » مصدرية رمانية ، أقلت : حملت أو رفعت ، قدم : الرجل ، الناعل : لايس القمل ، الأمر  
المبسر : الذي يعجز الناس عن دفعه لأنه يفوق طاقتهم ، ويزيد على قدر ما يحصلونه .

(٢) هذا البيت للأعطل التغلبي ، من قصيدة يهجو فيها كعب بن جعيل . البازل : الحمل الذي انشقت نابه  
وذلك إذا بلغ سنه التاسعة ، والأدم : جمع آدم أو أدماء . والأسر اللون ، ودبّرت :  
أصله بوزن فسرّخ ، وخفف هنا بإسكان ثانيه ومعناه هربت ، والدبر والجرب واحد في الوزن  
والمعنى . وصفحتاه : جانبيه . وغاربه : أعلاه . والشاهد فيه قوله ضجّر و دبّرت ، فإن أصل كل  
واحد من هذين الفعلين مفتوح الأول مكسور الثاني ، وقد غفقه الشاعر بإسكان ثانيه لأن الكسرة كما  
قلنا أثقله وهم يطلبون التخفيف .

(٣) هدرت : أصله قولهم : هدر البعير إذا ردد صوته في حنجرتة ، والشقاشق : جمع شقشقة بكسر  
الشينين جميعاً ، وأصله شيء كالرئسة يخرج به البعير من فيه إذا هاج ، ويقولون للفصيح البليغ الذي يخطب  
فجيبه : هدرت شقشقته وهدرت شقاشقه . ونشبت : أصله بفتح النون وكسر الشين ومعناه : علقت  
وقد غفقه هنا بإسكان شينه ، والمدار : أراد مدار الأمر وهو ما يجري عليه غالباً والشاهد فيه  
قوله نشبت وترك . سكن ثافي الفعلين للتخفيف .

(٤) هذه ثلاثة أبيات من الرجز المشطور وفي ثالثها موطن الاستشهاد وهي كلمة « عصر » فقد سكن الثاني  
للتخفيف ... النفع : رشاش الماء ، والطلل : المطر الضئيف ، والنسدى : المطر ، والثبان : شجر  
سبسط القوام لين الورق يشبه به قنود الحسان ، له زهرة طيبة الريح .

أراد «عُصِرَ» وقال الآخر :

\* رُجِمَ به الشَّيْطَانُ مِنْ هَوَائِهِ \* (١)

أراد «رُجِمَ» وقال الآخر :

\* وَنُفِخُوا فِي مَدَائِنِهِمْ فَطَارُوا \* (٢)

أراد «وَنُفِخُوا» .

ومن قال نَعِمَ - بكسر النون والعين - كسر النون اتباعاً لكسرة العين ، كقراءة زيد بن علي والحسن البصري ورؤية ( الحمد لِيَلَّهِ ) بكسر الدال اتباعاً لكسرة اللام ، وكقراءة إبراهيم بن أبي عبلة ( الحمد لُذَّهِ ) بضم اللام اتباعاً لضمة الدال ، وكقولهم « مِئْتَيْنِ » بكسر الميم اتباعاً لكسرة التاء ، وكقولهم أيضاً « مِئْتَيْنِ » بضم التاء اتباعاً لضمة الميم .

ومن قال نَعِمَ - بكسر النون وسكون العين - نقل كسرة العين من نَعِمَ - بفتح النون وكسر العين - إلى النون ، وعليها أكثر القراء ، فلما جاز فيها هذه الأربع اللغات دلَّ على أن أصلها نَعِمَ عَكَى وزن فَعِيل ، لأن كل ما كان على وزن فَعِيلَ من الاسم والفعل وعينه حرفٌ من حروف الخلق فإنه يجوز فيه أربع لغات ، فالاسم نحو : فَخِذْ وَفِيْخِذْ وَفَتَخِذْ ، والفعل نحو : قَدْ شَهِدَ وَشَهِدَ وَشَهِدَ وَشَهِدَ ، على ما بينا في نعم ، وإذا ثبت أن الأصل في نَعِمَ نَعِمَ كانت الياء في « نَعِمَ الرجلُ » إشباعاً ، فلا يكون فيه دليل على الاسمية ، فدل على أنهما فعلاان لاسمان ، والله أعلم .

(١) رجم : فعل ماضٍ مبني للمجهول ، وأصله بضم الراء وكسر الجيم ، ولكن الشاعر خففه بتسكين الجيم ، على نحو ما ذكرنا في شرح الشواهد السابقة ، ومعنى الرجم الرمي بالحجارة ، وكانوا في جاهليتهم إذا أرادوا أن يقتلوا رجلاً رموه بالحجارة حتى يقتلوه ، ثم قيل لكل قتل رجم ، وقد ورد في القرآن الكريم الرجم بمعنى القتل في مواضع كثيرة ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « رجم » وقد بينا وجهه .

(٢) هذا صغز بيت من كلام القلبي ، وصدره قوله :

\* أَلَمْ يَخْزِ التَّفْسِرُ جَنْدَ كَسْرِي \*

وقد أنشده ابن منظور ( ن ف خ ) ونسبه للقلبي ، والمدائن : جميع مدينة ، ومحل الاستشهاد في هذا البيت قوله « ونفخوا » فان أصله فعل ماضٍ مبني للمجهول بضم النون وكسر الفاء ، ولكن الشاعر خففه بإسكان الفاء .

## مسألة

القول في جواز التعجب من البياض والسواد دون غيرهما من الألوان

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يستعمل « مَا أَفْعَلْتَهُ » في التعجب من البياض والسواد خاصة من بين سائر الألوان ، نحو أن تقول : هذا الثوب مأْبَيْضَتُهُ ، وهذا الشعر مأْسُودُهُ .

وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز فيهما كغيرهما من سائر الألوان .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما جَوَزْنَا ذلك للنقل والقياس :

أما النقل فقد قال الشاعر :

إذا الرِّجَالُ شَتَّوْا واشتدَّ أَكْلُهُمْ فَأَنْتَ أْبْيَضُهُمْ سِرْبَالٌ طَبَاخٌ (١)  
وَجْهٌ الاحتجاج أنه قال « أْبْيَضُهُمْ » وإذا جاز ذلك في « أفعلهم » جاز في « مَا أَفْعَلْتَهُ »  
و « أَفْعَلْ بِهِ » ؛ لأنها بمنزلة واحدة في هذا الباب ، وقد قال الشاعر :

جاريةٌ في ذِرْعَيْهَا الفَضْفَاضِ تَقْطَعُ الحَدِيثَ بالإيماسِ

أبيضٌ من أختِ بني أباضٍ

فقال « أبيض » وهو أفعَل من البياض ، وإذا جاز ذلك في أفعَل من كذا جاز

---

(١) وقوله « إذا الرجال شتوا » أي صاروا في زمن الشتاء ، والشتاء عندهم هو زمان القسح والجدب ، وفيه يظهر كرم الكرام ويحل البخل . ، وقوله « واشتدَّ أكلهم » أراد أنه تضرع على أكثرهم الحصول على ما يأكلون ، وقوله : « فأنت أبيضهم سربال طباخ » معناه أن ثياب طبابخك تكون في هذا الوقت بيضاء شديدة البياض نقية من الوضر ودهن اللحم وغيره ، يريد أنه لا يطبخ فلا تتدنس ثيابه ، وهذه العبارة كناية عن شدة البخل .

والاستشهاد بالببيت في قوله « أبيضهم » حيث اشترى أفعَل التفضيل من البياض ، وهذا مما يميز الكوفيون ويأباه البصريون ، وقد اختلفوا في التعليل للمنع ، فمنهم من ذهب إلى أن السر في منع صوغ أفعَل التفضيل وصيغتي التعجب من الألوان أن الألوان من المعاني اللازمة التي تشبه أن تكون خلقة كالكيد والرجل ، ومنهم من ذهب إلى أن سبب المنع هو كون أفعال الألوان ليست ثلاثية مجردة . وإنما تأتي أفعال الألوان على أحد مثالين : أولها أفعَل - بتشديد اللام - نحو أبيضس ، وأسود ، والثاني : أفعال - بزيادة ألف بعد العين وتشديد اللام - نحو : أدمام ، وأبيضاض ، وأسواد ، وما أشبه ذلك .

في « ما أفعلته » و « أفعل به » ، لأنهما بمنزلة واحدة في هذا الباب ، ألا ترى أن ما لا يجوز فيه ما أفعله لا يجوز فيه أفعل من كذا ، وكذلك بالعكس منه ما جاز فيه ما أفعله جاز فيه أفعل من كذا ، فإذا ثبت أنه يمتنع في كل واحد منهما ما يمتنع في الآخر ، ويجوز فيه ما يجوز في الآخر ، دلَّ على أنهما بمنزلة واحدة ، وكذلك القول في « أفعل به » في الجواز والامتناع ، فإذا ثبت هذا فوجب أن يجوز استعمال « ما أفعلته » من البياض .

وأما القياس فقالوا : إنما جَوَّزْنَا ذلك من السواد والبياض دون سائر الألوان ؛ لأنهما أصلا الألوان ، ومنهما يتركب سائرها من الحمرة والصفرة ، والخضرة والصفهة ، والشبهة والكهبة إلى غير ذلك ، فإذا كانا هما الأصلين للألوان كلها جاز أن يثبت لهما ما لا يثبت لسائر الألوان ، إذ كانا أصلين لها ومتقدمين عليها .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه لا يجوز استعمال « ما أفعلته » من البياض والسواد أننا أجمعنا على أنه لا يجوز أن يستعمل مما كان لونا غيرهما من سائر الألوان ؛ فكذلك لا يجوز منهما ، وإنما قلنا ذلك ؛ لأنه لا يخلو امتناع ذلك : إما أن يكون لأن باب الفعل منهما أن يأتي على إفعل ، نحو : احمر ، واصفر ، واخضر ، وما أشبه ذلك ، أو لأن هذه الأشياء مستقرة في الشخص لا تكاد تزول فجرت مجرى أعضائه ، وأي العلتين قدرنا وجدنا المساواة بين البياض والسواد ، وبين سائر الألوان في علة الامتناع ، فينبغي أن لا يجوز فيهما كسائر الألوان .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقول الشاعر :

فَأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبَالٌ طَبَّاحٌ .

فلا حجة فيه من وجهين ؛ أحدهما أنه شاذ فلا يؤخذ به ، كما أنشد أبو زيد :

يقولُ الخُنا وَأَبْيَضُ العُجْمِ ناطقا  
إلى رَبَّنَا صَوْتُ الحمارِ اليُسْجَدُخُ (١)  
وَيَسْتَخْرِجُ اليربوعَ من نَافِقائِهِ  
ومن جُحْرِهِ بالشَّيْخَةِ اليَنْتَقَصُ

(١) هذان البيتان من كلام ذي النون الطوسي ، وليسا متناولين في كلامه : فبينهما بيتان لم يذكرهما المؤلف . الخي : التفاحش من الكلام . أبفس : أقل تفصيل من أبفس . العجم : جمع أعجم أو عجماء ، والأعجم الحيوان . والأعجم من الإنسان : الذي في كلامه عجمة ، شبه بالحيوان الأعجم . اليجدع : الذي يقطع نفسه . اليربوع : دوية تحفر الأرض . النافقاء : جسر اليربوع .

فأدخل الألف واللام على الفعل ، وأجمعنا على أن استعمال مثل هذا خطأ لشذوذه قياساً واستعمالاً ، فكذلك هاهنا ، وإنما جاء هذا لضرورة الشعر ، والضرورة لا يقاس عليها ، كما لو اضطر إلى قصر الممدود على أصلنا وأصلكم . أو إلى مد المقصور على أصلكم . وعلى ذلك سائر الضرورات ، ولا يدل جوازه في الضرورة على جوازه في غير الضرورة ، فكذلك هاهنا ، فسقط الاحتجاج به . وهذا هو الجواب عن قول الآخر :

« أَبْيَضُ مِنْ أختِ بَنِي أَبَاضٍ » .

والوجه الثاني : أن يكون قوله « فأنت أبيضهم » أفعال الذي مؤنثه فعلاء ، كقولك : أبيض وبيضاء ولم يقع الكلام فيه . وإنما وقع الكلام في « أفعال » الذي يراد به المفاضلة . نحو : « هذا أحسن منه وجهاً » ، وهو أحسن القوم وجهاً « فكأنه قال : مَبْيَضَّهم . فلما أضافه انتصب ما بعده عن تمام الاسم . وهذا هو الجواب عن قول الآخر : أبيض من أخت بني أباض . « ومعناه : في درعها جسد مبيض من أخت بني أباض ، ويكون « مِنْ أخت » هاهنا في موضع رفع ؛ لأنها صفة لأبيض . كأنه قال أبيض كائن من أخت ، كقولهم : « أنت كريم من بني فلان » ، ونحوه قول الشاعر :

وَأَبْيَضُ مِنْ ماءِ الحديدِ كَأَنَّهُ  
شِهَابٌ بَدَأَ وَاللَّيْلُ دَاجٍ عَسَاكِرُهُ (١)

فقوله : « من ماء الحديد » في موضع رفع ؛ لأنه صفة أبيض ، وتقديره : وأبيض كائن من ماء الحديد ، ونحوه أيضاً قول الآخر :

(١) أنشد البغدادي هذا البيت في الخزانة (٣/٤٨٥ ، بولاق) .

والشهاب : النجم ، داج : مظلم . والاشهاد بالبيت في قوله : « وأبيض من ماء الحديد » فإن أبيض في هذه العبارة ليس أفعال تفضيل لكنه صفة مشبهة ، و « من » التالية له ليست « من » التي تدخل على المفضول نحو قولك : فلان أكرم خلقاً من فلان ، وأشرف نفساً منه ، وأطهر قلباً منه ، وما أشبه ذلك ، وعلى ذلك لا تكون « من » هذه متعلقة بـ « أبيض » بل هي متعلقة بمحذوف يقع صفة لأبيض ، وكأنه قد قال : وأبيض كائن من ماء الحديد ، أي مانعوذ ومصنوع من ماء الحديد ، والكلام في وصف سيف ، وإذا كان لفظ « أبيض » يأتي صفة مشبهة كما في هذا البيت ، وفي الشاهد الذي يليه يليه فإنه لا يمنع أن يكون أبيض في قول الراجز :

« أبيض من أخت بني أباض » .

وفي البيت المنسوب إلى طرفة : .... أبيضهم سربال طباخ

لَمَّا دَعَانِي السَّمْهَرِيُّ أَجَبْتُهُ . بِأَيْتِصَرَ مِنْ مَاءِ الْحَدِيدِ صَقِيلٍ (١)

وأما قولهم « إنما جَوَزْنَا ذلك لأنهما أصلان للألوان ، ويجوز أن يثبت للأصل ما لا يثبت للفرع » قلنا : هذا لا يستقيم ، وذلك لأن سائر الألوان إنما لم يجوز أن يستعمل منها : ما أفعله (٢) ، و « أفعل منه » (٣) ، لأنها لازمت متحالتها ، فصارت كعضو من الأعضاء ، فإذا كان هذا هو العلة فنقول : هذا على أصلكم ألزم ، وذلك لأنكم تقولون : إن هذه الألوان ليست بأصل في الوجود ، على ما تزعمون ، بل هي مركبة من البياض والسواد ، فإذا لم يجوز ما كان متكباً منها لملازمته المحل فلا يجوز ما كان أصلاً في الوجود ، وهو ملازم للمحل كان ذلك من طريق الأولى ، والله أعلم .



---

(١) أنشد ابن يمش ( ص ١٠٤٦ ) عجز هذا البيت ، ولم يعزه إلّا قائله ، والظاهر أن السهمري هنا اسم وأصل السهمري الرمح منسوب إلى رجل كان يبيع الرماح بالخط ، واسم امرأته رديئة ، فأحياناً ينسبون الرماح إليه هو فيقولون : رمح سهمري ، ورماح سهمرية ، وأحياناً يضيفونها إلى امرأته فيقولون : رديئة .

(٢) في التصحيح .

(٣) في التفصيل .

## مسألة

القول في تقديم خبر « مازال » وأخواتها عليها

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم خبر « مازال » عليها ، وما كان في معناها من أخواتها ، وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك ، وإليه ذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء من الكوفيين ، وأجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر « مادام » عليها .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن « مازال » ليس بنفي للفعل ، وإنما هو نفي لمفارقة الفعل ، وبيان أن الفاعل حاله في الفعل متطاول ، والذي يدل على أنه ليس بنفي أن « زال » فيه معنى النفي ، و « ما » للنفي ، فلما دخل النفي على النفي صار إيجاباً والذي يدل على أن النفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً أنك إذا قلت « انتفى الشيء » كان ضدّاً للإثبات ، فإذا أدخلت عليه النفي ، نحو : « ما انتفى » صار موجباً فدل على أن نفي النفي إيجاب ، وإذا كان كذلك صار « مازال » بمنزلة « كان » في أنه إيجاب ، وكما أن كان يجوز تقديم خبرها عليها فكذلك « مازال » بنفي أن يجوز تقديم خبرها عليها ، ولذلك لم يقولوا : « مازال زيد » إلا قائماً ، كما لم يقولوا : « كان زيد إلا قائماً » ، لأن « إلا » إنما يؤتى بها لنقض النفي ، كقولك : « ما مررت إلا بزيد » ، و « ما ضربت إلا زيدا » فثبت المرور والضرب أولاً ، وأدخلت « إلا » فثبتت لزيد ، وأبطلت النفي ونقضته ، ولهذا إذا قلتم إنها إذا دخلت على « ما » التي ترفع الاسم وتنصب الخبر أبطلت عملها ، لأنها إنما عملت لشبهها بليس في أنها تنفي الحال ، كما أن « ليس » تنفي الحال ، فإذا دخلت « إلا » عليها أبطلت معنى النفي ، فزاد شبهها بليس فبطل عملها ، فإذا كان الكلام ثابتاً فلا يفتقر إلى إثباته ، ألا ترى أنك لو قلت : « مررت إلا بأحد » لم يجوز ، لأن إثبات الثابت ونقض النفي مع تعري الكلام منه محال ، فدل على أن « مازال » في الإثبات بمنزلة « كان » فكما لا يقال « كان زيد إلا قائماً » فكذلك لا يقال : « مازال زيد إلا قائماً » فأما قول الشاعر :

حَرَّاجِيحُ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَةً      على الخسْفِ أو نرْمِي بها بِلْدًا قُفْرًا (١)

(١) هذا البيت من كلام ذي الرمة غيلان بن عقبة ، وقد استشهد به سيويه ٤٢٨/١ .

فالكلام عليه من أربعة أوجه ؛ فالوجه الأول : أنه يُروى « ماتنك آلا » مناخة « والآل : الشخص ؛ يقال : « هذا آلٌ قد بدا » أي شخصٌ ؛ وبه سمي الآل ؛ لأنه يرفع الشخص أول النهار وآخره ؛ قال الشاعر :

— كأننا رَعْنُ قُفٍّ يرفعُ الآلا (١) —

أي يرفعه الآل ؛ وهو من المقلوب . والوجه الثاني : أنه يروى : « ماتنك إلا مناخة » بالرفع ، فلا يكون فيه حجة . والوجه الثالث : أنه قد روي بالنصب ، ولكن ليس هو منصوباً ؛ لأنه خبر « ماتنك » وإنما خبرها « على الخسف » فكأنه قال : ماتنك على الخسف ، أي تظلم إلا أن تُناخ .

والوجه الرابع : أنه جعل « ماتنك » كلمة تامة ؛ لأنك تقول : « انفكت يد » فتوهم فيه التمام ، ثم استثنى ، وهذا الوجه رواه هشام عن الكسائي .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز تقديم خبر « مازال » عليها ؛ لأن « ما » للنفي ، والنفي له صدر الكلام ؛ فجري مجرى حرف الاستفهام في أن له صدر الكلام ، والسرف فيه هو أن الحرف إنما جاء لإفادة المعنى في الاسم والفعل فيتبني أن يأتي قبلهما لا بعدهما ، وكما أن حرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله فكذلك هاهنا ؛ ألا ترى أنك لو قلت في الاستفهام « زيداً أَضَرَبْتَ » ؟ لم يجوز ؛ لأنك تقدم ما هو متعلق بما بعد حرف الاستفهام عليه ؛ فكذلك هاهنا ؛ إذا قلت : « قائماً مازال زيدٌ » ينبغي أن لا يجوز ؛ لأنك تقدم ما هو متعلق بما بعد حرف النفي عليه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أمّا قولهم « إن مازال ليس بنفي للفعل »

(١) هذا عجز بيت من كلام النابغة الجعدي ، صدره : \* حتى لحقنا بهم تعدي فوارسنا \* وتعدي فوارسنا: أي تحمل أفراسها على العدو ، وهو السير السريع ، والرعن يفتح الراء وسكون العين — أنف الجبل ، والقف — بضم القاف ، وتشديد الفاء — الجبل ، غير أنه ليس بطويل في السماء ، والآل : الذي تراه في أول النهار وآخره كأنه يرفع الشخص ، وليس هو السراب ، ومحل الاستشهاد بالبيت قوله : « الآل » ومعناه : ما ذكرنا . يريد المؤلف أن الذي في بيت ذي الرمة هو « الآل » كالذي في هذا البيت . وقد تبين لك من تفسيرنا وجه قول المؤلف « وهو من المقلوب » يعني أن المعروف أن الآل هو الذي يرفع الشخص ، وقد جاء في هذا البيت أن رعن القف يرفع الآل ، فرعن القف في ظاهر هذا البيت رافع ، والآل مرفوع ، والجاري على ألسنة العرب أن تجعل الآل رافعاً والشخص التي نها عن القف مرفوعة .

وإنما هو نفي لفارقة الفعل ، والنفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً « قلنا : هذا حجة عليكم ، فإننا كما أجمعنا على أن « مازال » ليس بنفي للفعل أجمعنا على أن « ما » للنفي ، ثم لو لم تكن « ما » للنفي لما صار الكلام بدخولها إيجاباً ، فالكلام إيجاب ، و « ما » نفي بدليل أنا لو قدرنا زوال النفي عنها لما كان الكلام إيجاباً . وإذا كانت للنفي فينبغي ألا يتقدم ما هو متعلق بما بعدها عليها ؛ لأنها تستحق صدر الكلام كالاستفهام .

وأما « مادام » فلم يجوز تقديم خبرها عليها نفسها ؛ لأن « ما » فيها مصدرية لانافية ، وذلك المصدر بمعنى ظرف الزمان ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : « لأفعل هذا مادام زيد قائماً » كان التقدير فيه : زمن دوام زيد قائماً ، كقولك « جئتك مقدماً الحاج » ، وخفوق النجم « أي زمن مقدم الحاج وزمن خفوق النجم ، إلا أنه حذف المضاف الذي هو الزمن ، وأقيم المصدر الذي هو المضاف إليه مقامه ، وإذا كانت « ما » في « مادام » بمنزلة المصدر فما كان من صلة المصدر لا يتقدم عليه ، والله أعلم .



## مسألة

القول في أصل الاشتقاق ، الفعل هو أو المصدر ؟

ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه ، نحو : « ضَرَبَ ضَرْباً ، وقام قياماً » ، وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن المصدر مشتق من الفعل ؛ لأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله ، ألا ترى أنك تقول : « قاومَ قوَّاماً » فيصح المصدر لصحة الفعل ، وتقول « قامَ قياماً » فيعتل لاعتلاله ؛ فلما صحَّ لصحته واعتل لاعتلاله دل على أنه فرع عليه .

ومنهم من تمسك بأن قال : « الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن الفعل يعمل في المصدر ، ألا ترى أنك تقول : « ضربتُ ضرباً » فتنصب ضرباً بضربتُ ؟ فوجب أن يكون فرعاً له ؛ لأن رتبة العامل قبل رتبة المفعول فوجب أن يكون المصدر فرعاً على الفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر يُذكرُ تأكيداً للفعل ، ولا شك أن رتبة المؤكِّد قبل رتبة المؤكَّد ؛ فدل على أن الفعل أصلٌ ، والمصدر فرع .

والذي يؤيد ذلك أننا نجد أفعالاً لا مصادر لها خصوصاً على أصلكم ، وهي : نعم وبش وعسى وليس ، وفعل التعجب ، وحبذا ، فلو لم يكن المصدر فرعاً لأصلاً لما خلا عن هذه الأفعال ؛ لاستحالة وجود الفرع من غير أصل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعلٌ فاعل ، والفاعل وضع له فَعَلَّ ، وَيَفْعَلُ ، فينبغي أن يكون الفعل الذي يعرف به المصدر أصلاً للمصدر .

قالوا : ولا يجوز أن يقال : « إن المصدر إنما سمي مصدراً لصدور الفعل عنه كما قالوا للموضع الذي تصدر عنه الإبل مصدراً لصدورها عنه » ؛ لأننا نقول : لانسام ،

بل سمي مصدرًا لأنه مصدر عن الفعل ، كما قالوا : « مركبٌ فاره » ، و « مشربٌ عذبٌ » أي : مركوبٌ فاره ، ومشروبٌ عذبٌ ، والمراد به المفعول لا الموضع ، فلا تمسك لكم بتسميته مصدرًا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن المصدر أصل للفعل أن المصدر يدل على زمان مطلق ، والفعل يدل على زمان معين ، فكما أن المطلق أصل للمعقد فكذلك المصدر أصل للفعل .

وبيان ذلك أنهم لما أرادوا استعمال المصدر وجدوه يشترك في الأزمنة كلها ، لا اختصاص له بزمان دون زمان ، فلما لم يتعين لهم زمان حدوثه لعدم اختصاصه اشتقوا له من لفظه أمثلة تدل على تعين الأزمنة ، ولهذا كانت الأفعال ثلاثة : ماضٍ وحاضر ومستقبل ، لأن الأزمنة ثلاثة ، ليختص كل فعل منها بزمان من الأزمنة الثلاثة فدل على أن المصدر أصل للفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر اسم ، والاسم يقوم بنفسه ويستغني عمن الفعل ، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم ، وما يستغني بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلًا مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على شيئين : الحدث والزمان المحصل ، والمصدر يدل بصيغته على شيء واحد ، وهو الحدث ، وكما أن الواحد أصل الاثنين فكذلك المصدر أصل الفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر له مثال واحد ، نحو : الضرب والقتل ، والفعل له أمثلة مختلفة ، كما أن الذهب نوع واحد ، وما يوجد منه أنواع وصور مختلفة .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على ما يدل عليه المصدر ، والمصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل ، ألا ترى أن ضربَ يدل على ما يدل عليه الضربُ ، والضرب لا يدل على ما يدل عليه « ضربَ »

وإذا كان كذلك دلَّ على أن المصدر أصل والفعل فرع ؛ لأن الفرع لابد أن يكون فيه الأصل ، وصار هذا كما تقول في الآلية المصنوعة من الفضة فإنها تدل على الفضة ؛ والفضة لا تدل على الآلية ، وكما أن الآلية المصنوعة من الفضة فرع عليها ومأخوذة منها فكذلك هاهنا : الفعل فرعٌ على المصدر ومأخوذ منه .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر ليس مشتقاً من الفعل أنه لو كان مشتقاً منه لكان يجب أن يجري على سنن في القياس ، ولم يختلف كما لم يختلف أسماء الفاعلين والمفعولين ؛ فلما اختلف المصدر اختلاف الأجناس كالرجل والثوب والتراب والماء والزيت وسائر الأجناس دل على أنه غير مشتق من الفعل

ومنهم من تمسك بأن قال : لو كان المصدر مشتقاً من الفعل لوجب أن يدل على مافي الفعل من الحدث والزمان ، وعلى معنى ثالث كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول به ، فلما لم يكن المصدر كذلك دل على أنه ليس مشتقاً من الفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر ليس مشتقاً من الفه ، قولهم : « أكرم إكراماً » بإثبات الهمزة ، ولو كان مشتقاً من الفعل لوجب أن تحذف منه الهمزة كما حذفت من اسم الفاعل والمفعول نحو : « مكرم » و « مكترم » لما كانا مشتقين منه ؛ فلما لم تحذف هاهنا كما حذفت مما هو مشتق دل على أنه ليس بمشتق منه .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل تسميته مصدراً ؛ فإن المصدر هو الموضع الذي يُصدَّرُ عنه ؛ ولهذا قيل للموضع الذي تصدر عنه الإبل « مَصْدَر » فلما سُمِّيَ مصدراً دل على أن الفعل قد صدر عنه ، وهذا دليل لا بأس به في المسألة ، وما اعترض به الكوفيون عليه في دلهم فستذكر فساده في الجواب عن كلماتهم في موضعه إن شاء الله .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم : « إن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتدل لاعتداله » قلنا : الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أن المصدر الذي لاعلة فيه ولا زيادة لا يأتي إلا صحيحاً ، نحو :

« ضَرَبْتُهُ ضَرْبًا » وما أشبه ذلك، وإنما يأتي معتلاً ما كانت فيه الزيادة، والكلام إنما وقع في أصول المصادر، لاني فروعها .

الثاني : أنا نقول : إنما صَحَّ لصحته واعتل لاعتلاله طلباً للتشاكل ، وذلك لا يدل على الأصلية والفرعية ، وصار هذا كما نالوا : « يَعِدُ » ، والأصل فيه « يَوْعِدُ » ، فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ، وقالوا : « أَعِدُ » ، وتَعِدُ ، وتَعِدُ ، والأصل فيها أَوْعِدُ وتَوَعِدُ ، وتَوَعِدُ . فحذفوا الواو — وإن لم تقع بين ياء وكسرة — حملاً على يَعِدُ ، ولا يدل ذلك على أنها مشتقة من يَعِدُ ، وكذلك قالوا : « أَكْرِمُ » والأصل فيه « أَكْرِمُ » فحذفوا إحدى الهمزتين استقلالاً لاجتماعهما ، وقالوا : « نُكْرِمُ » ، وتُكْرِمُ ، وَيُكْرِمُ » ، والأصل فيها : نُؤْكَرِمُ ، وتُؤْكَرِمُ ، ويؤْكَرِمُ ، كما قال الشاعر :

— فإنه أهلٌ لأن يؤْكَرِمَا —

فحذفوا الهمزة — وإن لم يجتمع فيها همزتان — حملاً على أَكْرِمُ ، ليجري الباب على سَنَنِ واحد ، ولا يدل ذلك على أنها مشتقة من أَكْرِم فكَذلك ها هنا .

والثالث : أنا نقول : يجوز أن يكون المصدر أصلاً ويحمل على الفعل الذي هو فرع ، كما بنينا الفعل المضارع في فعل جماعة النسوة ، نحو : « يَضْرِبْنَ » حملاً على « ضَرَبْنَ » ، وهو فرع ؛ لأن الفعل المستقبل قبل الماضي ، وكما قال الفراء : إنما بني الفعل الماضي على الفتح في فعل الواحد لأنه يفتح في الاثنين ، ولا شك أن الواحد أصل للاثنين ، فإذا جاز لكم أن تحملوا الأصل على الفرع هناك جاز لنا أن نحمل الأصل على الفرع ها هنا .

وأما قولهم « إن الفعل يعمل في المصدر ؛ فيجب أن يكون أصلاً » قلنا : كونه عاملاً فيه لا يدل على أنه أصل له ، وذلك من وجهين :

أحدهما : أننا أجمعنا على أن الحروف والأمثال تعمل في الأسماء ؛ لا خلاف أن الحروف والأفعال ليست أصلاً للأسماء ، فكَذلك ها هنا .

والثاني أن معنى قولنا « ضَرَبَ ضرباً » أي أوقع ضرباً ، كذلك « ضَرَبَ زيداً » في كونها مفعولين ، وإذا كان المعنى أوقع ضرباً فلا شك أن الضرب معقول قبل إيقاعه ، مقصود إليه ، ولهذا يصح أن يؤمر به فيقال : « اضرب » وما أشبه ذلك ، فإذا ثبت أنه معقول قبل إيقاعك معلوم قبل فعلك دل على أنه قبل الفعل .

وأما قولهم : « إن المصدر يذكر تأكيداً للفعل ، ورتبة المؤكد قبل رتبة المؤكد » قلنا : وهذا أيضاً لا يدل على الأصالة والفرعية ، ألا ترى أنك إذا قلت : « جاءني زيد » ورأيتُ زيداً زيداً ، ومررت بزيدٍ زيدٍ « فإن زيداً الثاني يكون تأكيداً للأول في هذه المواضع كلها ، وليس مشتقاً من الأول ، ولا فرعاً عليه . فكذلك ها هنا .

وأما قولهم : « إننا نجد أفعالاً ولا مصادر لها » ، قلنا : خلطوا تلك الأفعال التي ذكرتموها عن استعمال المصدر لا يخرج بذلك عن كونه أصلاً ، وأن الفعل فرع عليه ، لأنه قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل ، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلاً ، ولا الفرع عن كونه فرعاً ، ألا ترى أنهم قالوا : « طيرٌ عبّاديد » أي متفرقة فاستعملوا لفظ الجمع الذي هو فرع وإن لم يستعملوا لفظ الواحد الذي هو الأصل ، ولم يخرج بذلك الواحد أن يكون أصلاً للجمع ، وكذلك أيضاً قالوا : « طيراً أبابيل » قال الله تعالى : « وأرسل عليهم طيراً أبابيل » أي جماعات في تفرقة وهو جمع لا واحد له في قول الأكثرين ، وزعم بعضهم أن واحده « إبتول » ، وزعم بعضهم أن واحده إبتيل ، وكلامنا مخالف لقول الأكثرين ، والظاهر أنهم جعلوا واحده إبتولاً وإبتيلاً قياساً وحملًا ، لاستعمالاً ونقلًا ، والخلاف لا وقع في استعمالهم لافي قياس كلامهم .

ثم نقول : ما ذكرتموه معارضٌ بالمصادر التي لم تستعمل أفعالها ، نحو : « وَيَلْتَهُ » ، و « وَيَنْحَهُ » ، و « وَيَنْهَهُ » ، و « وَيَنْبَهُ » ، و « وَيَنْسَهُ » ، و « أَهْلًا وَسَهْلًا » ومرحبًا ، و . بيا ورعيًا ، وأقّةً وثقّةً ، وتعبًا وتكنسًا ، وبؤسًا ، وبُعْدًا ، وسُحْقًا ، وجوعًا ونُوعًا ، وجدعًا ، وعقرًا ، وخيبةً ، ودَقْرًا ، وتبًا وبَهْرًا . قال ابن ميادة :

تفادق قومي إذ يتبعون مهجتي بجارية بهراً لهم بعدها بهراً (١)

فإن هذه كلها مصادر لم تستعمل أفعالها ، فإن زعمتم أن ما ذكرتموه من خلو الفعل عن المصدر يصلح أن يكون دليلاً لكون الفعل أصلاً فليس بأولى مما ذكرناه من خلو المصدر عن الفعل في كون المصدر أصلاً ، فتحقق المعارضة فيسقط الاستدلال .

وأما قولهم : « إن المصدر لا يتصور ما لم يكن فعل فاعل ، والفعل وضع له « فَعَلَ » وَيَفْعَلُ » قلنا هذا باطل ؛ لأن الفعل في الحقيقة ما يدل عليه المصدر نحو : الضرب والقتل ، وما نسميه فعلاً من فَعَلَ وَيَفْعَلُ إنما هو إخبار بوقوع ذلك الفعل في زمان معين ، ومن المحال الإخبار بوقوع شيء قبل تسميته ؛ لأنه لو جاز أن يقال : « ضرب زيد » قبل أن يوضع الاسم للضرب لكان بمنزلة قولك : أخبرك بما لا تعرف ، وذلك محال ، والذي يدل على صحة ما ذكرناه تسميته مصدراً ، قولهم : « إن المراد به المفعول لا الموضع كقولهم مركب فاره ، ومشرب عذب أي مركوب فاره ، ومشروب عذب » قلنا : هذا باطل من وجهين ؛ أحدهما أن الألفاظ إذا أمكن حملها على ظاهرها فلا يجوز العدول بها عنه ، والظاهر يوجب أن يكون المصدر للموضع لا للمفعول ؛ فوجب حمله عليه .

والثاني : أن قولهم : « مركب فاره ومشرب عذب » يجوز أن يكون المراد به موضع الركوب ، وموضع الشرب ونسب إليه الفراهة والعذوبة للمجاورة ، كما يقال : « جرى النهر » والنهر لا يجري ، وإنما يجري الماء فيه ، قال الله تعالى : ( تجري من تحتها الأنهار ) فأضاف الفعل إليها وإن كان الماء هو الذي يجري فيها ؛ لما بينا من المجاورة ، ومنه قولهم : « بَلَدٌ آمِنٌ » و « مَكَانٌ آمِنٌ » فأضافوا الأمن إليه مجازاً ؛ لأنه يكون فيه ؛ قال الله تعالى : ( وإذا قال إبراهيمُ رَبِّ اجعل هذا البلد آمناً ) وقال تعالى : ( أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا ) فأضاف الأمن إليه لأنه يكون فيه ، ومنه قوله تعالى : ( بل مكرُّ الليل والنهار ) فأضاف المكر إلى الليل والنهار لأنه يقع فيهما ، ومنه قولهم : « لَيْلٌ نَامٌ » فأضافوا النوم إلى الليل لكونه فيه ، قال الشاعر :

(١) هذا البيت من كلام ابن ميادة ، واسمه الرماح بن أبرد - كما قال المؤلف - وقد أنشد ابن منظور في اللسان مرتين . وتفادق قومي : يريد فقد بعضهم بعضاً ، وقد اختلف أهل اللغة في تفسير قوله : « بهراً » فقال قوم : أراد ؛ خيبة لهم ، وقيل : أراد تمسأ لهم ، وقيل معناه : غلبتهم وقهروا ، أي غلبوا وقهروا ، قال الأعلام : « يقول : فقد بعض قومي بعضاً حيث لم يعينوني على جارية شغقت بجيها ، وعرضوني لثلف مهجتي حيالها ، فقهرهم العدو قهراً » .

لقد لُمِيتنا يأمَّ غَيَّلانَ في السَّرى      ونِمتِ وما ليلُ المَطِيِّ بِتائِمِ (١)  
أَي مَنوم فيه ، ومنه قولهم « يومٌ فاجرٌ » فأضافوا الفجورَ إليه لأنَّه يقع فيه ، قال  
الشاعر :

ولَمَّا رأيتُ الخيلَ تَتَرى أثابِجاً      علمتُ بأنَّ اليومَ أحمرُّ فاجرُ (٢)

أَي مَفجور فيه ، والشواهد على هذا النحو من كتاب الله تعالى ، وكلام العرب  
أَكثَر من أن تُحصى ، فدلَّ على أن المراد بقولهم : « مركبٌ فارِه ، ومشربٌ عذبٌ »  
موضع الركوب وموضع الشرب ، وأضيف الفَرَاهُ والعذوبة للمجاورة على ما بيننا .  
وقد أفردنا في هذه المسألة جزءاً استوفينا فيه القول ، واستقصينا فيه الكلام ،  
والله أعلم .



---

(١) هذا البيت من قصيدة طويلة لجرير بن عطية ثابتة في ديوانه ( ٥٥٣ ) ، وهي إحدى التناقض بينه وبين الفرزدق .

(٢) لم أعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وتترى : من المواخرة ، وهي التتابع فهذه التاء بدل من واو ، مثل التاء من « نخمة » « أثابجاً » : جمع وثيج يريدون أنه قوي .

## مسألة

هل يجوز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه ؟

ذهب الكوفيون إلى أن ترخيم المضاف جائز ، ويوقعون الترخيم في آخر الاسم المضاف إليه ، وذلك نحو قولك : « يآلَ عامر » في يآلَ عامر ، و « يآلَ مالك » في يآلَ مالك ، وما أشبه ذلك . وذهب البصريون إلى أن ترخيم المضاف غير جائز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن ترخيم المضاف جائز أنه قد جاء في استعمالهم كثيراً ، قال زهير بن أبي سلمى :

خلوا حظكم يآلَ عيكرم واحفظوا أواصيرنا والرحم بالغيب نذكر  
أراد : « يآلَ عيكرمة » إلا أنه حذف التاء للترخيم ، وهو عكرمة بن خصصة بن قيس بن عيلان بن مضر ، وهو أبو قبائل كثيرة من فليس ، وقال الآخر :  
أبا عرو لا تبعد فكل ابن حررة سيدعوه داعي مبتغ فبيجب (١)  
أراد : « أبا عروة » . وقال الآخر :

إما تريني اليوم أم حمز قاربت بين عسقي وجمري

أراد : « أم حمزة » والشواهد على هذا كثيرة جداً ، فدل على جوازه ، ولأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد ، فجاز ترخيمه كالمفرد .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن ترخيم المضاف غير جائز أنه لم توجد فيه شروط الترخيم ، وهي أن يكون الاسم منادى ، مفرداً ، معرفة ، زائداً على ثلاثة أحرف . والدليل على اعتبار هذه الشروط : أما شرط كونه منادى فظاهر ،

(١) هذا البيت من شواهد شرح المفصل ص / ١٨٥ . « لا تبعد » أصل معناه : لا تهلك ، ولكنهم يريدون لا ينقطع ذكرك . وموطن الاستشهاد بالبيت هو في قوله : « أبا عرو » فإن هذا منادى بحرف نداء محذوف ، وهو مركب إضافي ، وقد رحمه الشاعر بحذف آخر المضاف إليه فإن أصله : « يا أبا عروة » .

(٢) العنق : ضرب من السير ، والحجز : أحد من العنق ويشبه الوثب . وصف كبره وأنه قد قارب بين خطاه ضحكاً ، والاستشهاد بالبيت في قوله « أم خسر » ، وشأنه شأن البيت السابق تماماً .

لأنهم لا يرحمون في غير النداء إلا في ضرورة الشعر ، ألا ترى أنهم لا يقولون في حالة الاختيار في غير النداء ، « قامَ عامر » في عامر ، ولا « ذَهَبَ مالٍ » في مالك فدل على أنه شرط معتبر . وأما شرط كونه مفرداً فظاهر أيضاً ؛ لأن النداء يؤثر فيه البناء ، ويغيره عما كان عليه قبل النداء ، ألا ترى أنه كان معرباً فصارعاً مبنياً ؟ فلما غيره النداء عما كان عليه من الإعراب قبل الغداء جاز فيه الترخيم ؛ لأنه تغيير ، والتغيير يؤنس بالتغيير ؛ فأما ما كان مضافاً فإن النداء لم يؤثر فيه البناء ولم يغيره عما كان عليه قبل النداء ؛ ألا ترى أنه معرب بعد النداء كما هو معرب قبل النداء ؟ وإذا كان الترخيم إنما سرّخته تغيير النداء ، والنداء لم يغير المضاف فوجب أن لا يدخله الترخيم ؛ فصارع هذا بمنزلة حذفت الياء في النسب من باب فُعَيْلَة وفُعَيْلَة كقولهم في النسب إلى جُهَيْنة « جُهَيْتِي » وإلى ربيعة « رَبْعِي » وإثباتها في باب فُعَيْل وفُعَيْل كقولهم في النسب إلى قُشَيْرٍ « قُشَيْرِي » وإلى جرير « جَرِيرِي » فإن الياء إنما حذفت من باب فُعَيْلَة وفُعَيْلَة دون باب فُعَيْل وفُعَيْل لأن النسب أثر فيه وغيّره بحذف تاء التأنيث منه ، والتغيير يؤنس بالتغيير بخلاف باب فُعَيْل وفُعَيْل ؛ فإن النسب لم يؤثر فيه تغييراً ، فلم يحذف منه الياء ، فأما قولهم في النسب إلى قريش « قُرَيْشِي » وإلى « هَذِيل » « هَذَلِي » وإلى ثقيف « ثَقِيفِي » — بحذف الياء في إحدى اللغتين — فهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه ، واللغة الفصحى إثبات الياء ، وهي أن تقول : « قُرَيْشِي » و « هَذِيلِي » و « ثَقِيفِي » ، وهو القياس ، قال الشاعر :

بكل قُرَيْشِيٍّ عليه مَهَابَسَةٌ      سَرِيعٌ إِلَى دَاعِي النَّدى والتَّكْرُمِ (١)

وقال الآخر :

هَذِيلِيَّةٌ تدعو إذا هي فاخَرَتْ      أباً هَذِيلِيًّا من غَطَارِفَةٍ نُجْدِي (٢)

وكما أن الحذف هاهنا إنما يختص بما غيّرهُ النسب دون غيره ، فكذلك الحذف هاهنا للتخيم إنما يختص بما غيّرهُ النداء — وهو المفرد المعرفة — دون المضاف والتكررة .

(١) هذا البيت من شواهد سيبويه ٧٠/٢ ولم يميزه .

(٢) هذا البيت من شواهد الزحشرى في المفصل ، والاستنباط بهذا البيت في موضعين ، الأول في قوله : « هَذِيلِيَّة » والثاني في قوله « أباً هَذِيلِيًّا » فإن الشاعر قد جمع فيه بين إثبات الياء في الكلمة الأولى وحذف الياء في الكلمة الثانية ، والقياس في مثله إبقاء الياء وعدم حذفها .

وأما شرط كونه زائداً على ثلاثة أحرف فسنذكر ذلك في المسألة التي بعد هذه المسألة إن شاء الله .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما استشهدوا به من الأبيات فلا حجة فيه ؛ لأنه محمول عندنا على أنه حذف التاء لضرورة الشعر ، والترخيم عندنا يجوز لضرورة الشعر في غير النداء ، قال الشاعر :

أودى ابن جُلْهُمَ عَبَادَ بَصِيرُمَتِهِ  
إِنَّ ابن جُلْهُمَ أَمْسَى حَيَّةَ الْوَادِي (١)

أراد « جُلْهُمَةَ » فحذف التاء لضرورة الشعر ، وقال الآخر :

ألا أضحت حبالكم رماما  
وأضحت منك شاسعة أماما (٢)

أراد « أمامة » وقال الآخر : (٣)

إِنَّ ابن حَارِثَ إِنَّ أَشْتَقَ لِرُؤْيَيْهِ  
أَوْ أَمْتَدَحْه فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عِلِمُوا

(١) هذا البيت من كلام الأسود بن يقر - بالفاء - وهو من شواهد سيبويه ٣٤٤/١ . أودى بها : ذهب بها . الصرمة : القطعة من الإبل ما بين الثلاثين إلى الأربعين . حية الوادي : كناية من صابته ناضية . ومحل الاستشهاد هو : « جلهم » ، والعرب سميت المرأة جلهم والرجل جلهمة ، فيجوز أن يكون الشاعر قد عني أمه أو أباه ، فإن كان عني أباه فقد رخم مع أنه غير منادى ، وقد أبقى الشاعر فتحة الميم على لغة من ينتظر الحرف المحذوف . وإن كان عني أمه فليس في البيت ترخيم ولا استشهاد ، وتكون فتحة « جلهم » نائمة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للمعية والتأنيث ، كزيتب ورياب .

(٢) هذا البيت من كلام جرير بن عطية بن الخطمي ، وروايته في الديوان على قلق في وزنه ( ص ١٠٢ ) :

أصبح حبل وصلكم رماما  
وما عهد كهسهك يأماما

أما الاستشهاد بالبيت على رواية النحاة ففي قوله : « أماما » إذ رخم الشاعر فحذف التاء في غير النداء وأبقى الفتحة قبل التاء المحذوفة ، فهذا يدل على أن ترخيم غير المنادى في الضرورة يحى على الوجهين اللذين يحى عليهما ترخيم المنادى ، تعني أنه يجوز عند الضرورة ترخيم الاسم الذي ليس منادى مع قطع النظر عن الحرف الذي حذف لترخيم فتعامل الحرف الذي صار آخر الكلمة والذي يستحقه من حركات الإعراب ، ويجوز ألا يقطع النظر عن الحرف الذي حذف لترخيم فتبقي الحرف الذي صار آخر الكلمة صار على حركته التي كانت عليه قبل الترخيم وتجعل حركة الإعراب مقدرة على الحرف الذي حذف : وهذه لغة من ينتظر ، أما الأولى فليست من لا ينتظر .

(٣) هذا البيت من كلام أوس بن حنينة ، وهو من شواهد سيبويه ٣٤٣/١ ، والمراد به ابن حارث ابن حارثة بن بدر الغداني سيد بني غذانه بن يربوع بن تميم . وقد رخم الشاعر « حارث » فحذف التاء منه وأبقى الحرف الذي قبل التاء على حركته على لغة من ينتظر ، لهذا لا يجوز إعرابه إعراب الأسماء المنوعة من الصرف ، لأنه ليس باسم قبيلة ولا بعلم مؤنث .

أراد « ابن حارثة » . وقال الآخر :

أبو حنشٍ يُّؤرِّقني وطاسقٌ وعَمَارٌ وآوَنَةٌ أَثَّالَا (١)

أراد « أثالة » . وزعم المبرد أنه ليس في العرب أثالة ، وإنما هو أثال . ونصبه على تقدير : يذكّرني آوَنَةٌ أَثَّالَا ، وقيل : نصبه لأنه عطفه على الياء والنون في « يُّؤرِّقني » كأنه قال : يُّؤرِّقني وأثَّالَا . وقال بعض بني عبس :

أَرِقُّ لأرحامٍ أراها قريسةً الحارِ بنِ كعبٍ لا لحرَمٍ ورأسِبٍ (٢)

أراد : « الحارث بن كعب » وعَبَسٌ والحارث بن كعب بن ضَبَّةٍ إنخوةٌ فيما يزعمون .

وعلى كل حال فالترخيم في غير النداء للضرورة مما لا خلاف في جوازه ، والشواهد عليه أشهر من أن تذكر ، وأظهر من أن تنكر ، وكما أن الترخيم في ذلك كله لا يدل على جوازه في حالة الاختيار ، فكذلك جميع ما استشهدوا به من الأبيات ، وإذا كان الترخيم يجوز للضرورة الشعر في غير النداء فلأن يجوز ترخيم المضاف للضرورة الشعر في النداء كان ذلك من طريق الأولى .

وأما قولهم : « إن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد » ، فجاز ترخيمه كالمفرد « قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه لو كان هذا معتبراً لوجب أن يؤثر النداء في المضاف البناء كما يؤثر في المفرد ، فلما لم يؤثر النداء فيه البناء دلّ على فساد ما ذهبتم إليه ، والله أعلم .

(١) هذا البيت من كلام عمرو بن أحر ، وهو من شواهد سيبويه ٣٤٣/١ .

(٢) أَرِقُّ : أعطف . الأرحام : جمع رحم ، وهو في الأصل القرابة من جهة النساء ، وقد يراد به الضاربة مطلقاً . وجرم : قبيلة من قضاعة ، ورأسِب : قبيلة أيضاً . وقد حذف الشاعر الناء من « الحارث » ترخيماً في غير المنادى وأبقى الحرف قبل الناء على حركته على لغة من ينتظر كما رأينا .

ومن هذه الشواهد المتعددة تعلم أن الذي وقع من العرب في أسمائها من ترخيم غير المنادى قد جاء على طريقتين الإيقاء على حركة ما قبل المحلوف وهو لغة من ينتظر ، والثاني : تحريك الحرف بالحركة التي يقتضيها العامل ويسمى هذا لغة من لا ينتظر ، وقد قبل سيبويه الوجهين جميعاً نظراً منه إلى ما ورد عن العرب .



## مسألة

### القول في الفصل بين المضاف والمضاف إليه

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ، لأن العرب قد استعملته كثيراً في أشعارها ، قال الشاعر :

فَرَجَجْتُهَا بِمِزَجَةٍ زَجَّ الْقَلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ (١)

والتقدير : زَجَّ أَبِي مَزَادَةَ الْقَلُوصَ ، فصل بين المضاف والمضاف إليه بالقَلُوصَ ، وهو مفعول ، وليس بظرف ولا حرف خفض ، وقال الآخر :

تَمَرُّ عَلَى مَا تَسْتَمِيرُ ، وَقَدْ شَقَّتْ غَلَائِلَ عَيْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورَهَا (٢)  
والتقدير : شَقَّتْ غَلَائِلَ صُدُورِهَا عَيْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا ، فصل بين المضاف والمضاف إليه ، وقال الآخر :

يُطِفِّنَ بِحُوزِي الْمَرَاتِسِعِ لَمْ تُرْعَ بَوَادِيهِ مِنْ قِرْعِ الْقَيْسِيِّ الْكَنَائِنِ (٣)

(١) هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها : زججتها : طمتها بالزج ، والزج - بضم الزاي ، وتشديد الجيم - الحديدة التي تتركب في أسفل الرمح ، فأما الحديدة التي تتركب في أعلى الرمح فهي السنان بوزنة الكتاب .

(٢) هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها أيضاً ، بل ذكر المؤلف أنه مصنوع .  
وتمر : من المرور ، وتستمر : من الاستمرار ، والغلائل : جمع غليل وهو الضغن ، ويراد به ذهابه واقتلاعه من الصدور ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله : « شقت غلائل عيد القيس منها صدورها » فقد زعم الكوفيون أن الشاعر قد فصل بين المضاف الذي هو قوله غلائل ، والمضاف إليه الذي هو قوله صدورها بأجنبي ، وهو فاعل شقت .

(٣) هذا البيت من كلام الطرماع بن حكيم ، انظر الديوان / ١٦٩ / ، والبيت في وصف بقر الوحش ، و « تطفن » أي : تدرن حوله ، تقول : طاف الرجل بالقوم ، وطاف عليهم ، وأطاف أيضاً : أي : استدار ، وأطاف فلان بالأمر ، إذا أحاط به .

والتقدير : من قرّع الكناين القيسي .

وقال الآخر :

فأصبحت بعد خطّ بهجتها كأنّ قفراً رُسومها قلّما (١)

والتقدير : بعد بهجتها ، ففصل بين المضاف الذي هو « بعد » والمضاف إليه الذي هو « بهجتها » بالفعل الذي هو « خطّ » وتقدير البيت : فأصبحت قفراً بعد بهجتها كأنّ قلماً خط رسومها . وقد حكى الكسائي عن العرب : هذا غلامُ والله زبّد . وحكى أبو عبيدة قال : سمعت بعض العرب يقول : إن الشاة تجترّ فتسمع صوتَ والله ربّها ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه ، بقوله : « والله » . وإذا جاء هذا في الكلام ففي الشعر أولى ، وقد قرأ ابن عامر أحدُ القراء السبعة ( وكذلك زَيْنَ لكثير من المشركين قتلُ أولادهم شرّكائهم ) بنصب « أولادهم » وجر « شرّكائهم » ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله : أولادهم ، والتقدير فيه : قتلُ شرّكائهم أولادهم ، ولهذا كان منصوباً في هذه القراءة ، وإذا جاء هذا في القرآن ففي الشعر أولى .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن المضاف والمضاف إليه بمترلة شيء واحد ؛ فلا يجوز أن يفصل بينهما ، وإنما جاز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجر كما قال عمرو بن قميئة :

(١) أنشد ابن منظور هذا البيت ( خ ط ط ) ولم يمهز ، وهذا البيت مهلهل النسخ مضطرب التركيب . يصف الشاعر فيه الديار بالخلاء وأرتحال الأئیس ، وذهاب الماء ، وأصل نظام البيت هكذا : فأصبحت بعد بهجتها قفراً كأن قلماً خط رسومها ، فصل بين أصبح وعبرها ، وبين المضاف والمضاف إليه ، وبين الفعل ومفعوله وبين كأن واسمها وقدم خبر كأن عليها وعلى اسمها ، قصار أحجية من الأحاسي ، واستشهاد المؤلف به في قوله « بعد خطّ بهجتها » حيث فصل بين المضاف الذي هو قوله « بعد » والمضاف إليه ، وهو قوله « بهجتها » بأجنبي وهو قوله « خطّ » وهو فعل ماضٍ فاعله مبتدأ فيه يعود إلى القلم الذي في آخر البيت ، ومفعول خط هو قوله « رسومها » وأصل هذه العبارة : كأن قلماً خط ( هو ) رسومها .

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدَمَا اسْتَعْبَرَتْ لِيَمِ دَرُّ الْيَوْمِ مِّنْ لَامِهَا (١)

فصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف ؛ لأن التقدير لِيَمِ دَرُّ مِّنْ لَامِهَا اليوم ، وقال أبو حية النعمري :

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ (٢)

فصل بين المضاف والمضاف إليه ؛ لأن تقديره : بكفَّ يَهُودِيٌّ يَوْمًا . وقال ذو الرمة :

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ لِيَغَالِيهِنَّ بِنَسَا أَوَاخِرَ الْمَيْسِرِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ (٣)  
وقالت امرأة من العرب دُرْنَا بِنْتُ عُبَيْبَةَ الْجَحْدَرِيَّةَ ، وقيل : عَمْرَةُ الْجُشَمِيَّةَ :  
هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مِّنْ لَا أَخَا لَهُ إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبْؤَةَ قَدَعَاهُمَا (٤)

(١) هذا البيت من كلام عمرو بن قنينة صاحب امرئ القيس في رحلته إلى بلاد الروم ، وهو الذي يقول فيه :  
بكى صاحبي لما رأى الدرب دونه وأيقن أنا لاحقان بقيصرا

والبيت من شواهد سيبويه ٩١/١ . وساتيدما : جبل عيد ميافارقين ، واستعبرت : بكثت من وحشة الغربة وليدتها من أهلها ، والعرب تقول « قد در فلان » إذا دعوا له أو تمجبوا من بلوغه للغاية في شيء ما ، وصف الشاعر امرأة نظرت إلى ساتيدما فذكرت به بلادها فاستعبرت شوقاً إليها ، ثم قال : قد در من لامها اليوم على بكتائها ، يتمجب من شأن لأممها وينكر عليه فعله لأنها عنده قد بكثت بحق فلا محل للونها . ومحل الاستشهاد هنا هذا البيت قوله : « فان قوله » در « مضاف ، وقوله » من لامها « اسم موصول مضاف إليه ، وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وهو قوله « اليوم » .

(٢) هذا البيت من كلام أبي حية النعمري ، واسمه الميمم بن الربيع ، وهو من شواهد سيبويه ٩١/١ .  
وصف أبو حية رسوم الدار فشبها بالكتاب في دقتها والاستدلال بها ، وخص اليهودي لأن اليهود هم أهل الكتابة ، وجعل كتابته بعضها متقارباً وبعضها متبايناً لاتقضاء آثار الديار تلك الصفة والحال ، ومعنى قوله « يزِيل » يفرقه ما بينهما ويباعد .

ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « بكفَّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ » فان قوله « كف » مضاف إلى قوله « يهودي » وقد فصل بينهما بالظرف « يَوْمًا » .

(٣) هذا البيت من كلام ذي الرمة غيلان بن عتبة ، وهو من شواهد سيبويه ٩٢/١ .  
(٤) هذا البيت لشاعرة من شواهد العرب من كلمة ترثي فيها أخوين لها ، وقد اختلفت الرواة في تسميتها ، والبيت من شواهد سيبويه ٩٢/١ . وأصل النبوة أن يضرب بالسيف فلا يمضي في الضريبة ، رثت أخويها فهي تقول لقد كانا لمن ليس له أخ في الحرب ولا ناصر يأخذ بيده أخوين ينصرانه إذا دهم العدو ، ويأخذان بيده إذا غشي الموت فحاف ألا يستطيع دفع الهلاك عن نفسه . وهنا أيضاً فصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور الذي هو قوله « في الحرب » .

ففصل بين المضاف والمضاف إليه ؛ لأن تقديره : هما أخوا من أحاله في الحرب ؛ لأن الظرف (١) وحرف الجر يتسع فيهما مالا يتسع في غيرهما ، فبقينا فيما سواهما على مقتضى الأصل .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما أنشدوه فهو مع قلته لا يعرفُ قائله فلا يجوز الاحتجاج به .

وأما ما حكى الكسائي من قولهم « هذا غلامُ والله زيد » وما حكاه أبو عبيدة عن بعض العرب من قولهم : « فتسمع صوتَ والله ربِّها » فنقول إنما جاء ذلك في اليمين لأنها تدخل على أخبارهم للتوكيد ، فكأنهم لما جازوا بها موضعها استدركوا ذلك بوضع اليمين حيث أدركوا من الكلام ولهذا يسمونها في مثل هذا النحو « لغوا » لزيادتها في الكلام في وقوعها غير موقعها .

والذي يدل على صحة هذا أننا أجمعنا وإياكم على أنه لم يحمى عنهم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير اليمين في اختيار الكلام .

وأما قراءة من قرأ من القراء ( وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قَتْلُ أولادهم شركا ) فلا يسوغُ لكم الاحتجاج بها ؛ لأنكم لا تقولون بموجبها ؛ لأن الإجماع واقعٌ على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالفعل في غير ضرورة الشعر ، والقرآن ليس فيه ضرورة ، وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل بينهما في حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطرار فإنها إذا لم يجر أن تجعل حجة في النظر لم يجر أن تجعل حجة في القبض .

والبصريون يذهبون إلى وهي هذه القراءة ، وهم القاريء ؛ إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام ، وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على وهي القراءة ، وإنما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنه رأى في مصاحف أهل الشام « شركا » مكتوباً بالياء ، ومصاحف أهل الحجاز والعراق ( شركاؤهم ) بالواو فدل (٢) على صحة ما ذهبنا إليه ، والله أعلم .

(١) قوله : « لأن الظرف وحرف الجر يتسع فيهما » تعليل لقوله فيما سبق « وإنما جاز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجر » .

(٢) أي يدل وهي القراءة ، وعدم صحة الاستدلال بها على صحة ما ذهبنا إليه .

## مسألة

( هل يجوز العطف على الضمير المخفوض ؟ )

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض ، وذلك نحو قولك « مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٌ » وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز أنه قد جاء ذلك في التنزيل وكلام العرب قال الله تعالى : ( واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ) بالخفض وهي قراءة أحد القراء السبعة — وهو حمزة الزيات — وقراءة إبراهيم النخعي وقتادة ويحيى بن وثاب وطلحة بن مصرف والأعمش ، ورواية الأصفهاني والحلي عن عبد الوارث ، وقال تعالى : ( ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم ) فما : في موضع خفض لأنه عطف على الضمير المخفوض في ( فيهن ) وقال تعالى : ( لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة ) فالمقيمين : في موضع خفض بالعطف على الكاف في ( إليك ) والتقدير فيه : يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة يعني من الأنبياء عليهم السلام ، ويجوز أيضاً أن يكون عطفاً على الكاف في ( قبلك ) والتقدير فيه : ومن قبل المقيمين الصلاة ، يعني من أمتك ، وقال تعالى : ( وصدّ عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام ) فعطف ( المسجد الحرام ) على الهاء من ( به ) وقال تعالى : ( وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين ) فمن : في موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض في ( لكم ) فدل على جوازه ، وقال الشاعر :

فاليوم قرّبت تهجونا وتشتبنا فاذهب فما بك والأيام من عجب (١)

فالأيام : خفض بالعطف على الكاف في « بك » والتقدير : بك وبالأيام . وقال الآخر :

---

(١) معنى البيت : إن هجاءك الناس وشتمهم لن عجائب الدهر ، وقد كثرت هذه الأعمال منك حتى صارت لا يتعجب منها . والامتنع في قوله : « فما بك والأيام » ، حيث عطف قوله « الأيام » بالوار على الضمير المتصل المجرور مجازاً بالياء في قوله « بك » من غير أن يمسد مع المعطوف العامل في المعطوف عليه ، وذلك في نظر البصريين ضرورة من الضرورات التي تقع في الشعر .

أَكْثَرُ عَلَى الْكَيْسِ لَا أَبْلَى أَفِيهَا كَانَ حَتْفِي أَمْ سِوَاهَا

فَعَطَفَ «سِوَاهَا» بِأَمْ عَلَى الضَّمِيرِ فِي «فِيهَا» وَالتَّحْدِيرُ : أَمْ فِي سِوَاهَا .

وَقَالَ الْآخَرُ :

تُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفُنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غَوَطٌ نَفَائِفُ (١)

فَالْكَعْبُ : مَخْفُوضٌ بِالْعَطْفِ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَخْفُوضِ فِي «بَيْنَهَا» وَالتَّحْدِيرُ : وَمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْكَعْبِ غَوَطٌ نَفَائِفُ ، يَعْنِي أَنَّ قَوْمَهُ طَوَالَ ، وَأَنَّ السِّيفَ عَلَى الرَّجْلِ مِنْهُمْ كَأَنَّهُ عَلَى سَارِيَةٍ مِنْ طَوْلِهِ ، وَبَيْنَ السِّيفِ وَكَعْبِ الرَّجْلِ مِنْهُمْ غَائِطٌ — وَهُوَ الْمَكَانُ الْمَطْمَتُنْ مِنَ الْأَرْضِ — وَنَفَائِفُ : وَاسِعَةٌ ، أَيْ بَيْنَ السِّيفِ وَالْكَعْبِ مَسَافَةٌ ، فَعَطَفَ «الْكَعْبُ» عَلَى الضَّمِيرِ الْمَخْفُوضِ فِي «بَيْنَهَا» . وَقَالَ الْآخَرُ :

هَلَا سَأَلْتُ بِذِي الْجَمَاجِمِ عَنْهُمْ وَأَبِي نَعِيمٍ ذِي اللَّوَاءِ الْمُحْرِقِ (٢)

فَأَبِي نَعِيمٍ : خَفَضَ بِالْعَطْفِ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَخْفُوضِ فِي «عَنْهُمْ» ، فَهَذِهِ كُلُّهَا شَوَاهِدُ ظَاهِرَةٌ تَدُلُّ عَلَى جَوَازِهِ .

وَأَمَّا الْبَصْرِيُّونَ فَاحْتَجُّوا بِأَن قَالُوا : إِنَّمَا قُلْنَا إِنَّهُ لَا يَجُوزُ ، وَذَلِكَ لِأَن الْجَارَ مَعَ الْمَجْرُورِ بِمِثْلَةِ شَيْءٍ وَاحِدٍ ، فَإِذَا عَطَفْتَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ — وَالضَّمِيرُ إِذَا كَانَ مَجْرُورًا اتَّصَلَ بِالْجَارِ ، وَلَمْ يَنْفَصِلْ مِنْهُ ، وَلِهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا مُتَّصِلًا ، بِخِلَافِ ضَمِيرِ الْمَرْفُوعِ

---

(١) مِنْ شَوَاهِدِ ابْنِ يَعِيشَ فِي شَرْحِ الْمُفَصَّلِ (ص ٤٠٠) . الْغَوَطُ : جَمْعُ غَائِطٍ وَهُوَ الْمَطْمَتُنْ مِنَ الْأَرْضِ ، وَنَفَائِفُ جَمْعُ نَفِيفٍ — هَوَازْنُ جَمْفٍ — الْهَوَاءُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ . وَكُلُّ شَيْءٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَرْضِ مَهْوًى فَهُوَ لَفِيفٌ . وَفَسَّرَ الْأَصْبَهَانِيُّ النِّفْثَ بِالْمَهْوَةِ بَيْنَ الْجِبَلَيْنِ . وَعَمِلَ الْاسْتِشْهَادُ بِالْبَيْتِ قَوْلُهُ «فَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبُ» حَيْثُ عَطَفَ الْكَعْبُ بِالْوَاوِ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ الْمَخْفُوضِ بِإِصْفَاءِ الظُّوْفِ — وَهُوَ قَوْلُهُ بَيْنَ — إِلَيْهِ ، مِنْ غَيْرِ أَنَّ يَمِيدَ الْعَامِلِ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ مَعَ الْمَعْطُوفِ ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى الْكَوْفِيِّينَ الَّذِينَ أَجَازُوا ذَلِكَ ، وَلَمْ يَقْتَصِرُوا عَلَى حَالِ الْضَّرُورَةِ .

(٢) ذُو الْجَمَاجِمِ : أَصْلُهُ بِسْمِ أَوَّلِهِ ، وَقَدْ يُقَالُ بِفَتْحِهِ ، قَالَ يَاقُوتُ «جَمَاجِمٌ بِالضَّمِّ وَهُوَ مِنْ أَبْنِيَةِ التَّكْثِيرِ ، وَالْمِثَالُفَةُ ، وَذُو جَمَاجِمٍ : مِنْ مِيَاهِ الْمَسْقِ ، عَلَى مَسِيرَةِ يَوْمٍ مِنْهُ ، وَقَدْ يُقَالُ فِيهِ بِالْفَتْحِ أَيْضًا» . وَقَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ «وَالْجَمَاجِمُ : مَوْضِعٌ بَيْنَ الدُّنَاءِ وَمِثَالِغٍ فِي دِيَارِ تِمِيمٍ ، وَيَوْمَ الْجَمَاجِمِ : مِنْ وَقَائِعِ الْعَرَبِ فِي الْإِسْلَامِ مَعْرُوفٌ» وَعَمِلَ الْاسْتِشْهَادُ بِهَذَا الْبَيْتِ قَوْلُهُ «عَنْهُمْ وَأَبِي نَعِيمٍ» حَيْثُ عَطَفَ قَوْلُهُ «أَبِي نَعِيمٍ» بِالْوَاوِ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ الْمَجْرُورِ مَحَلًّا بِهِنَّ ، مِنْ غَيْرِ أَنَّ يَمِيدَ الْعَامِلِ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ — وَهُوَ حَرْفُ الْجَرِّ الَّذِي هُوَ مِنْ — مَعَ الْمَعْطُوفِ . وَهَذَا ظَاهِرٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

والمنصوب - فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجار . وعطف الاسم على الحرف لا يحسوز .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا ذلك لأن الضمير قد صار عوضاً عن التنوين ؛ فينبغي أن لا يجوز العطف عليه . كما لا يجوز العطف على التنوين ، والدليل على استوائهما أنهم يقولون « يا غلام » فيحذفون الياء كما يحذفون التنوين وإنما اشتبهتا لأنهما على حرف واحد ، وأنها يكملان الاسم . وأنها لا يفصل بينهما وبينه بالطرف ؛ وليس كذلك الاسم المظهر .

ومنهم من تمسك بأن قال : أجمعنا على أنه لا يجوز عطف المضمير المجرور : على المظهر المجرور فلا يجوز أن يقال « مررتُ بزيدٍ وكَلَّ » فكذلك ينبغي أن لا يجوز عطف المظهر المجرور على المضمير المجرور ، فلا يقال « مررتُ بك و زيد » لأن الأسماء مشتركة في العطف ، فكما لا يجوز أن يكون معطوفاً فلا يجوز أن يكون معطوفاً عليه .

والاعتماد من هذه الأدلة على الأول .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : ( واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ) فلا حجة لهم فيه - مسن وجهين : أحدهما : أن قوله ( والأرحام ) ليس مجروراً بالعطف على الضمير المجرور . وإنما هو مجرور بالقسم . وجواب القسم قوله : ( إن الله كان عليكم رقيباً ) والوجه الثاني : أن قوله ( والأرحام ) مجرور بباء مقدرة غير الملفوظ بها ، وتقديره : وبالأرحام فحذفت للدلالة الأولى عليها ، وله شواهد كثيرة في كلامهم سندكر طرفاً منها مستوفى في آخر المسألة إن شاء الله تعالى .

وأما قوله تعالى : ( ويستفتونك في النساء ، قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم ) فلا حجة لهم فيه أيضاً من وجهين :

أحدهما : أنا لانسلم أنه في موضع جر ، وإنما هو في موضع رفع العطف على ( الله ) والتقدير فيه : الله يفتيكم فيهن ويفتيكم فيهن ما يتلى عليكم ، وهو أن . وهو أوجه الوجهين .

والثاني : أنا نسلم أنه في موضع جر ، ولكن بالعطف على ( النساء ) من قوله ( يستفتونك في النساء ) لأعلى الضمير المجرور في ( فيهن ) .

وأما قوله تعالى : ( لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين ) فلا حجة لهم فيه أيضاً من وجهين :

أحدهما : أنا لانسلم أنه في موضع جر ، وإنما هو في موضع نصب على المدح بتقدير فعل . وتقديره أعني المقيمين ، وذلك لأن العرب تنصب على المدح عند تكرار العطف والوصف ، وقد يستأنف فيرفع ، قال الله تعالى : ( وآتَى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء ) فرفع ( الموفون ) على الامتناف ، فكأنه قال : وهم الموفون ، ونصب ( الصابرين ) على المدح ، فكأنه قال : اذكر الصابرين ، ثم قالت الحرنق امرأة من العرب : (١)

لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الدَّاءَ هُمُ      سَمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْخُزُرِ  
النَّازِلُونَ بِكُنُكَلٍ مَعْتَرَكٍ      وَالطَّيِّبِينَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ

فنصبت الطيبين على المدح ، فكأنها قالت : أعني الطيبين ، ويروى أيضاً ، الطيبون « بالرفع أي : وهم الطيبون ، وقال الشاعر : (٢)

إِلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وَإِبْنِ الْمُهَاسِمِ      وَلَيْثِ الْكِنْيَةِ فِي الْمَزْدَحَمِ  
وَذَا الرَّأْيِ حِينَ تُغْمُ الْأُمُورُ      لَذَاتِ الصَّلِيلِ وَذَاتِ اللَّجْمِ

(١) هذان البيتان من كلام الحرنق أخت طرفة بن العبد . هما من شواهد سيبويه . المعتك : اسم مكان الأزدهام في الحرب . ويقال « فلان طيب معتك الإزار » إذا كان عفيفاً لا يخلطه لفاحشة . وصفت قومها بالظهور والغاية على العدو وبالكرم ونحر الإبل للأضياف . وبأنهم شجعان صيد وأبطال صناديد يلازمون الحرب ولا يفارقونها ، وبأنهم أعف عن الفواحش لا يدينون منها ولا يقربونها .

(٢) أنشد الـ مخفري أول هذين البيتين في الكشف ١٥/١ ط بولاق ، والقرم : الرجل العظيم ، وأصل الليث السبع . والكنية : الجماعة والفصيلة من الجيش ، وأراد بليث الكنية الشجاع الفاتك ، والمزدحم : أصله مكان الأزدهام ، وأراد هنا مكان المعركة . تغم الأمور : أي تنفطى . وذات الصليل وذات اللجم : معارك الحرب وأصل الصليل : صوت السيوف ، واللجم جمع لحام : العنان الذي يقود به الفارس فرسه . والاستشهاد به هنا في قوله « وذا الرأي » حيث قطعه عما قبله إلى النصب بفعل محذوف تقديره أمدح أو أذكر أو أعني .

فنصب « ذا الرأي » على المدح ، فكذلك هاهنا ، وقال الآخر : (١)  
 وكل قوم أطاعوا أمرَ مُرشدهم  
 إلا نُميراً أطاعتُ أمرَ غاويها  
 الطاعنين ولما يُظعنوا أحداً  
 والقائلون : لِمَن دارٌ نُخلِّيها  
 فرفع « القائلون » على الاستئناف ، ولك أن ترفعهما جميعاً ، ولك أن تنصبهما جميعاً ،  
 ولك أن تنصب الأول وترفع الثاني ، ولك أن ترفع الأول وتنصب الثاني ، لاختلاف في  
 ذلك بين النحويين .

والوجه الثاني : أنا نسلم أنه في موضع جر ، ولكن بالعطف على « ما » من قوله  
 ( بما أنزل إليك ) فكأنه قال : يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين ، على أنه قد روي عن عائشة  
 عليها السلام أنها سئلت عن هذا الموضع ، فقالت : هذا خطأ من الكاتب ، وروي عن  
 بعض ولد عثمان أنه سئل عنه ، فقال : إن الكاتب لما كتب ( وما أنزل من قبلك )  
 قال : وما أكتب ؟ فقليل له : اكتب والمقيمين الصلاة ، يعني أن المحلّ أعمل قوله  
 « اكتب » في ( المقيمين ) على أن الكاتب يكتبها بالروا كما كتب ما قبلها فكتبها على  
 لفظ المحلّ .

وأما قوله تعالى : ( وصدّ عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام ) فلا حجة لهم  
 فيه ، لأن المسجد الحرام ، مجرور بالعطف على ( سبيل الله ) لا بالعطف على ( به ) والتقدير  
 فيه : وصدّ عن سبيل الله وعن المسجد الحرام ، لأن إضافة الصد عنه أكثر في الاستعمال  
 من إضافة الكفر به ، ألا ترى أنهم يقولون : « صدّدته عن المسجد » ولا يكادون  
 يقولون : « كفرت بالمسجد » ؟

وأما قوله تعالى : ( وجعلنا لكم فيها معاش ومنّ لسنم له برازقين ) فلا حجة  
 لكم فيه ، لأنّ ( منّ ) في موضع نصب بالعطف على ( معاش ) أي : جعلنا لكم  
 فيها المعاش والعبيد والإماء .

وأما قول الشاعر : فاذهب فما بك والأيام من عجب .

(١) هذان البيتان من شواهد سيبويه ٢٤٩/١ . غارها : مغوبها أي باعثها على الشيء . وقوله : الطاعنين ...  
 يريد أنهم يفارقون ديارهم خوفاً من عندهم وأنهم لا يستطيعون أن يحملوا أحداً على مارقة داره .  
 والاستشهاد به في « والقائلون » حيث رفعه على القطع باضمار مبتدأ . والتقدير هم الـ ون . ويجوز  
 أن يكون قوله « الطاعنين » تابعاً لقوله « نُميراً » .

فلا حجة فيه أيضاً ، لأنه مجرور على التقسم ، لا بالعطف على الكاف في « بك » . وأما قول الآخر :

أفبها كان حنني أم سواها

فلا حجة فيه أيضاً ، لأن « سواها » في موضع نصب على الظرف . وليس مجروراً على العطف لأنها لاتقع إلا منصوبة على الظرف . وقد ذكرنا ذلك في موضعه .

وأما قول الآخر : وما بينها والكعب غوطاً نقانف .

فلا حجة فيه أيضاً ؛ لأنه ليس مجروراً على ماذكروا ، وإنما هو مجرور على تقدير تكرير « بين » مرة أخرى . فكأنه قال : وما بينها وبين الكعب . فحذف الثانية للدلالة الأولى عليها ، كما تقول العرب : ماكل بيضاء شحمة ولا سوداء ثمرة ، يريدون « ولا كل سوداء » فيحذفون « كل » الثانية للدلالة الأولى عليها . وقال الشاعر :

أكل امرئ تحسبين امراً ونار توقد بالليل نارا

أراد « وكل نار (١) » فاستغنى عن تكرير « كل » وهذا كثير في كلامهم . وبهذا يبطل قول من توهم منكم أن ياء النسب في قولهم : « رأيت التيمي تيم عدي » اسم في موضع خفض ؛ لأنه أبدل فيها « تيم عدي » فخفضه على البدل ؛ لأن التقدير فيه : صاحب تيم عدي ، فحذف « صاحب » وجر ما بعده بالإضافة ؛ لأنه في تقدير التيم ، وهذا هو الجواب عن قول الآخر : وأبي نعيم ذي اللسوء المحرق . ثم لو حمل ماأنشدوه من الأبيات على ماادعوه لكان من الشاذ الذي لايقاس عليه ، والله أعلم .

(١) البيت من شواهد سيويه ، ويشب إلى أبي داود الإيادي . ومعنى البيت : هل تظنين كل رجل رجلاً ؟ وهل تظنين كل نار توقد بالليل نارا ؟ . والاسماد بالبيت ههنا في قوله : « ونار » فإن هذه الواو عاطفة و « نار » يحتمل وجهين من الإعراب : الأول ، يكون مجروراً بتقدير مضاف يكون معطوفاً على كل في قوله « كل امرئ » وعلى هذا الوجه يكون شاعر قد حذف المضاف وأبقى المضاف إليه على جره ، وأصل الكلام أتخسبن كل امرئ امراً وكل نار ارا ، فكل امرئ : مفعول أول لتخسبن ، وامراً : مفعوله الثاني ، وكل نار : معطوف على كل امرئ ، ونارا معطوف على امراً ، فمطف على المفعول الأول مثله ، وعلى المفعول الثاني مثله ، فهو عطف اثنين على معمولين لمعامل واحد وهو تخسبن ، وكل ما فيه أنه حذف المضاف وأبقى المضاف إليه على جره كما قلنا ، وهذا الوجه هو أقرب وجوه الإعراب في هذه المارة ونظائرها ، وهو الذي يمتيه المؤلف باستشهاده بهذا البيت في هذا الموضع . والوجه الثاني : أن تجعل الواو عاطفة قد عطفت على جملة ، فتقدر فعلا كالفعل السابق في الكلام ، وتقدر له مفعولا أول يكون مضافاً إلى نار المجرور ، وتقدير الكلام على هذا الوجه : أتخسبن كل امرئ امراً وتخسبن كل نار نارا ، فحذف الفعل وفاعله ومفعوله الأول ، وأبقى المضاف إليه والمفعول الثاني ، وهذا الوجه أقل قبولا من الوجه السابق لما فيه من كثرة المحلوفات .

### مسألة ( المسألة الزبورية )

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال : « كنت أظنُّ أن العقرب أشدُّ لسعة من الزُّنبور فإذا هو إياها » . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقال « فإذا هو إياها » . ويجب أن يقال « فإذا هو هي » .

اما الكوفيون فاحتجوا بالحكاية المشهورة بين الكسائي وسيبويه ، وذلك أنه لما قدم سيبويه على البرامكة ، فطلب أن يجمع بينه وبين الكسائي للمناظرة ، حضر سيبويه في مجلس يحيى بن خالد وعنده ولداه جعفر والفضل ومن حضر بحضورهم من الأكابر ، فأقبل خلف الأحمر على سيبويه قبل حضور الكسائي فسأله عن مسألة ، فأجابه سيبويه ، فقال له الأحمر : أخطأت ، ثم سأله عن ثانية فأجابه فيها ، فقال له : أخطأت ، ثم سأله عن ثالثة ، فأجابه فيها ، فقال له : أخطأت ، فقال سيبويه : هذا سوء أدب ، قال الفراء : فأقبلت عليه وقلت : إن في هذا الرجل عَجَلَةً وحِدَّةً .. ولكن ما تقول في من قال « هؤلاء أبُنُونٌ ومررت بأبين » كيف تقول على مثال ذلك من « وأيت » و « وأيت » فقدّر فأخطأ . فقلت : أعد النظر ، فقدّر فأخطأ فقلت : أعد النظر ، فقدّر فأخطأ ، ثلاث مرات يجب ولا يصيب . فلما كثر ذلك عليه قال : لا أكلمكما أو يحضر صاحبكما حتى أناظره ، قال : فحضر الكسائي ، فأقبل على سيبويه فقال : تسألني أو أسألك ؟ فقال : بل تسألني أنت ، فأقبل عليه الكسائي فقال : كيف تقول : كنت أظنُّ أن العقرب أشدُّ لسعة من الزُّنبور فإذا هو هي أو فإذا هو إياها ؟ فقال سيبويه : فإذا هو هي ، ولا يجوز النصب ؟ فقلت له الكسائي : لَحَنَتِ ثم سأله عن مسائل من هذا النحو نحو : « خرجت فإذا عبدالله القائمُ والقائمُ » فقال سيبويه في ذلك بالرفع دون النصب ، فقال الكسائي : ليس هذا من كلام العرب ، والعرب ترفع ذلك كله وتنصبه ، فدفع ذلك سيبويه ، ولم يُجزَّ النصب ، فقال له يحيى بن خالد : قد اختلفتما وأنتما رئيسا ببلديكما فمن ذا يحكم بينكما ؟ فقال له الكسائي : هذه العرب يبابك قد اجتمعت من كل أوبٍ ووفدت عليك من كل صقع ، وهم فصحاء الناس ، وقد قنع بهم أهل المصرين ، وسمع أهل الكوفة والبصرة منهم . فيحضرون ويسألون فقال له يحيى وجعفر قد أنصفت ، وأمر بإحضارهم فدخلوا وفيهم أبو فقَّعَس وأبو زياد وأبو الجراح وأبو ثروان ، فسئلوا عن المسائل التي جرت بين الكسائي وسيبويه ، فوافقوا الكسائي

وقالوا بقوله ، فأقبل يحيى على سيوبه فقال : قد تسمع . وأقبل الكسائي على يحيى ، وقال : أصلح الله الوزير ! إنه وفد عليك من بلده مؤملاً ، فإن رأيت أن لا تردده خائفاً ، فأمر له بعشرة آلاف درهم ، فخرج وتوجه نحو فارس ، وأقام هناك ، ولم يعد إلى البصرة .

فوجه الدليل من هذه الحكاية أن العرب وافقت الكسائي ، ونكلمت بمذهبنا . وقد حكى أبو زيد الأنصاري عن العرب « قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها » مثل مذهبنا ، فدل على صحة ما ذهبنا إليه .

وأما من جهة القياس فقالوا : إنما قلنا ذلك لأن « إذا » كانت للمفاجأة كانت ظرف مكان والظرف يرفع ما بعده ، وتعمل في الخبر عمل وَجَدْتُ ؛ لأنها بمعنى وجدت .

وقد قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب : إن « هو » في قولهم « فإذا هو إياها » عماد ، ونصبت « إذا » لأنها بمعنى وَجَدْتُ على ما قدمناه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز إلا الرفع لأن « هو » مرفوع بالابتداء ولا بد للمبتدأ من خبر ، وليس هاهنا ما يصلح أن يكون خبراً عنه . إلا ما وقع الخلاف فيه ، فوجب أن يكون مرفوعاً ، ولا يجوز أن يكون منصوباً بوجه ما ، فوجب أن يقال « فإذا هو هي » فهو : راجع إلى الزنبور لأنه مذكر ، وهي : راجع إلى العقرب لأنه مؤنث .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين ، أما ما روي عن العرب من قولهم « فإذا هو إياها » فمن الشاذ الذي لا يُعْبَأُ به كالجزم بلن والتنصب بلم وما أشبه ذلك من الشواذ التي تخرج عن القياس على أنه قد روي أنهم أعطوا على متابعة الكسائي جعلاً ، فلن يكون في قولهم حجة لتطرق التهمة في الموافقة .

وأما قولهم « إن إذا كانت للمفاجأة كانت بمنزلة وَجَدْتُ » فباطل ؛ لأنها إن كانت بمنزلة وَجَدْتُ في العمل فوجب أن يرفع بها فاعل ويُنصب بها مفعولان كقولهم « وَجَدْتُ زَيْداً قائماً » فترفع الناعل وتنصب المفعولين ، وإن قالوا إنها بمعنى وَجَدْتُ ولا تعمل عملها كما أن قولهم : « حسبك زيد » بمعنى الأمر وهو اسم وليس بفعل . وكتولهم « أحسين بزيد » لفظه لفظ الأمر وهو بمعنى التعجب ، وكتولهم « رحم

الله فلاناً» لفظه لفظ الخبر وهو في المعنى دعاء وكقوله تعالى في قراءة من قرأ بالرفع ( لا تُضَارُّ والدَةٌ ) لفظه لفظ الخبر والمراد به النهي . وكقوله تعالى : ( فتهل أنتم متهون ) أي : انتهوا ، لفظه لفظ الاستفهام والمراد به الأمر . وكقوله تعالى : ( فليمددْ له الرحمن مدّاً ) لفظه لفظ الأمر والمراد به الخبر ، وكقوله تعالى : ( والوالدتُ يَرْضَعُنْ أولادَهُنَّ ) أي : ليرضعن ، لفظه الخبر والمراد به الأمر . إلى غير ذلك من الأماكن التي لا تحصى كثرة . فكذلك نقول نحن هاهنا : « إذا » بمعنى وجدت وهي في اللفظ ظرف مكان ، وظرف المكان يجب رفع المعرفتين بعده . فوجب أن يقال « فإذا هو هي » .

وإن قالوا « إنها تعمل عمل الظرف وعمل وجدت : فترفع الأول لأنها ظرف وتنصب الثاني على أنهما فعل ينصب مفعولين » فباطل ؛ لأنهم إن أعمالوها عمل الظرف بقي المنصوب بلا ناصب وإن أعمالوها عمل الفعل لزمهم وجود فاعل ومنعولين . وليس لهم إلى إيجاد ذلك سبيل . وأما قول أبي العباس ثعلب « إنَّ هو في قولهم فإذا هو إياها عمادٌ » فباطل عند الكوفيين والبصريين لأن العماد عند الكوفيين - الذي يسميه البصريون الفصل - يجوز حذفه من الكلام ولا يختل معنى الكلام بحذفه . ألا ترى أنك لو حذف العماد الذي هو الفصل من قولك « كان زيدٌ هو القائم » فقلت « كان زيدٌ القائم » لم يختل معنى الكلام بحذفه ، وكان الكلام صحيحاً . وكذلك سائر الأماكن التي يقع فيها العماد الذي هو الفصل يجوز إنباته وحذفه . ولو حذفته هاهنا من قولهم « فإذا هو إياها » لاختل معنى الكلام ، وبطلت فائدته ؛ لأنه يصير ( فإذا إياها ) وهذا لا معنى له ولا فائدة فيه ، فبطل ما ذهبوا إليه . والله أعلم .



## مسألة

( هل يجوز مدُّ المقصور في ضرورة الشعر ؟ )

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز مدُّ المقصور في ضرورة الشعر ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

وأجمعوا على أنه يجوز قصْرُ الممدود في ضرورة الشعر ، إلا أن القراء من الكوفيين اشترط في مد المقصور وقصر الممدود شروطاً لم يشترطها غيره ، فذهب إلى أنه لا يجوز أن يمد من المقصور مالا يجيء في بابه ممدود ، نحو قَعَلْتِي تَأْنِثَ قَعْلَانٌ نحو سَكَّرْتِي وَعَطَّشْتِي ؛ فهذا لا يجوز أن يمدَّ ، لأن مذكره سكران وعطشان ، وقَعَلْتِي تَأْنِثَ قَعْلَانٌ لا يجيء إلا مقصورة ، وكذلك حكم كل ما يقتضي القياس أن يكون مقصوراً وكذلك لا يجوز أن يُقَصِّرَ من الممدود مالا يجيء في بابه مقصور ، نحو تَأْنِثَ أَفْعَلٌ نحو بِيضَاءَ وَسُودَاءَ ؛ فهذا لا يجوز أن يُقَصِّرَ ، لأن مذكره أبيض وأسود ، وقَعْلَاءَ تَأْنِثَ أَفْعَلٌ لا يكون إلا ممدوداً ، وكذلك حكم كل ما يقتضي القياس أن يكون ممدوداً ، فأما ما عدا ما يوجب القياس أن يكون مقصوراً أو ممدوداً من المقصور والممدود فإنه يجوز أن يمد منه المقصور ويقصر منه الممدود إذا كان له نظير من المقصور أو الممدود ؛ فيجوز عنده مدُّ « رَحَى » وهُدَى ، ورحجى » لأنها إذا مدت صارت إلى مثال سَمَاءَ ودُعَاءَ ورداء ، ويجوز عنده قصر « سماء ، ودعاء ، ورداء » لأنها إذا قصرت صارت إلى مثال رَحَى وهُدَى ورحجى ، فأما مالا مثال له من المقصور والممدود إذا مدَّ وقصِّرَ فلا يخرج عن بابه من المد والقصر؛ فهذا تفصيل المذاهب .

أما الكوفيون فاجتجوا بأن قالوا : الدليل على جواز مدِّ المقصور أنه قد جاء ذلك عن العرب في أشعارهم ، قال الشاعر : ( ١ )

قَدْ عَلِمَتْ أُمُّ أَبِي السَّعْلَاءِ وَعَلِمَتْ ذَاكَ مَسْعَ الْجُرَاءِ  
أَنْ نِعْمَ مَا كُؤَلَا عَلَيَّ الْخَوَاءِ يَأْلَكَ مِنْ تَمَرٍ وَمِنْ شِيَاءِ  
« يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ »

( ١ ) هذه خمسة أبيات من الرجز المشطور ، وقد أنشدها ابن منظور في مادة ( ل ه ا ) . والسعلاء - بكسر السين وسكون العين - أصله السعلاة ، قيل : هي القول ، وقيل : ساحرة الجن ، وتجمع على السعالي ، والعرب تشبه المرأة المعجوز بالسعلاة .

والسعاء والخواء واللهاء كله مقصور في الأصل ، ومدّه لضرورة الشعر ؛ فدلّ

على جَوَازِهِ ، وقال الآخر :

١ - إِنَّمَا الْفَقْرُ وَالْغِنَاءُ مِنَ اللَّهِ ؛ فَهَذَا يُعْطَى . وَهَذَا يُحَدَّثُ (١)

فمدّ الغِنَاء وهو مقصور ، فدلّ على جَوَازِهِ ، وقال الآخر :

٢ - سَيُغْنِيَنِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي فَلَا فَقْرَ يَدُومُ وَلَا غِنَاءَ (٢)

وقول الآخر :

٣ - لَمْ تُرَحِّبْ بِيَّ أَنْ شَخَّصْتَ ، وَلَكِنْ مَرَّحَبًا بِالرِّضَاءِ مِنْكَ وَأَهْلًا (٣)

فهذه الأبيات كلها تدل على جوازِهِ .

وأما من جهة القياس فلإنما قلنا إنه يجوز مد المقصور لأننا أجمعنا على أنه يجوز في ضرورة الشعر إشباع الحركات التي هي الضمة والكسرة والفتحة فينشأ عنها الواو والياء والألف ، فإشباع الضمة كقوله : \* كَأَنَّ فِي أَنْثِيَابِهَا الْقَرَنُفُولُ \* .

أراد « الْقَرَنُفُولَ » وإشباع الكسرة كقوله :

\* لَا عَهْدَ لِي بِنَيْضَسَالٍ \*

أراد بِنَيْضَالٍ ، وإشباع الفتحة كقوله :

\* أَقُولُ إِذْ خَرَّتْ عَلَى الْكَلْكَلِ \*

(١) يحد - بالبناء المجهول - أي يمنع ويحرم ، والاستشهاد بهذا البيت في قوله « والنساء » فإن هذه الكلمة في الأصل مقصورة ، والغنى - بكسر الغين مقصوراً - ضد الفقر ، وفي الحديث : « خير الصدقة ما أبقت غنى » وفي رواية « خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى » وأصله مصدر « غنى يغنى » بوزن رضي يرضى ، وقد مدّه الشاعر في هذا البيت حين اضطر لإقامة وزن البيت .

(٢) ومحل الاستشهاد منه قوله « ولا غناء » فإن أصل هذه الكلمة « ولا غنى » بكسر الغين مقصوراً ، ولكن الشاعر مدّه حين اضطر لإقامة وزن البيت .

(٣) شخص الرجل بشخص - مثل فتح يفتح - شخصاً ، إذا ذهب من بلد إلى بلد ، والرضاء : ضد السخط ومحل الاستشهاد في هذا البيت قوله « بالرضاء » فإن أصله الرضا مقصوراً ، لكن الشاعر لما اضطر لإقامة الوزن مدّه ، وبهذا يستدل الكوفيون على أنه يجوز للشاعر إذا أبلغته الضرورة أن يمد المقصور ، كما يجوز له عند الضرورة أن يقصر الممدود .

أراد الكلّكلّ ، وقد ذكرنا ذلك مستقصى في غير هذه المسألة ، فإذا كان هذا جائزاً في ضرورة الشعر بالإجماع جاز أن يشيع الفتحة قبل الألف المقصورة فتشأ عنها الألف فيلتحق بالممدود .

وأما البصريون فأحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز مد المقصور لأن المقصور هو الأصل ، والذي يدل على أن المقصور هو الأصل أن الألف تكون فيه أصلية وزائدة ، والألف لا تكون في الممدود إلا زائدة ، والذي يدل على ذلك أيضاً أنه لو لم يعلم الاسم هل هو مقصور أو ممدود لوجب أن يلحق بالمقصور دون الممدود ، فدل على أنه الأصل ، وإذا ثبت أن المقصور هو الأصل فلو جوزنا مدّ المقصور لأدى ذلك إلى أن نردّه إلى غير أصل ، وذلك لا يجوز ، وعلى هذا يخرج قصر الممدود ، فإنه إنما جاز لأنه ردّ إلى أصل ، بخلاف مد المقصور ، لأنه ردّ إلى غير أصله ، وليس من ضرورة أن يجوز الرد إلى أصل أنه يجوز الرد إلى غير أصله ، وهذا لإشكال فيه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قول الشاعر :

• قَدْ عَلِمْتَ أَمْ أَنِي السُّعْلَاءُ •

الآيات إلى آخرها — فلا حجة فيها ، لأنها لا تعرف ، ولا يعرف قائلها ، ولا يجوز الاحتجاج بها ، ولو كانت صحيحة لتأولناها على غير الوجه الذي صاروا إليه .

وأما قول الآخر :

• إِنَّمَا الْفَقْرُ وَالْغِنَاءُ مِنْ اللَّهِ •

وقول الآخر :

• فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ •

فلا حجة لهم فيه أيضاً ، وذلك من وجهين ، أحدهما : أن الإنشاد بفتح الغين والمد ، والغناء ممدود بمعنى الكفاية ، قال طرفة :

وَلَا نَجْعَلُكَ كَأَمْرِى ۖ لَيْسَ هَمُّهُ كَهَمِّى ، وَلَا يُغْنِي غَنَائِي وَمَشْهَدِي (١)

والوجه الثاني : أنا نسلم أن الرواية بكسر الغين ، ولكن تكون مصدراً لغانيته : أي فاخرته بالغنى ، يقال : غانيته أغانيه غناء ، كما نقول : وآليته أواليه وإلاه ، وعاديته أعاديته عيذاء بمعنى وآليته ، قال امرؤ القيس :

فَعَادَى عِيْدَاءَ بَيْنَ ثَوْرٍ وَتَعْجَةٍ دِرَاكَا ، وَلَمْ يُنْصَحْ بِمَا فَيُغْسَلِ (٢)  
فكذلك هاهنا ، وهذا هو الجواب عن قول الآخر :

... .. وَلَكِي ————— مَرَحَبًا بِالرَّضَاءِ مِنْكَ وَأَهْلًا

لأن « الرضاء » مصدر راضيته مرآضة ورضاء ، فلا يكون فيه حجة .

وأما قولهم « إنه يجوز إشباع الحركات فتشأ عنها الحروف — إلى آخر ماذكروه » فنقول : الفرق بينهما ظاهر ، وذلك أن إشباع الحركات هنا لثبوتها في تغيير واحد ،

(١) هذا هو البيت الرابع والستون من قصيدة طرفة بن العبد البكري المعلقة ( انظر شرح التبريزي ص ٩٦ ) ليس هم كهمي : يريد ليس عزمه مثل عزمي ولا طلبه للمعالي مثل طلبي ، ولا يغني غنائي : أي لا ينفع في المواطن التي أنفع فيها ولا يسد كما أسد ، يريد يريد أنه لا يكون مثله في المواطن التي تظهر فيها قيم الرجال كمواطن الحرب ومجالس الخصومات والمفاخرات .

(٢) هذا هو البيت السادس والستون من معلقة امرؤ القيس بن حجر الكندي ( انظر شرح التبريزي على المملقات ص ٤٦ ط السلفية ) . وعادى : معناه والى بين اثنين في طلق واحد ولم يهرق ، تقول : عادى الفارس بين صيدين ، وبين رجلين ، إذا طعنهما طعنتين متواليتين ، وأعداء : مصدر هذا الفعل ، وهو بكسر العين ممنوناً ، ومعناه الموالاة والمتابعة بين الاثنين يصرح أحدهما على إثر الآخر في طلق واحد ، ودراكا : أي مداركة ، وهو مصدر في موضع الحال ، يصف امرؤ القيس نفسه بالسرعة وأنه يدرك الوحش ويمكن راحته من صيدها من غير أن يظهر عليه أثر الجهد والتعب حتى أنه لا يبرق مع شدة جريه . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « عدا » فانه بكسر العين المهملة مصدر عادي ، وهو ممنون قياسي ، وغرض المؤلف من إنشاء هذا البيت ههنا أن يقول : إنه يجوز أن يكون « الفناء » في البيتين اللذين أنشدهما الكوفيون بكسر الغين كما قالوا ، لكن لا على أنهما مصدر غنى كرومي ، بل على أنهما مصدر « غنى » أي فاخر في الغنى ، ولست في حاجة إلى أن نعيد عليك هنا قول ابن هشام « وهو تصف » وقد وافق الكوفيون في هذه المسألة ابن ولاد ابن عروف ، وقد قرأ طلحة بن مصرف في قوله تعالى ( يكاد سنا برقه يذهب بالأبصار ) بعد السنا وأصله مقصور ، فإذا صححت رواية هذه القراءة دل على جواز مد المقصور في سمة الكلام ، ولم يقصر الجواز على الضرورة .

وهو زيادة هذه الحروف فقط ، وأما ما هنا فإنه يؤدي إلى تغييرين : زيادة الألف الأولى ، وقلب الثانية همزة ؛ وليس من ضرورة أن يجوز ما يؤدي إلى تغيير واحد أن يجوز ما يؤدي إلى تغييرين أو أكثر من ذلك .

وأما ما ذهب إليه القراء — من اشتراطه في قصر الممدود أن يجيء في بابه مقصور — فباطل ؛ لأنه قد جاء القصر فيما لم يجيء في بابه مقصور ، قال الشاعر :

وَالْفَارِحَ الْعَدَا وَكُلَّ طِمِيسْرَةٍ مَا لَنْ تَنَالَ يَدُ الطَّوِيلِ قَدَّالَهَا (١)

فقصر « العداء » وهو فعّال من العدوّ ، وفعّال لتكثير الفعل ، نحو « ضَرَّابٌ وَقَتَّالٌ » ولا يجيء في بابه مقصور ، وقال الآخر :

وَلَكِنَّمَا أَهْدِي لِقَيْسٍ هَدِيَّةً بِنِيٍّ مِنْ أَهْدَاهَا لَكَ الدَّهْرَ لِثَلْبِ (٢)  
فقصر « إهداها » وهو مصدر أهدى يهدي إهداء ، ولا يجيء في بابه مقصور ، لا ترى أن نظيره من الصحيح أكرم لإكراماً وأخرج لإخراجاً ، وما أشبه ذلك ، وقال الآخر :

(١) هذا هو البيت السادس والعشرون من قصيدة «بُعْثَى مَيُونِ مَطْلَمَهَا قَوْلُهُ :

رَحِلْتُ سَبِيَةَ غَدْوَةً أَجَاهَا غَضِبِي عَلَيْكَ ، فَمَا تَقُولُ بِدَالِهَا ؟

القارح : أراد به الفرس الذي اكتمل منه ، والطميرة : بكسر الطاء والميم جميعاً مع تشديد الراء — الوثابة ، ويقال : هي المشرقة ، أي العالية ، وهذا هو الذي يتناسب مع عجز البيت ، وعمل الاستشهاد من هذا البيت قوله « العدا » فإن أصله « العداء » صيغة مبالغة فعلها عدا يعدو ، فأصله ممدود قياسي ، ولكن الشاعر قصره حين اضطر لإقامة وزن البيت .

(٢) أنشد ابن منظور هذا البيت ( ث ل ب ) ولم يمز ، وقوله « بغي » أي بغي ، وهو متعلق بقوله أهدي ، يريد أنه يهديه كلاماً ، و « له الدهر لثلب » جملة مستأنفة ، يريد : له الدهر لثلب من إهدائي إياها ، والاثلب : التراب والحجارة ، وقال شمر : الاثلب بلفظة أهل الحجاز الحجر . ولفظة تيم التراب ، وهمزة الاثلب مكسورة أو مفتوحة ، والفتح أكثر . وعمل الاستشهاد من هذا البيت قوله « أهداها » فإن أصل هذه الكلمة « إهدائها » لأنه مصدر أهدى إليه هدية يهديها إهداء — مثل أكرمه يكرمه إكراماً — فهو ممدود قياسي ، ولم يجيء في باب المصدر « أفعل يفعل » مقصور حتى يحسن هذا عليه ، فأنت تقول : أعطى يعطي إعطاء ، وأبقى يبقي إبقاء ، وأرضى يرضي إرضاء ، وحلم جراً ، وهذا رد على القراء الذي اشترط بلواز قصر الممدود أن يكون قد جاء في بابه مقصور ، ووجه الرد ما ذكرنا مثله في شرح الشاهد السابق .

فَلَوْ أَنَّ الْأَطِيَّاءَ كَانُوا حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الْأَطِيَّاءِ الْأَسَاسَةُ

فقصر « الأطيَّاء » وهو جمع طيب ، ولا يجيء في بابه مقصور ؛ لأن القياس يوجب مدّه ؛ لأن الأصل في طيب أن يجمع على طُيبَّاء على مثال فُعَلَاء ، كشرِيف وشرُفَاء وظُرِيف وظُرُفَاء ؛ إلا أنه اجتمع فيه حرفان متحركان من جنس واحد ، فاستثقلوا اجتماعهما ، فنقلوه من فُعَلَاء إلى أَفْعَلَاء فصار أَطِيَّاء ، فاستثقلوا أيضاً اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد ، فنقلوا كسرة الباء الأولى إلى الطاء ، فراراً من الاستثقال ، وأدغموا الباء في الباء ، فصار أَطِيَّاء ، وكذلك حكم ما جاء على هذا المثال في جمع فتعيل من المضاعف ، كقولهم : حَسِيبٌ وَأَحِيَّاء ، وَخَكِيلٌ وَأَخِيَلَاء ، وَجَكِيلٌ وَأَجِيَلَاء ، وما أشبه ذلك ، ولا يجوز في القياس أن يقع شيء من هذا الجمع إلا ممدوداً ، فلما قال « الأطيَّاء » فقصر ما يوجب القياس مدّه دلّ على فساد ما ذهب إليه ، والله أعلم .



## مسألة

( وزن « سَيِّدٌ وَمَيِّتٌ » ونحوهما )

ذهب الكوفيون إلى أن وزن « سَيِّدٌ ، وَهَيِّينٌ ، وَمَيِّتٌ » في الأصل على فَعِيلٍ ، نحو سَوَيْدٌ وَهَوَيْنٌ وَمَوَيْتٌ .

وذهب البصريون إلى أن وزنه فَيَعِيلٌ — بكسر العين — وذهب قوم إلى أن وزنه في الأصل على فَيَعْتَلٍ بفتح العين .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا أن أصله فَعِيلٌ نحو : سَوَيْدٌ وَهَوَيْنٌ وَمَوَيْتٌ لأن له نظيراً في كلام العرب ، بخلاف فَيَعْتَلٍ ؛ فإنه ليس له نظير في كلامهم ، فلما كان هذا هو الأصل أرادوا أن يعلّوا عين الفعل كما أعلت في « سَادٌ يَسُودُ » وفي « مَاتَ يَمُوتُ » فقدمت الياء الساكنة على الواو فانقلبت الواو ياء ؛ لأن الواو والياء إذا اجتمعتا والسابق منهما ساكنٌ قلبوا الواو ياء وجعلوهما ياء مشددة .

ومنهم من قال : أصله سَوَيْدٌ وَهَوَيْنٌ وَمَوَيْتٌ ، إلا أنهم لما أرادوا أن يعلوا الواو كما أعلوها في « سَادٌ وَمَاتٌ » قلبوها ، فكان يلزمهم أن يقلبوها ألفاً ، ثم تسقط لسكونها وسكون الياء بعدها ، فكرهوا أن يلتبس فَعِيلٌ بِفَعْتَلٍ ، فزادوا ياء على الياء ليكمل بناء الحرف ويقع الفرق بها بين فَعِيلٍ وَفَعْتَلٍ ويخرج على هذا نحو سَوَيْقٌ وَعَوِيلٌ ، وأنه إنما صح لأنه غيرٌ جارٍ على الفعل .

وأما البصريون فقالوا : إنما قلنا إن وزنه فَيَعْتَلٍ ؛ لأن الظاهر من بنائه هذا الوزن ، والتمسك بالظاهر واجب مهما أمكن .

والذي يدل على ذلك أن المعتل يختص بأبنية ليست للصحيح ؛ فمنها فُعَلَةٌ في جمع فاعل نحو قاضٍ وقَضَاةٌ ، ومنها فَيَعْتَلُوهُ نحو كَيِّنُوهُ وقَيِّدُوهُ ، والأصلُ كَيِّنُوهُ وقَيِّدُوهُ .

والذي يدل على ذلك أن الشاعر يردّه إلى الأصل في حالة الاضطراب ، قال الشاعر :

قَدْ فَارَقْتُ قَرِينَهَا الْقَرِينَهَ      وَشَحَطْتُ عَسَنَ دَارِهَا الظَّمِينَهَ  
بِالْيَتَا قَدْ ضَمَّنَا سَفِينَهَ      حَتَّى يَعُودَ الْوَصْلَ كَيِّنُونَهَ (١)

إلا أنهم خففوه كما خففوا رَيْحَان ، وأصله رَيْحَان — بالتشديد — على فَيْعَلَان ،  
وأصل رَيْحَان « رَيْوَحَان » فلما اجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن قلبوا الواو  
ياء وجعلوها ياء مشدودة ، وكما خففوا سَيْدَ وَهَيْنَ وَمَيْتَ ، إلا أن التخفيف  
في نحو سيد وهين وميت جائز ، والتخفيف في نحو كَيِّنُونَهَ وَقَيْدُونَهَ واجب ،  
وذلك لأن نهاية الاسم بالزيادة أن يكون على سبعة أحرف وهو مع الياء على  
سبعة أحرف ، فخففوه كما خففوا اشهياب ، فقالوا : اشهباب .

وإذا جاز الحذف فيما قلَّتْ حروفه نحو سَيْدَ وَهَيْنَ وَمَيْتَ لزم الحذف فيما  
كثرت حروفه نحو كَيِّنُونَهَ وَقَيْدُونَهَ . وإذا جاز أن يختص المعتل بأبنة ليست للصحيح  
كان حمل سَيْدَ وَهَيْنَ وَمَيْتَ على الظاهر أولى من العدول عنه إلى غيره .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إن الأصل أن يقال في جمع قاض : قُضِيَ . كما يقال :  
غازي وغزّي » فاستقلوا التشديد على غير الفعل ، فحذفوا وعوضوا من حذف المحلوف هاء ،  
كما قالوا : عِدَّة ، فعوضوا من الواو المحلوفة هاء ، وأما كَيِّنُونَهَ وَقَيْدُونَهَ فالأصل كونونه

(١) هذه أربعة أبيات من الرجز المشطور ، وقد أنشدها ابن منظور ( ل و ن ) . وشحطت : بدت ،  
والظمينه : أصلها المرأة مادامت في المودج ، ثم جرد من بعض معناه فصار يطلق على المرأة إطلاقاً  
وقوله « باليتنا قد ضمنا » الذي في اللسان « باليت أنا ضمنا » ومحل الاستشهاد من هذه الأبيات قوله  
« كينونة » فإن البصريين ذهبوا إلى أن الأصل في هذه الكلمة هو ماورد في هذه الأبيات بفتح الكاف  
وتشديد الياء مفتوحة — وأن الأصل الأصل في هذه الكلمة كينونة — بفتح الكاف وسكون الياء  
وفتح الواو فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها وهي الياء بالسكون فقلبوا الواو ياء ، ثم أدغمت  
الياء في الياء ، وذلك لأنها أحد مصادر كان يكون كوناً ، ونظير ذلك هيمنة وديمومة وقيدونة ،  
لأنها من هاع يهوع هواعا — بضم ففتح — وهيمنة ، أي قام ، ومن دام يلوم دواعا — بفتح الدال —  
وديمومة ، ومن قاد الفرس يقوده قوداً ومقادة وقيدونة ، كل هذا أصله ياء ساكنة فواو مفتوحة ،  
بدليل الاشتقاق ، ثم قلبت واو الجميع ياء لما ذكرنا ، ثم أدغمت الياء في الياء ، وهذا الوزن قليل  
في واوي العين كثير فيسا كانت عينه ياء ، نحو طار يطير طيراناً وطيرورة ، وحاد يحيد حيوداً  
وحيدة وحيدونة ، كل هذا أصله بتشديد الياء مفتوحة ، ثم خففوه بحذف إحدى اليامين ، فصار يياء  
ساكنة ، وذلك نظير تخفيفهم سيد وميت وطيب وهين ، فإن الأصل في هذه الألفاظ تشديد  
الياء .

وقودودة على فُعْلُوْلَةٍ نحو بُهْلُولٍ وصُنْدُوقٍ. إلا أنهم فتحوا أوله لأن أكر ما يبي من هذه المصادر مصادر ذوات الياء ، كقولهم طار طَيْرُورَةٌ وصار صَيْرُورَةٌ وسار سَيْرُورَةٌ وحاد حَيْدُودَةٌ ، ففتح به حتى تسلم الياء (١) ؛ لأن الباب للياء ، ثم حملوا ذوات الواو على ذوات الياء ؛ لأنها جاءت على بنائها ؛ وليس للواو فيه حط ؛ لقربهما في المخرج واشتراكهما في اللين ، فقلبوا الواو ياء في نحو كَيِّنُونَةٌ وقَيِّدُودَةٌ . كما قالوا الشكَاية وهي من ذات الواو لقولهم : شكوت أشكو شكواً ؛ لأنها جاءت على مصادر الياء نحو الدَّرَاية والرَّوَاية والسَّقَاية والرَّمَاية فكذاك هاهنا « لانا نقول : أما قولكم « إن الأصل أن يقال في جمع قاض قُضَى كما يقال غاز وغَزَّى » قلنا : هذا عدول عن الظاهر من غير دليل ، ثم لو كان أصله قُضَى كغاز وغَزَّى لكان ينبغي أن لا يلزمه الحذف لقلة حروفه ، وأن يجوز أن يؤتى به على أصله ؛ فكان يقال فيه : قُضَى وقُضَاةٌ كما قالوا : غَزَّى وغَزَاةٌ ؛ لأن فُعْلًا ليس بمهجور في أبنيتهم ، وهو كثير في كلامهم . فلما لزم الحذف ولم يلزم في نظيره مع قلة حروفه دل على أن ما ذكرتموه مجرد دعوى لا يستند إلى معنى .

وأما قولهم « إن كينونة فُعْلُوْلَةٍ » قلنا : هذا باطل ؛ لأنه لو كان الأمر كما زعمتم لكان يجب أن يقال « كُونُونَةٌ وقُودُودَةٌ » ؛ لأنه لم يوجد هاهنا ما يوجب قلب الواو ياء ، وقولهم « إنهم غَلَّبُوا الياء على الواو ؛ لأن الباب للياء » فليس بصحيح ؛ لأن المصادر على هذا الوزن قليلة ، وما جاء منها من ذوات الواو نحو ما جاء منها من ذوات الياء ، كقولك : كينونة وقيدودة ، وحيلولة ، وديمومة ، وسيدودة ، وهيوعة — من الهُوَاع وهو القيء — فليس كجعل الباب للذوات الياء أولى من جعله للذوات الواو ؛ فحمل أحدهما على الآخر لا وجه له .

والذي يدل على صحة ما صرنا إليه أن فَيَعْلُولًا بناء يكون في الأسماء والصفات ، نحو : خَيَّتَعُورٌ ، وَعَيَّطَمُوسٌ ، وفَعْلُولٌ لا يكون في شيء من الكلام ، ولم يأت إلا في قولهم « صَعْفُوقٌ » قال الراجز :

(١) لأنه إذا بقيت الفسدة لوجب قلب الياء واواً ، لسكونها بعد غنة كما قلبوها في موسر اسم الفاعل من أيسر .

مِنْ آلِ صَعْفُوقٍ وَأَتْبَاعٍ أُخَرَ الطَّامِعِينَ لَا يُبَالُونَ الْغَمَسَ (١)

وهم خَوَلٌ باليمامة ، ولا ينصرف للتعريف والعجمة : فما صرنا إليه له نظير في الأسماء والصفات ، وما صاروا إليه لا نظير له في شيء من كلام . ثم ألزموا - مع حمله على شيء لا نظير له في كلامهم - قلباً لا نظير له في أقيسة كلامهم .

وأما من قال « إن أصله فَبَعْلًا - بفتح العين - » فاحتجَّ بأنه وجد فَبَعْلًا بفتح العين له نَظِيرٌ في كلامهم ، ولم يجدوا فَبَعْلًا بكسر العين فجعله فَبَعْلًا بفتح العين ثم كسر الياء كما قالوا في بَصْرِيٍّ بَصْرِيٍّ وكما قالوا في أَمْرِيٍّ : أَمْرِيٍّ ، وكما قالوا « أُخْتُ » والأصل فيها الفتح ، لأن أصلها أُخْوَةٌ ، وكما قالوا « دُهْرِيٍّ » بالضم للرجل المسن الذي قد أتى عليه الدهر ، والقياس الفتح ، وقد جاء في بعض هذا المعتل فَبَعْلٌ ، قال الشاعر :

« مَا بَالُ عَيْتِي كَالشَّعِيبِ الْعَيْنِ » (٢)

فدل على أنه فَبَعْلٌ بفتح العين ، والشَّعِيبُ : المَزَادَةُ الضخمة ، والعَيْنُ : المتعينة ، وهي التي يصب فيها الماء فيخرج من عيونها : أي خُرُزُهَا ، فبفتح السين فينسند موضع الخُرُزِ ، ومنه يقال « عَيْنٌ قَرِيبَتْكَ » أي صَبَّ فيها الماء حتى ينسد آثار الخُرُزِ .

(١) هذان البيتان من مشطور الرجز ، من رجز للمعاج بن ربيعة مدح فيه عمر بن عبد الله بن مسعود ، صَعْفُوقٌ : أصلهم خَوَلٌ - أي خدم وأتباع - باليمامة . وقال ابن الأعرابي : هم قوم من بقايا الأمم الخالية باليمامة ضلَّتْ أَسْمَاءُهم ، وقيل : هم الذين يشهدون الأسواق ولا يفتاتون ويبيعون ويأخذون الأرباب ، وعلى كل حال فإن المعاج يريد في هذا الموضع أَوْدَاقَ الناس وضيقهم الذين لا قديم لهم يرددهم عن إثبات المنكرات . وحمل الاستشهاد من هذا البيت قوله « صَعْفُوقٌ » فقد رَوَاهُ نقله اللغة بفتح الصاد وسكون العين وضم الفاء ، وقالوا : إن وزنه فعلول ، وإنه لم يجر في كلام العرب على وزن فعلول غير هذه الكلمة ، وقوم ينكرون هذا الوزن بعه ، ومن هؤلاء المتكررين من رَوَاهُ بضم الفاء ومنهم من قال : هذا لفظ أعجمي ، قال الجوهري « بنو صَعْفُوقٍ : خَوَلٌ بـ «بَاء» وهو اسم أعجمي ، لا ينصرف للهجمة والمعرفة ، ولم يجر على فعلول شيء غيره » .

(٢) هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو من أرجوزة لربيعة بن المعجاج . وكثرله « ما بال » أي ما حالها وما شأنها ، والشَّعِيبُ - بفتح الشين وكسر العين - : المَزَادَةُ الصَّخِيرَةُ ، والعَيْنُ - بفتح العين وتشديد الياء مفتوحة - : المتخرفة التي فيها عيون فهي لا تمسك الماء ، وحمل الاستشهاد من البيت قوله « العين » . بفتح العين وتشديد الياء مفتوحة .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن وزنه فَعِيلٌ إلا أنهم أَعْلَوْا عين الفعل وقدموا وأخروا وقلبوا » قلنا : هذا باطل ، لأن هذا التقديم والتأخير لا نظير له في الصحيح ، لأن ياء فَعِيلٍ لا تتقدم على عينه في شيء من الصحيح ، وإذا جاز أن يختص المعتل من التقديم والتأخير بما لا يوجد مثله في الصحيح جاز أن يختص ببناء لا يوجد مثله في الصحيح .

وأما قولهم « إنا حذفنا الألف وعوضنا الياء مكانها لثلاث يلبس فَعِيلٌ بفَعْلٍ » قلنا : وهذا أيضاً باطل ، لأنه لو كان الأمر على ما زعمتم لكان ينبغي أن لا يجوز فيه التخفيف فيقال : سَيِّدٌ وَمَيِّتٌ وَهَيِّئْ ، لأنه يؤدي إلى الالتباس ، فلما جاز ذلك فيه بالاجتماع دل على فساد ما ذهبتم إليه .

وأما قول من قال « إن أصله فَيَعْلٌ بفتح العين إلا أنه كسر العين كما كسر الباء في بَصْرِيٍّ » قلنا : هذا باطل ، وذلك لأنه لو كان فَيَعْلًا لكان ينبغي أن يقال سَيِّدٌ وَهَيِّئْ وَمَيِّتٌ — بالفتح — ولم يغير إلى الكسر ، كما قالوا : عَيِّنْ وَتَيَّحَّانْ وَهَيَّيَّانْ — بفتح العين — والتَّيَّحَّانْ : هو الذي يعترض في كل شيء ، والهَيَّيَّانْ : الذي يهاب كل شيء ، فلما كسر دَلَّ على فساد ما ذهبتم إليه .

وأما قولهم في النسب إلى البصرة بَصْرِيٍّ — بكسر الباء — وكذلك جميع ما استشهدوا به فعلى خلاف القياس ، فلا يقاس عليه ، على أنهم قد قالوا : إنما كسرت الباء لأن البصرة في الأصل الحجارة الرخوة ، فإذا حذفت التاء كسرت الباء فقليل بَصْرٌ ، فلما نسبت إلى البصرة حذفت تاء التأنيث لياء النسب فكسرت الباء لحذف التاء ، فلذلك قيل : بَصْرِيٍّ ، بكسر الباء .

وقولهم « إنه لم يوجد فَيَعِيلٌ في كلامهم » فدا : قد بينا أن المعتل يختص بأبنية ليست للصحيح ، فلا حاجة إلى أن يجعل فَيَعْلًا مثل عَيِّنْ مع شذوذه وندوره في بابهِ ، وقد وجدنا سبيلاً إلى أن يجعل فَيَعْلًا على لفظه ، ولو جاز أن يعتد بقولهم عَيِّنْ — بفتح العين — مع شذوذه وندوره لحاز أن يعتد بما حكى الأصمعي ، قال : حدثني بعض أصحابنا قال : سمعتهم يقولون جاءت الصَّبِيْلُ — بكسر القاف — وإذا امرأة كأن وجهها سيف ، فلمسا رأنا أرختِ البُرْقُوعَ فقلت : يرحمك الله ! إنا سَفَرٌ ، وفينا أجرٌ ، فلو منحتنا من وجهك ، فانصاعت فتضاحك ، وهي تقول :

وَكُنْتَ مَتَى أَرَسْتِ مَطَرَفَكَ رَأِيْدًا  
لِقَلْبِكَ يَوْمًا أَتَعَبْتِكَ الْمَنَاطِيْرُ (١)  
رَأَيْتَ الَّذِي لَا كُلُّهُ أَنْتَ قَادِرٌ  
عَلَيْهِ وَلَا عَنْ بَعْضِهِ أَنْتَ صَابِرٌ  
فَصَيْقِلٌ - بكسر العين - في الشلوذ في الصحيح بمنزلة عَيْنٍ في المعتل ، وكما لَا يُعْتَدَ  
به في الصَيْقِلِ لشلوذه فكذلك في عَيْنٍ ، والله أعلم .



(١) هذان البيتان قد أنشدهما ابن قتيبة في عيون الأخبار (٢٢/٤) ولم يميز البيتين إلى قائل معين ، وفي ذكر قصة الفتاة وإنشاد البيتين إشارة من الأسمي إلى أنه منسب من رواية الصيقل - بكسر القاف - وتقول : صيقل السيف وغيره يصقله صقلا - مثل نصره ينصره نصرا - وصقلا ، فهو يصقول وصيقل - تريد جلاد ، والصاقل : الذي يجلسه ويشعله ، وجسمه صقلة على مثال فاجر رفجرة وكافر وكفرة ، ويقال لشعاع السيوف وجلاتها : صيقل - يفتح الصاد - وسكون الياء وفتح القاف - وجسمه صاقل وصياقلة ، والخلاصة أن العرب قد خصت ممثل العين المزيد فيه بعد الفاء بالمجيء على زفة فيعمل بكسر العين كصيد وميت وهين وبين ولين وصيت وخصيت صحيح العين بالمجيء على وزن فيعل يفتح العين نحو صيرف ريد وجيال وبيطر وصيقل وثيرب بمعنى الثر والتمية ، وهذا هو الأصل الذي جرى عليه كلامهم ، لكنهم ربما جاءوا بالكلمة من المختل على الوزن الذي خصوا به الصحيح مثل كلمة « العين » التي وردت في الشاهد السابق وقد بينا لك أمرها هناك ، وربما جاءوا بكلمة من الصحيح على الوزن الذي خصوا به المختل مثل كلمة الصيقل التي سكاها الأسمي في هذه التمة ، وهذا وذلك شاذان ، فأعرف ذلك .

## مسألة

( وزن « خَطَايَا » ونحوه )

ذهب الكوفيون إلى أن « خَطَايَا » جمع خطيئة على وزن فعّالي ، وإليه ذهب الخليل بن أحمد . وذهب البصريون إلى أن « خَطَايَا » على وزن فعّائل .

أما الكوفيون فاحتجوا بأنه قالوا : إنما قلنا إن وزنه فعّالي ، وذلك لأن الأصل أن يقال في جمع خطيئة « خطاييء » مثل خطايح ، إلا أنه قدّمتِ الهمزة على الياء ؛ لئلا يؤدي إلى إبدال الياء همزة كما تبدل في صحيفة وصحائف وكتيبة وكتائب لوقوعها قبل الطرف بحرف ؛ لأنهم يحرون ما قبل الطرف بحرف من هذا النوع مجرى الطرف في الإبدال ، وهم يبدلون من الياء إذا وقعت طرفاً وقبلها ألف زائدة همزة ، فلو لم تقدم الهمزة على الياء في خطاييء لكان يؤدي إلى اجتماع همزتين ، وذلك مرفوض في كلامهم ، ولم يأت في كلامهم الجمع بين همزتين في كلمة إلا في قول الشاعر :

فَلَيْتَكَ لَا تَنْدِرِي مَتَى الْمَوْتُ جَائِيءٌ وَلَكِنَّ أَقْصَى مُدَّةِ الْمَوْتِ عَاجِلُ

ولهذا قال الخليل بن أحمد : جائية مقْلُوبة ، ووزنه فاعلة ، فصارت خطايي مثل خطاعي ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفاً ، فصارت خطاءا ، مثل خطاءا ، فحصلت همزة بين ألفين ، والألف قريبة من الهمزة ، فقلبوا من الهمزة ياء فراراً من اجتماع الأمثال ، فصار خطايا على وزن فعّالي ، على ما بينا .

ومنهم من قال : إنه على فعّالي ، لأن خدعة جمعت على ترك الهمز ؛ لأن ترك الهمز يكثر فيها ، فصارت بمنزلة فعيلة من ذوات الواو والياء ، وكل فعيلة من ذوات الواو والياء نحو وَصِيَّة وحشيّة فإنه يجمع على فعّالي دون فعائل ؛ لأنه لو جمع على فعائل لاختلّ الكلام وقلّ ، فجمعت على فعّالي ، فقالوا : وَصَايَا ، وَحَشَايَا ، وجعلت الواو في حشايا على صورة واحدتها ، لأن الواو صارت ياء في حشيّة ، فدل على أن خطايا على وزن فعّالي على ما بينا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن وزنه فعائل ؛ وذلك لأن خطايا

جمع خطيئة ؛ وخطيئة على وزن فعيلة ، وفعيلة يجمع على فعائل ؛ والأصل فيه أن يقال « خطايء » مثل خطايع ؛ ثم أبدلوا من الياء همزة ؛ كما أبدلوها في صحيفة وصحائف ؛ فصار خطيئىء مثل خطائع ؛ وقد حكى أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي عن بعض العرب أنه قال : اللهم اغفر لي خطائيه ؛ مثل خطاعيه ؛ فاجتمع فيه همزتان ، فقلبت الهمزة الثانية ياء لكسرة قبلها ، فصار خطائي مثل خطاعي ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحه ومن الياء ألفاً فصار خطاء مثل خطاعا ، فاستثقلوا الهمزة بين ألفين فأبدلوا منها ياء فصار خطايآ .

وكان الذي رغبهم في إبدال الفتحة من الكسرة والعود من خطائي إلى خطاء أن يقلبوا الهمزة ياء فيعودوا بالكلمة إلى أصلها ؛ لأن الهمزة الأولى من خطايء متقلبة عن الياء في خطيئة ، ولا يلزمنا على ذلك أن يقال في جائي « جايآ » لأن الهمزة في جاء متقلبة عن عين الفعل ، والهمزة في خطايا متقلبة عن ياء زائدة في خطيئة ، ففضلوا الأصلي على الزائد ؛ فلم يلحقوه من التغيير ما ألحقوا الزائد

وكذلك أيضاً قالوا في جمع هراوة « هراوى » وإداوة « آداوى » وكان الأصل هو هراؤو وأداؤو مثل هراعيو وأداعيو على مثل فعائل بكسالة ورسائل ؛ لأنهم أبدلوا من ألف هراوة وإداوة همزة كما أبدلوا في رسائل من ألف رسالة همزة ، ثم أبدلوا من الواو في هراؤو وأداؤو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، فصار هرايى وأدائى مثل هراعيى وأداعى ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفاً فصار هراآ وأدآ مثل هراعا وأدعا ، فاستثقلوا الهمزة بين ألفين ، فأبدلوا من الهمزة واوا ليظهر في الجمع مثل ما كان في الواحد طلباً للتشاكل ؛ وذلك لأن الجمع قرع على الواحد « فلا بأس بأن يطلب مشاكلته له

والذي يدل على أنهم فعلوا ذلك طلباً للمشاكله أن مالا يكون في واحده واو لا يبيء فيه ذال ، فدل على ما قلناه .

أما الجواب على كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الأصل أن يقال في جمع خطيئة خطايىء مثل خطايع وإنما قدمت الهمزة على الياء » قلنا : ولیم قلّم بالتقديم وهو على خلاف الأصل والقياس ؟

قولهم « لثلا يؤدي ذلك إلى اجتماع همزتين وهـسو مرفوض » قلنا : ولیم - قلتم إنه موجود هاهنا ؟ وهذا لأن الهمزة الثانية يجب قلبها ياء لانكسار ما قبلها ، فالكسرة توجب قلب الهمزة إلى الياء ، كما توجب الفتحة قلبها إلى الألف في نحو آدم وأخر ، فلم يجتمع فيه همزتان ، وإذا كان حملة على الأصل يؤدي إلى أن يجتمع فيه همزتان يزول اجتماعهما على القياس كان حملة عليه أولى من حملة على القلب بالتقديم والتأخير على خلاف القياس الذي هو الفرع .

وأما « جائية » فلا نسلم أنها مقلوبة ، وأن وزنه فتالعة ، وإنما هو على أصله ، ووزنه فاعلة من جاءت فهي جائية ، وأصلها جائية مثل جايعة ، فأبدلوا من الياء همزة فصار جائئة مثل جاععة ، فأبدلوا من الهمزة الثانية ياء لانكسار ما قبلها .

وأما التحليل فإنما قدّر فيه القلب لثلا يجمع فيه بين إعلالين ، لأنه إذا قدم اللام التي هي الهمزة إلى موضع العين الذي هي الياء وأخر العين التي هي الياء إلى موضع اللام التي هي الهمزة لم يجب قلب الياء همزة فلا يكون فيه إلا إعلال واحد ، وإذا أتى بالكلمة على أصلها من غير قلب جمع فيه بين إعلالين ، وهما : قلب العين التي هي ياء همزة ، وقلب اللام التي هي همزة ياء ، وهذا التقدير غير كافٍ في تقدير القلب ، لأن الهمزة حرف صحيح ، فإعلاؤها لا يعتد به .

والذي يدل على ذلك أن الهمزة تصح حيث لا يصح حرف العلة ، ألا ترى أن حرف العلة إذا تحرك وانفتح ما قبله وجب إعلاؤه نحو عَصَوُ وِرْحَى ، والهمزة إذا تحركت وانفتح ما قبلها لا يجب إعلاؤها نحو كَلَأُ وِرْشَأُ ، وإذا كانت الهمزة كذلك كان قبلها بمنزلة إبدال الحروف الصحيحة بعضها من بعض ، كقولهم في أصيلان « أَصَيْلَالُ » فلا يعتد به ، وإنما يعتد بإعلال حرف العلة ، لأنه الأصل في الإعلال ، وإذا كان قلب الهمزة غير معتد به لم يكن هاهنا لإجراؤه على الأصل يؤدي إلى الجمع بين إعلالين .

وأما قولهم « إنما جمعت على ترك الهمز » قلنا : هذا باطل ، لأن ترك الهمز بخلاف الأصل ، والأصل أن يجمع على الأصل ، خصوصاً مع أنه الأكثر في الاستعمال .

وقولهم « إنه يكثر الهمزة فيها فصارت بمنزلة فتعيلة من ذوات الواو والياء وهي

نجمع على فعّالتي « قلنا : لانسلم ، بل الأصل أن يقال في جمع فعيلة « فعائل » إلا أنه يجب قلب الباء همزةً لوقوعها قبل الطرف بحرف ، لأنهم يُجرون ما قبل الطرف بحرفٍ من هذا النوع مُجترى الطرف في الإبدال ، وهم يُبدلون من الباء إذا وقعت طرفاً وقبلها ألف زائدة همزةً ، فعلى هذا يكون الأصل في جمع نحو حَشِيَّة حشائبي على فعائل على لفظ المُضَيِّفِ إلى نفسه الحَشَا إذا مدَّ ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ، ومن الاء ألفاً فصار حشاء فاستقلوا الهمزة بين ألفين فقلبوا الهمزة ياءً على ما بيننا في خطّابنا ، والله أعلم .



## مسألة

( وزن « إنسان » وأصل اشتقاقه )

ذهب الكوفيون إلى أن « إنسان » وزنه إفْعَلَان ، وذهب البصريون إلى أن وزنه فِعْلَلَان ، وإليه ذهب بعض الكوفة من .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل في إنسان إنسيان على إنْعِلَان من النسيان ، إلا أنه لما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا منه الياء - التي هي اللام - لكثرة في استعمالهم ، والحذف لكثرة الاستعمال كثير في كلامهم . كفولهم « أَيْش » في أي شيء ، و « عِم صَبَاحاً » في انعيم صَبَاحاً ، و « بِلْمَه » في ويل أمه ، قال الهذلي :

وَيْلُمَه رَجُلًا تَابَى بِهِ غَبَةً إِذَا تَجَرَّدَ ، لَاحَالٌ ، وَلَا يَخْلُ (١)  
وقال الآخر :

وَيْلُمَه مِسْعَرٌ حَرْبٍ إِذَا أَلْقِيَ فِيهَا وَعَلَيْهِ الشَّلِيلُ (٢)

والذي يدل على أن « إنسان » مأخوذ من النسيان أنهم قالوا في تصغيره « أنيسيان » فردوا الياء في حال التصغير ، لأن الاسم لا يكثر استعماله مصغراً كثرة استعماله مكبراً ، والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها ، فدل على ما قلناه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن وزنه فِعْلَلَان ، لأن « إنسان » مأخوذ من الإنس ، وسمي الإنس إنساً لطيفهم . لما سمي الجن جنناً لاجتماعهم أي استأرهم ، ويقال « آتَسْتُ الشيء » إذا أبصرته . قال الله تعالى : ( أَنَسَ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ نَاراً ) أي : أبصر ، وكما أن الهمزة في الإنس أصلية ولا ألف ونون فيه موجودتان ؛ فكذلك الهمزة أصلية في إنسان ، ويجوز أن يكون سمي الإنس إنساً

(١) هذا هو البيت الخامس من قصيدة للمتخلل الهذلي ( ديوان الهذليين ٣٣/٢ - ٣٧ ) .

(٢) أصل المسعر - بزة المنبر - والمسعر : ما أوجبت به النار ، أو ما تحرك به النار من حديد أو خشب ، وقالوا : فلان مسعر حرب ، إذا كان يؤوشها .

لأن هذا الجنس يَسْتَأْنِس به ويوجد فيه من الانس وعدم الاستيحاش مالا يوجد في غيره من سائر الحيوان ، وعلى كلا الوجهين فالألف والنون فيه زائدتان ؛ فلهذا قلنا إن وزنه فِعْلَان .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الأصل في إنسان إنسيَّان » ، إلا أنهم لما كُثِر في كلامهم حَذَقُوا منه الياء لكثرة الاستعمال ، كقولهم أَيْش في أي شيء وعم صباحاً في انعم صباحاً وويلمه في ويل أمه « قلنا : هذا باطل ؛ لأنه لو كان الأمر كما زعمتم لكان يجوز أن يؤتى به على الأصل ، كما يجوز أن تقول : أي شيء ، وانعم صباحاً ، وويل أمه — على الأصل ؛ فلما لم يأت ذلك في شيء من كلامهم في حالة اختيار ولا ضرورة دل على بطلان ما ذهبتم إليه .

وأما قولهم « إنهم قالوا في تصغيره أنيسيان » قلنا : إنما زيدت هذه الياء في أنيسان على خلاف القياس ، كما زيدت في قولهم « لَيْبِلِيَّة » في تصغير ليلة ، و « عَشْيَشِيَّة » في تصغير عَشِيَّة ، وكقولهم على خلاف القياس « مُغِيرِيَّان » في تصغير مَغْرِب ، و « رُوَيْجِل » في تصغير رَجُل ، إلى غير ذلك مما جاء على خلاف القياس ؛ فلا يكون فيه حجة ، والله أعلم .

★ ★ ★

— مسألة —

### ( وزن أشياء )

ذهب الكوفيون إلى أن « أشياء » وزنه أفعَاء ، والأصلُ أفعِلَاء ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين . وذهب بعض الكوفيين إلى أن وزنه أفعال .  
وذهب البصريون إلى أن وزنه لفعَاء ، والأصل فَعَلَاء .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن وزنه أفعَاء لأنه جمع شَيْءٍ على الأصل . وأصلُ شَيْءٍ شَيْءٌ مثل شَيْءٍ ، فقالوا في جمعه أشيَاء على أفعِلَاء ، كما قالوا في جمع لَيْسَ : أَلَيْسَاء ، إلا أنهم حذفوا الهمزة التي هي اللام طلباً للتخفيف ، وذلك لأمرين ، أحدهما : تقارب الهمزتين ، لأن الألف بينهما حرف خفي زائد ساكن ، وهو من جنس الهمزة ، والحرف الساكن حاجز غير حصين ؛ فكأنه قد اجتمع فيه همزتان . وذلك مستثقل في كلامهم . وإذا كانوا قد قالوا في سَوَايَةِ « سَوَايَةِ » فحذفوا الهمزة مع الأفراد فلأن يحذفوا الهمزة هاهنا مع تكرارها كان ذلك من طريق الأولى .  
والآخر : أن الكلمة جمع ، والجمع يستثقل فيه مالا يستثقل في المفرد ، فحذفت منه الهمزة طلباً للتخفيف .

والذي يدل على أنه يستثقل في الجمع مالا يستثقل في المفرد أنهم ألزموا خطايا القَلْب ، وأبدلوا في ذواتب من الهمزة الأولى (أ) واواً ، وكل ذلك لاستثقالهم في الجمع مالا يستثقل في المفرد .

وأما أبو الحسن الأخفش فذهب إلى أنه جمع شَيْءٍ بالتخفيف ، وجمع فَعَلَ على أفعِلَاء كما يجمعونه على فَعَلَاء ، فيقولون : سَمَحَ وَسُمَحَاء ، وفَعَلَاء نظير أفعِلَاء ، فكما جاز أن يجيء جمعُ فَعَلَ على فَعَلَاء جاز أن يجيء على أفعِلَاء لأنه نظيره .

والذي يدل على ذلك أنهم قالوا : طَيِّبٌ وأَطْيَاء ، وَحَيِّبٌ وأَحْيَاء ، والأصل

---

(١) أصل ذواتب « ذائب » لأن مفرده « ذوايسة » .

فيه طَبَّاءٌ وحَبَّاءٌ ، نحو ظَرِيفٌ وظَرْفَاءٌ ، وشَرِيفٌ وشَرْفَاءٌ ، إلا أنه لما اجتمع فيه حرفان متحركان من جنس واحد واستقلوا اجتماعهما فنقلوه عن فُعَلَاءَ إلى أَفْعَلَاءَ ، فصار أَطَبَّاءَ ، فاجتمع فيه أيضاً حرفان متحركان من جنس واحد ، فنقلوا حركة الحرف الأول إلى الساكن قبله فسكن فأدغموه في الحرف الذي بعده ، فقالوا : أَطِبَّاءَ ، فنقلوه من فُعَلَاءَ إلى أَفْعَلَاءَ ، فدلَّ على ما قلناه .

وأما من ذهب إلى أن وزنه أفعال فتمسك بأن قال : إنما قلنا إن وزنه أفعال لأنه جمع شَيْءٍ ، وشَيْءٌ على وزن فَعْلٍ ، وفَعْلٌ يجمع في المعتل العين على أفعال ، نحو : بَيِّتٌ وأَيَّاتٌ وسَيِّفٌ وأَسِيفٌ ، وإنما يمنع ذلك في الصحيح ، على أنهم قد قالوا فيه : زَنْدٌ وأَزْنَادٌ ، وفَرَسٌ وأَفْرَاسٌ ، وأنفٌ وآنَافٌ ، وهو قابل شاذ ، وأما في المعتل فلا خلاف في عيئه على أفعال مطرداً ؛ فدلَّ على أنه أفعال ، إلا أنه منع من الإجراء تشبيهاً له بما في آخره همزة التانيث .

والذي يدل على أن أشياء جمع وليس بمفرد كطَرَفَاءَ قولهم : ثلاثة أشياء . والثلاثة وما بعدها من العدد إلى العشرة يضاف إلى الجمع لا إلى المفرد . ألا ترى أنه لو قيل « ثلاثة ثوب وعشرة درهم » لم يجز ، فلما جاز هاهنا أن يقال « ثلاثة أشياء ، وعشرة أشياء » دلَّ أنها ليست اسماً مفرداً وأنه جمع .

والذي يدل على ذلك أيضاً تذكيرهم ثلاثة وعشرة في قولهم : « ثلاثة أشياء ، وعشرة أشياء » ولو كانت كطَرَفَاءَ مؤنثة لما جاز التذكير فيقال « ثلاثة أشياء » وكان يجب أن يقال : ثلاث أشياء ؛ كما كنت أقول مثلاً : ثلاث غرفة ؛ لو جاز أن يقع فيه الواحد موقع الجمع ، وفي امتناع ذلك دليل على أنه جمع وليس باسم مفرد .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن أشياء على وزن لَفْعَاءَ لأن الأصل

فيه شيئاً بهزتين على فَعَلَاءَ كطَرَفَاءَ وحَلَفَاءَ ، فاستقلوا اجتماع هزتين وليس بينهما حاجز قوي ؛ لأن الألف حرف زائد خفي ساكن والحرف الساكن حاجز غير

حصين ؛ فقدّموا الهمزة التي هي اللام على الفاء ؛ كما غيروا بانقلب في قولهم : قيسي في جمع قوس ، والأصل أن يقال في جمعها : قوس ، إلا أنهم قلبوا كراهية لاجتماع الواوين والضميتين ؛ فصار قُوسو ؛ فأبدلوا من الضمة كسرة (١) ؛ لأنهم ليس في كلامهم اسم متمكن في آخره واو قبلها ضمة ؛ فانقلبت الواو الثانية التي هي لام ياء ؛ لانكسار ما قبلها ؛ لأن الواو الأولى مدة زائدة فلم يعتد بها كما لم يعتد بالالف في كسء ورداد لأنها لما كانت زائدة صار حرف العلة الذي هو اللام في كسء ورداد كأنه قد ولي الفتحة كما وليته في عصى ورحى ؛ فكما وجب قلبه في عصى ورحى ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله . فكذاك يجب قلب الواو الثانية هاءنا ياء لانكسار ما قبلها ؛ فصار : قُسوي ؛ وإذا انقلبت الواو الثانية وجب أن تقلب الواو التي قبلها ياء لوقوعها ساكنة قبل الياء ؛ لأن الواو والياء متى اجتمعتا والسابق منهما ساكن وجب قلب الواو ياء ، وجعلت ياء مشددة فصار قُسي ، وكسروا أوله لما بعده من الكسرة والياء ، فقالوا قيسي كما قالوا عيصي وحقي ، وما أشبه ذلك ، وكما غيروا أيضاً بالقلب في ذوائب وبالحذف في سواية ، وبألّ أولى ؛ لأنهم إذا أزالوا التقارب في ذوائب وأصله ذائب بأن قلبوا الهمزة واواً فقالوا ذوائب ، وحذفوها من سواية فقالوا سواية ؛ فلأن يزيلوا التقارب بأن يقدموا الهمزة إلى أول الكلمة مع بقائها كان ذلك من طريق الأولى ، وإذا كانوا قد قلبوا من غير أن يكون فيه خفة فقالوا « آيس » في يتيس ، و « بشر معيقة » في عميقة ، وعقاب « عبئقة وبعئقة » في عئقة ، و « ما أيطبه » في ما أطيبه ، وما أشبه ذلك ، مما لا يؤدي إلى التخفيف ، فكيف فيما يؤدي إليه ؟ فلهذا قلنا وزنها لثقلها .

والذي يدل على أنه اسم مفرد أنهم جمعوه على فعال فقالوا في جمعه « أشاوي » كما قالوا في جمع صحراء « صحاري » والأصل في صحاري صحاري بالتشديد . كما قال الشاعر :

(١) في هذا الكلام تكلف ، والواو المتطرفة تقلب ياء بغير هذا التكلف ، وكيف تبقى الواو الأولى مدة بعد انكسار ما قبلها ؟ لقد كانت أولى أن تقلب ياء .

— لَقَدْ أَغْدَوْا عَلَيَّ أَشْقَرَ يَغْتَالُ الصَّحَارِيَّ (١)

فالياء الأولى منقلبة عن الألف الأولى التي كانت في المفرد ؛ لأنها سكنت وانكسر ما قبلها ، والياء الثانية منقلبة عن ألف التانيث التي قلبت همزة في المفرد لاجتماع ألفين ، فلما زال هذا الوصف زالت الهمزة لزوال سببها ، فكانت الثانية منقلبة عن ألف في نحو حُبْلِي ، لامنقلبة عن همزة ، ثم حذفت الياء الأولى طلباً للتخفيف ؛ فصار صَحَارِي مثل مَدَارِي ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ، فانقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها

(١) ينسب هذا البيت للوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان . وأغزو : أذهب — أو أخرج ، أو أسير — في وقت الغدوة ، والغدوة — بضم فسكون — الوقت ما بين الصبح وطلوع الشمس ، والأشقر : الذي لونه الشقرة ، وهي في الخيل الحمرة الصافية ، وفي الإنسان حمرة يعلوها بياض ، وعى هنا بالأشقر فرساً ، ويفتال : أصل معناه يهلك ، واستعاره هنا لحى يقطع المسافة الطويلة في سرعة فائقة والصحاري : جمع صحراء ، وهي الأرض الواسعة . وحمل الاستشهاد من هذا البيت هنا قوله « الصحاريا » بتشديد الياء — وهذا هو الأصل في جمع هذه الكلمة وما أشبهها ، وبيان ذلك أن في صحراء وبيداء ويطماء وأسماء ألف مد قبل آخرها كألف قرطاس ومصباح ، وآخرها همزة منقلبة عن ألف التانيث ، فإذا أرادوا جمع هذه الكلمات على صيغة منتهى الجموع قلبوا ألف المد التي قبل آخرها ياء كما قلبوا ألف مصباح وقرطاس فقالوا : مصابيح وقرطاس ، فإذا انقلبت هذه الألف ياء تبعها أن تنقلب ألف التانيث التي هي الهمزة ياء أيضاً ، فتصير صحاري وبيادي ويطاحي وأسماء — بياءات مشددة في أواخرها — ومع أن هذا هو الأصل وما تقتضيه صناعة التصريف الحارثية على مقتضى كلام العرب لم يستعمله العرب في كلامهم استثقالاً له ، بل جرت عادتهم أن يحذفوا إحدى الياءين ، ثم لم يمد حذف إحدى الياءين طريقان ، أولهما : أن يبقوا كسرة الحرف الذي يعد ألف التكسير على حالها فبقى الياء على حالها ويعاملونها معاملة ياء المنقوص ، وثانيهما : أن يقلبوا كسرة الحرف الواقع بعد ألف التكسير فتحة ، وحينئذ تنقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وبكل واحد من هذين الوجهين جرى استعمالهم ، فقال عمرو القيس بن حجر الكندي في مملكتيه :

ويوم عقرت للسذاري مطيبي      فيا عجباً من كورها المتحصل  
فظل السذاري يرتعنين بلحمها      وشعم كهذاب الدمقس المقتل

فجاء به بفتح ما قبل الياء ، وقال النابغة الذبياني :

لجب يظلسل به الفضاء معضلاً      يدع الإكام كأنهن صحاري

فجاء به بكسر ما قبل الياء .

والتخفيف يحذف إحدى الياءين فصيح في الاستعمال وإن لم يكن هو القياس ، وإثبات الياءين هو القياس ، وربما رد بعض الشعراء الكلمة إلى القياس عند الضرورة فيكون قد رجع إلى الأصل المجهور كما في بيت الشاهد ، وكما في قول الآخر :

إذا حاشت حواليسه ترامت      ومدته البطاحسي الرغساب

جميع يطمعاه على القياس ، فجاء بالياء المشددة في آخره .

كما فعلوا في مَدَارَى فصارت صَحَارَى ، وكذلك « أَشَاوَى » أصلها أَشَايُ بثلاث ياءات الأولى عين الفعل المتأخرة إلى موضع اللام ، والأخريان كالياءين في صحاريّ ، ثم فعل به ما فعل بصحاريّ فصار أَشَايَا ، وأبدلوا من الياء التي هي عين واواً فصار أَشَاوَى ، كما أبدلوا من الياء واواً في قولهم « جَسِيْتُ الحِرَاجَ جِسَاوَةً » ، وأثبتته أَثْوَةً « والأصل فيه جباية وأثيَّة » ، وليس في إبدال الواو خروج عن الحكمة ؛ فإنهم إذا كانوا يبدلون الحروف الصحيحة بعضها عن بعض نحو أُصِيلَال في أُصِيلَان ، وإن لم يكن هناك استتقال فلأن يبدلوا الياء واواً لأجل المقاربة وإن لم يكن ما يوجب قبلها مثل أن تكون ساكنة مضمومة ما قبلها نحو مُوسِر وميوقُن كان ذلك من طريق الأولى ، فلما جمع على فَعَالَى فقليل أَشَاوَى دل على ما قلناه .

والذي يدل على ذلك أيضاً أنهم قالوا في جمعه أيضاً « أَشْيَاوَات » كما قالوا في جمع فَعْلَاءَ فَعْلَاوَات نحو صَحْرَاءَ وَصَحْرَاوَات ، وما أشبه ذلك ، فدل على أنه اسم مفرد معناه الجمع ، وليس بجمع على ما بينا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه في الأصل على أَفْعِلَاءَ لأنه جمع شَيْيء على الأصل كقولهم لَيْسَ وَأَلِيْنَاء » قلنا : قولكم إن أصل شيء شَيْيء مجرد دعوى لا يقوم عليها دليل ، ثم لو كان كما زعمتم لكان ييجيء ذلك في شيء من كلامهم ؛ ألا ترى أن نحو سَيِّدٌ وَهَيْئٌ وَمَيْتٌ لما كان مخففاً من سَيِّدٌ وَهَيْئٌ وَمَيْتٌ جاء فيه التشديد على الأصل مجيئاً شائعاً ، فلما لم ييجيء ها هنا على الأصل في شيء من كلامهم — لا في حالة الاختيار ، أولاً في حالة الضرورة — دل على أن ماصرت إليه مجرد دعوى .

وقولهم « إن أَشْيَاءَ في الأصل على أَفْعِلَاءَ » قلنا : هذا باطل ؛ لأنه لو كان كما زعمتم لكان ينبغي أن لا يجوز جمعه على فَعَالَى ؛ لأنه ليس في كلام العرب أَفْعِلَاءَ جمع على فَعَالَى ، فلما جاز ها هنا دل على بطلان ما ذهبتم إليه .

وهذا هو الجواب عن قول الأخفش « إنه جمع شَيْءٍ بالتخفيف وإنهم جمعوه

على أفعِلَاءَ كما جمعه على فُعَلَاءَ لأنه نظيره نحو سَمَحَ وَسَمَحَاءُ ، فإن فَعَلَاءَ لا يكسر على أفعِلَاءَ ، وإنما يكسر على فُعُولَ وفِعَالٍ ، نحو فُلُوسَ وكِعَابٍ .

والذي يدل على أنه ليس بأفعِلَاءَ أنه قال في تصغيرها أَشْيَاءَ ، وأفعلاء لا يجوز تصغيره على لفظه ، وإنما كان ينبغي أن يردَّ إلى الواحد ويجمع بالآلف والياء ، فيقال « شَيْئَاتٌ » وإنما لم يجر تصغيره أفعِلَاءَ على لفظه لأن أفعلاء من أبنية الكثرة ، والتصغير حكَّمُ القلة ، فلو صغرت مثلاً موضوعاً للكثرة لكانت قد جمعت بين ضدين ، وذلك لا يجوز .

وأما قول من ذهب إلى أنه جمع شيء وأنه جمع على أفعال كَبَيْتُ وأبيات فظاهر البطلان ؛ لأنه لو كان الأمر على ما زعم لوجب أن يكون منصرفاً كأسماء وأبناء .

وأما قوله « إنما منع من الإجراء لشبه همزة التانيث » قلنا : فكان يجب أن لا تُجرى نظائره نحو أسماء وأبناء وما كان من هذا النحو على وزن أفعال ؛ لأنه لا فرق بين الهمزة في آخر أشياء وبين الهمزة في آخر أسماء وأبناء .

وأما قولهم « الدليل على أن أشياء جمع وليس بمفرد قولهم : ثلاثة أشياء ، والثلاثة وما بعدها من العدد إلى العشرة يضاف إلى الجمع ، لا إلى المفرد ، فلا يقال : ثلاثة ثوب ، ولا عشرة درهم » قلنا : إنما لا يضاف إلى ما كان مفرداً لفظاً ومعنى ، وأما إذا كان مفرداً لفظاً ومجموعاً معنى فإنه يجوز إضافتها إليه ، ألا ترى أنه يجوز أن تقول : ثلاثة رجُلَةٌ - وإن كان مفرداً لفظاً - لأنه مجموع معنى ، وكذلك قالوا : ثلاثة ثَقَرٌ ، وثلاثة قَنَومٌ ، وتسعة رَهْطٌ ، قال الله تعالى : (وكان في المدينة تسعة رهط يفسدون في الأرض) وأضيف العدد إلى هذه الأسماء - وإن كانت مفردة لفظاً - لأنها مجموعة معنى ، فكذلك هاهنا : أشياء مفردة لفظاً ، مجموعة معنى كطُرُقَاءَ ، وحكَمَاءَ ، وقصَبَاءَ ، فجاز أن يضاف اسم العدد إليها .

وأما قولهم « إنها لو كانت كطَرَفَاء لما جاز تذكير ثلاثة (١) » ، فيقال ثلاثة أشياء .  
وكان يجب أن يقال : « ثلاث أشياء » قلنا : إنما جاز تذكير ثلاثة أشياء — وإن كانت  
أشياء مؤنثة لوجود علامة التأنيث فيها — لأنها اسم لجمع شيء ، فتنزلت منزلة أفعَالٍ  
من حيث إنه جمع شيء في المعنى ، لا لأنه مفرد أقيم مقام جمع بمنزلة درهم في قولهم  
: مائة درهم ، ولو كان ذلك لوجب أن يقال « ثلاث أشياء كما ذكرتم » ، وإذا  
كانت أشياء اسماً لجمع شيء عكِمَتْ أَنَّ أشياء في المعنى جمع شيء ، فصارت إضافة  
العدد إليها بمنزلة إضافته إلى جمع ثوب وبيت في قولهم : « ثلاثة أبواب » ، وعشرة  
آيات » وما أشبه ذلك . والله أعلم .



---

(١) المراد بتذكير ثلاثة الإتيان بلفظه كلفظ عدد المذكر ، وتأنيثه : الإتيان بلفظه كلفظ عدد المؤنث ،  
وأنت غير أن لفظ ثلاثة يقرن بالثناء إذا كان معدوده مذكراً ، ويجرد منها إن كان معدود  
مؤنثاً .

## مصادر الكتاب

- ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد - نشر المكتبة التجارية الكبرى بمصر - مطبعة السعادة في مصر ، جزءان في مجلد ط ٤ هـ ١٣٨٠ - ١٩٦١ م
- ابن جنّي : الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار - طبع دار الكتب المصرية ، ثلاثة أجزاء ، القاهرة ١٩٥٢ م
- المنصف (١) ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، نشر البلاي الحلبي بمصر ، ط أولى ١٩٥٤ م
- سيبويه : الكتاب ، طبعة بولاق ، مصر جزءان ، ١٣١٦ هـ
- الكتاب ، تحقيق عبدالسلام هارون ، عالم الكتب - بيروت ، خمسة أجزاء ، د . ت
- المُبرّد : : المقتضب ، تحقيق محمد عبدالحالقي عضيمة - نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة - أربعة أجزاء ، ط أولى ١٣٨٥ هـ - ١٣٨٨ هـ

---

(١) يعرف أيضاً باسم « شرح تصريف المازني »



## محتويات الكتاب

الصفحة	المسألة
٣	المقدمة
٥	ترجمة سيويه
٢٧ — ٦	أبواب من كتاب سيويه
	. باب ما اعتلّ من أسماء الأفعال .
٦	المعتلة على اعتلالها
١١	. باب آتمّ فيه الاسم ...
١٥	. باب ما جاء من أسماء هذا المعتل على ثلاثة أحرف لازيادة فيه
١٧	. باب تقلب الواو فيه ياء ...
٢٠	. باب ما تقلب فيه الياء واواً
٢١	. باب ما تقلب الواو فيه ياء إذا كانت متحركة والياء قبلها ساكنة ...
٢٥	. باب ما يكسر عليه الواحد
٢٧	. باب ما يجري فيه بعض ما ذكرنا إذا كسر للجمع على الأصل
٢٨	. ترجمة المازني
٣٨ — ٢٧	نصوص من المنصف « شرح تصريف المازني » :
٢٨	. قال أبو عثمان
٣٩	ترجمة المبرد

## أبواب من المفتضب للمبرد :

٤٠ — ٥٠

- ٤٠ . باب الابتداء
- ٤٢ . باب الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى المفعول ..
- ٤٤ . باب الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى مفعولين
- ٤٦ . باب الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر
- ٤٨ . باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول لشيء واحد ..
- ٥١ . تعليق على النسخ

## أبواب من الخصائص لابن جني :

٥٣ — ١٠٥

- ٥٤ . ترجمة ابن جني
- ٥٥ . باب القول على الاطراد والشذوذ
- ٥٨ . تعليق على باب الاطراد والشذوذ
- ٦١ . باب في تعارض السماع والقياس
- ٧٢ . تعليق على باب السماع والقياس
- ٧٤ . باب في إصلاح اللفظ
- ٨٠ . باب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز فيه القياس
- ٨٦ . باب في الاكتفاء بالسبب من المسبب وبالمسبب من السبب
- ٨٩ . باب في كثرة الثقل وقلة الخفيف
- ٩٤ . باب في مجاذب المعاني والإعراب
- ٩٧ . باب في التفسير على المعنى دون اللفظ
- ١٠٠ . باب في قوة اللفظ بقوة المعنى
- ١٠٣ . باب في نقض الأوصاف إذا ضامها طارئ عليها
- ١٠٤ . باب في الاستخلاص من الأعلام معاني الأوصاف

## مسائل من الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري

١٠٦ — ١٨٤

ترجمة ابن الأنباري

١٠٧

١٠٨	. مسألة الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم
١١٤	. مسألة القول في نعم وبئس
١٢٩	. مسألة القول في جواز التعجب من البياض والسواد
١٣٣	. مسألة القول في تقديم خبر مازال وأخواتها عنيهن
١٣٦	. مسألة القول في أصل الاشتقاق الفعل هو أو المصدر
١٤٣	. مسألة هل يجوز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه
١٤٧	. مسألة القول في الفصل بين المضاف والمضاف إليه
١٥١	. مسألة هل يجوز العطف على الضمير المخفوض
١٥٧	. المسألة الزنبورية
١٦٠	. مسألة هل يجوز مدّ المقصور في ضرورة الشعر
١٦٦	. مسألة وزن « سيّد وميّت » ونحوهما
١٧٢	. مسألة وزن « خطايا » ونحوه
١٧٦	. مسألة وزن « إنسان » وأصل اشتقاقه
١٧٨	. مسألة وزن « أشياء »
١٨٥	مصادر مادة الكتاب













صدر هذا الكتاب تحت اشراف  
لجنة انجاز الكتاب الجامعي  
١٩٩٦

سعر البيع للطلاب ( ٦٠ ) ل.س

To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)